الفَسادُ المالـيُّ والإداريُّ في العراق

رؤيةٌ جغرافيَّةٌ - سياسيَّةٌ

تأليف
أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي

مركز الرافدين للحوار

الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق
رؤيةٌ جغرافيَّةٌ - سياسيَّةٌ

الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق
رؤيةٌ جغرافيَّةٌ - سياسيَّةٌ

تأليف: أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 183 - 4

أبريل/نيسان 2023

الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق

رؤيةٌ جغرافيَّةٌ - سياسيَّةٌ

تأليف

أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي

جامعة ذي قار

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

قائمة الجداول 9
مقدمة المركز 13
المقدمة 15
الفصل الأوَّل: الفسادُ: مفهومهُ، وأسبابهُ، ومظاهرهُ 19
مفهوم الفساد 19
أسباب الفساد 24
أولاً: أسباب سياسية 24
ثانياً- أسباب اجتماعية 26
ثالثا: أسباب اقتصادية 28
رابعاً: أسباب إدارية وتنظيمية 29
مظاهر الفساد في العراق 31
الفصل الثاني: أنواع الفساد 43
أنواع الفساد 43
الفساد في ضوء مستوى انتشاره 45
أنواع من الفساد انفرد بها العراق بعد عام 2003 54
الفساد وتظاهرات تشرين 55
تصنيف المحافظات العراقية في ضوء الدليل العام لمستوى 65
الفصل الثالث: مستوى الفساد وعائدات النفط بعد 2003 73
تاريخ الفساد في العراق 73
معايير الفساد عالمياً وموقع العراق منها 77
نظرة على الموازنات العراقية 78
مستوى الفساد في العراق 80
مؤشر السلام والأمن العالمي 83
عائدات النفط بعد عام 2003 86
الفساد الخفي 90
التوصيف النوعي للفساد في العراق 91
بوابة الفصل السياسي 96

الفصل الرابع: مؤشرات الفساد في العراق 97
مؤشر انتشار الرشوة في العراق 97
فساد المؤسسات غير الرسمية في العراق 99
مؤشرات الفساد 100
الخسائر المادية للمدة 2015-2018 104
الفساد وهشاشة الدولة في العراق 111
الفصل الخامس: آثار الفساد، ونتائجه 115
أولاً: آثار الفساد (المالي والإداري) ونتائجه 115
ثانياً: الآثار الاقتصادية 115
ثالثاً: الآثار الاجتماعية 119
رابعاً: الآثار السياسية 120
خامساً: الآثار الديموغرافية 121
سادساً: الآثار التنموية 122
الفساد التحدي الأكبر للتنمية 122
1 ـ مفهوم التنمية 122
2 ـ التطور التاريخي لمفهوم التنمية 123
3 ـ الأبعاد الأُخَرْ لمفهوم التنمية 125
4 ـ النمو الاقتصادي 126
5 ـ الفساد والتنمية 126
6 ـ تنمية الفساد 129
7 ـ العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية 129
8 ـ الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية 130
9 ـ الفساد المعرقل للتنمية الاقتصادية 130
10 ـ التنمية الاقتصادية والفساد 132
الفصل السادس: أجهزة مكافحة الفساد، وآليات المعالجة 133
مؤسسات مكافحة الفساد 133
دور المنظمات العالمية في مكافحة الفساد 138
مكافحة الفساد 140
معالجات الفساد 142
المعالجات السياسية 143
المعالجات الاقتصادية 144
المعالجات الإدارية 144

المعالجات العلمية والإعلامية 145
المعالجات القضائية 146
دور البحث العلمي في مكافحة الفساد 148
دور نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الفساد 149
تجارب الدول في مكافحة الفساد 151
الخاتمة 157
قائمة المصادر 159

قائمة الجداول

ت	الجدول	الصفحة
1	النسب المئوية لاجابات عينية الدراسة بحسب الاسباب الموجبة للفساد	30
2	مدركات الرشوة في بعض الدوائر والمؤسسات لعام 2019	32
3	مقدمي الوثائق المزورة من مرشحي مجلس النواب لعام 2010	37
4	المراتب التي احتلها العراق على قائمة الدول الفاسدة للمدة 2003-2020	44
5	معدلات البطالة في العراق لعام 2020	56
6	التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق حسب المحافظات	58
7	التوزيع الجغرافي لحجم العمليات الارهابية حسب المحافظات للمدة 2018 – 2003	61
8	المؤشرات الخاصة باعداد المستشفيات ومقدار العجز في العراق لعام 2019	65
9	التوزيع النسبي لسكان العراق بحسب المستويات التعليمية والنوع عام 2020	69
10	تجمعات السكن العشوائي في العراق بحسب المحافظات	70
11	الاموال المهربة التي اتخذ اجراء باستردادها 2012-2020	79
12	ترتيب الدول العربية على مؤشر الفساد	81
13	مؤشرات الفساد في العراق وبعض الدول	82
14	مؤشر السلام والامن العالمي بالنسبة للعراق	83
15	ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على مستوى العالم	86
16	الموازنة العامة للعراق للمدة (2003-2018)	89
17	المبالغ المهدورة ونسب الفساد بحسب القطاعات الحكومية	90
18	نسبة الرشى في العراق للمدة 2017 – 2011	98
19	نسبة الفساد في السلطات الثلاث للمدة 2011-2017	99
20	الفساد في المؤسسات غير الرسمية	100
21	التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار) حسب القطاع والمحافظة بسبب العمليات الارهابية	105
22	قيمة الاضرار للمساكن حسب المحافظة والبيئة بسبب العلمليات الارهابية	106
23	ترتيب العراق ضمن الدول الهشة (الفاشلة)	113
24	مستويات الحرمان حسب المحافظات (% للاسر)	118
25	النسب المئوية لاجابات عينية الدراسة بحسب مقدار تأثر التنمية بحالات الفساد	128

26	اجابات عينية الدراسة بخصوص مساهمة النزاهة والعدالة في تحقيق النمو الاقتصادي	131
27	تصنيف اوامر القاء القبض لهيئة النزاهة لعام 2020 وفق جريمة الفساد	136
28	النسب المئوية لاجابات عينية الدراسة بانجح الوسائل لمكافحة الفساد	148

قائمة الخرائط

ت	الخرائط	الصفحة
1	نسب الفقر في محافظات العراق	59
2	نسب الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي للمحافظات العراقية	60
3	العمليات الارهابية للمحافظات للمدة 2003-2018	62
4	تصنيف المحافظات العراقية في ضوء الدليل العام لمستوى المعيشة	64
5	نسب الحرمان في ميدان الصحة في المحافظات العراقية	68
6	مستويات الحرمان في المحافظات العراقية	119

قائمة الاشكال

ت	الاشكال	الصفحة
1	الاسباب الموجبة للفساد في ضوء عينة الدراسة	30
2	معدلات البطالة في العراق بحسب المحافظات العراقية لعام 2020	57
3	اعداد المستشفيات الحالية والاعداد الواجب توفرها بحسب المحافظات العراقية	67
4	التوزيع النسبي لسكان العراق في ضوء المستويات التعليمية والبيئة والنوع عام 2020	69
5	تجمعات السكن العشوائي في العراق في المحافظات العراقية	71
6	نسبة الرشاوى في العراق للمدة 2011-2017	98
7	ترتيب العراق من الدول الهشة (الفاشلة)	114
8	النسب المئوية لاجابات عينة الدراسة بتأثر التنمية بالفساد	128
9	اجابات عينة الدراسة باسهام النزاهة والعدالة في تحقيق النمو الاقتصادي	131
10	تصنيف اوامر القاء القبض لهيئة النزاهة لعام 2020 في ضوء جريمة الفساد	137
11	اجابات عينة الدراسة بالوسائل الناجعة لمكافحة الفساد	148

قائمة المخططات

ت	المخططات	الصفحة
1	الفساد حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي	38
2	آلية عمل نظم المعلومات الجغرافية	150

مقدمة المركز

ما تزال موضوعة الفساد واحدة من المشكلات التي تؤرق جميع العراقيين، لما تركته من اثار ونتائج سلبية، أدت الى استنزاف الموارد، وإعادة توجيهها نحو جيوب الفاسدين، ولعل ما اصطلح على تسميته «سرقة القرن» تمثل اليوم واحدة من أفدح تجليات ظاهرة الفساد، التي استحالت من حالة شاذة، الى بنية مترسخة في بينية المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة وغير الحكومية، لتعيد انتاج حالات جديدة من الفساد، ونماذج جديدة من الفاسدين «المبدعين» في فسادهم.

ولعل ما يحز في النفس، أنه وعلى الرغم من ان أداء العراق في اغلب مؤشرات التنمية كان متواضعا خلال السنوات الماضية، الا ان اداءه في مؤشر الفساد ما يزال متقدما على كثير من الدول، ليؤشر فرادة الوضع العراقي، وتراجع مؤشرات النزاهة والحكم الرشيد.

يقدم الكتاب الذي نقدمه للقارئ الكريم فرشة واسعة عن اشكال الفساد ومتضمناته المختلفة في العراق، متسلحا بالمؤشرات والبيانات المستقاة من مصادر محلية ودولية، ليستجلي حجمه ونتائجه وتداعياته على المجالات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وحجم الضرر الذي أصبح يسببه في النيل من منظومة القيم والنزاهة وتهديد لرأس المال الاجتماعي.

المقدمة

جاء هذا المؤلف إيماناً منَّا بأن الفساد الإداري والمالي من أكبر التحديات والمخاطر التي تواجه الدولة العراقية في الوقت الحاضر، وتجعلها هدفاً سهلاً للإرهاب، وهو يشكل عامل إعاقة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة، فضلاً عن دوره في هدر الثروة الوطنية واستنزافها، وتفشي الفقر والبطالة والجريمة والأمية والحرمان، كما أنه يضرُّ بسمعة العراق الدولية ومكانته، ويحتل موضوع الفساد أهمية استثنائية في العراق؛ لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه، فضلاً عمّا له من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، تجعل من إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية أمراً عسيراً.

ويعزُّ علينا أن يكون العراق من ضمن أكثر الدول الأكثر فساداً في العالم، أو الدول المغمورة بالفساد في ضوء تقارير منظمة الشفافية الدولية، وعلى الرغم من الاحتياطي النفطي الذي يزيد على (148) مليار برميل؛ فإن مسيرة الفساد مازالت مستمرة، والفقر يُطارد ربع العراقيين، إذ تزيد نسبته على 22 %، ويصل إلى 31 % في بعض محافظات الجنوب.

فهو يُسهم في تكوين فوارق طبقية بين أقلية فاسدة تزداد ثراءً ونفوذاً وطغياناً، وأكثرية هي ضحية الأقلية الفاسدة، تعاني فقراً وبؤساً واستغلالاً وحرماناً.

ويعد الفساد العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وأزمة العراق هي أزمة فساد وغياب حكم راشد حقيقي، وقد بدأت ظاهرة الفساد تخرج عن السيطرة، وباتت من السلوكيات التي اعتادها بعضهم، فأصبح لزاماً علينا بوصفنا باحثين ومحبين لهذا الوطن، أن نُسهم في القضاء على هذه الظاهرة، التي بسببها أضاع العراق فرصة تاريخية، ليصبح من البلدان المتقدمة، في ظل الواردات المالية الكبيرة التي تهيأت له بعد عام 2003، لكن سوء الإدارة فتح المجال على مصراعيه، ليصبح العراق في صدارة الدول الفاسدة عالميا وعربياً.

يُصاب المواطن بخيبة الأمل، وهو يرى كثيراً من عتاة الفاسدين، يتحدثون عن الأمانة والشرف، والمواطنون يعرفون بأنهم فاسدون ومفسدون من رأسهم حتى أخمص قدميهم،

وتراهم يتحدثون عن النزاهة والشفافية بمناسبة أو من دونها، على الرغم من أن النزاهة هي الحالة الافتراضية، فمقاومة الفساد تبدأ من المواطن أولاً، فالمواطن له قناعاته ومشاهداته، أما القضاء فله بياناته التي يحكم بها على الفاسدين، وقد لا تكون تلك البيانات متوفرة؛ لأن الفاسدين ماهرون في تغطية أنفسهم وحمايتها ورقياً وقانونياً، فقد جعلت المحاصصة من الفساد أمراً اعتيادياً وممنهجاً في المؤسسات العراقية، ورسخته في النظام السياسي، وفي ضوء تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يتمتع نظام المحاصصة بخصائص سياسية واقتصادية وقانونية، تعزز الفساد بشكل منهجي وترسخ قواعده، وتثبت أركانه، إذ تسمح المحاصصة بسهولة الوصول إلى الحكومة، إلى جانب تخصيص الوظائف لأشخاص معينين من بعض الأحزاب والتيارات النافذة.

ويعد موضوع الفساد من المواضيع المعقدة والمتشعبة، ويختلف الباحثون في كيفية تشخيصه واقتراح الحلول المناسبة لمحاربته، وإذا كانت الحكومات تهتم بمحاربة الفساد وترشيد إدارة المال العام ومنع الهدر، فإن نجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية، التي تعتني بوضع الأهداف والخطط ووسائل الرقابة والتقويم التي تساعد على إنجاز ذلك.

إن الدعوة إلى مواجهة الفساد تنطلق تارة من بواعث ونوايا صادقة، وتعد غطاءً لنوايا تستهدف التنكيل بالآخر والتشهير به؛ بقصد السعي لإزاحته والحلول محله تارة أخرى، لذلك لا نجد جدية في مكافحة الفساد في العراق على الرغم من التصريحات الرنانة، لكن الإجراءات مازالت هزيلة تفتقر إلى الجدية والموضوعية، في وقت تحول فيه الفساد إلى آفة سرطانية، تلتهم خيرات البلد، وتنتج مخاطر ومظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية.

اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الكتاب على ستة فصول، تناول الأول منها إطاراً نظرياً عن مفهوم الفساد وأسباب تفشي الظاهرة في العراق، فضلاً عن أهم مظاهر الفساد فيه، وخصص الفصل الثاني لدراسة أنواع الفساد ومظاهر الفساد السياسي، الذي يعد الأخطر من بين أنواع الفساد، أما الفصل الثالث فتم فيه جدولة الموازنات العراقية ومقدار الهدر فيها، ومستوى الفساد في العراق بحسب المنظمات الدولية، وفي الفصل الرابع تم قياس مؤشر انتشار الرشوة في العراق، وفساد المؤسسات غير الرسمية في العراق، أما آثار الفساد ونتائجه، فقد تم تحليلها بحسب نوعها في الفصل الخامس، وتم في الفصل السادس عرض دور المنظمات العالمية في مكافحة الفساد، وتجارب الدول في مكافحة الفساد، ولم يغفل الباحث الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الساحة العراقية في تشرين 2019، ودور الفساد

في تنامي هذه الاحتجاجات، كذلك الربط بين مستوى الفساد والخدمات الأساسية المقدمة للمواطن، وإيجاد العلاقات المكانية للظاهرة، ومستوى تباينها المكاني والموضوعي في ضوء نظرة جغرافية تركز على المفاهيم الجغرافية.

الفصل الأوَّل

الفسادُ: مفهومهُ، وأسبابهُ، ومظاهرهُ

مفهوم الفساد

يعد الفساد من بين أخطر التحديات التي تواجه العراق، ويوازي خطره خطر الإرهاب، ويتميز الفساد هنا بسمات وأسس معقدة غير اعتيادية؛ كونه يرتبط بصورة جدلية بالوضع السياسي القائم، فضلاً عن ترابط منظوماته وتعدد مستوياته واتجاهاته، لذا فلا غرابة أن تتبدد عشرات المليارات سنوياً وتذهب إلى جيوب الفاسدين[1]، ولعل أهم ما يميز الفساد في العراق، هو مهاجمة الفاسدين لظاهرة الفساد، وكأنهم يهاجمون شبحاً لا وجود له، لذا نجد الفاسدين أكثر قدرة على انتقاد الفساد والدعوة للشفافية والنزاهة، وبات ملف الفساد يدار بأهواء ومصالح شخصية، تهدف إلى تصفية الخصوم والنيل منهم، وفي العراق لم تعد مكافحة الفساد بالأمر الهين؛ لأن هناك عناصر متنفذة غارقة في الفساد.

الفساد في اللغة نقيض الصلاح، وتفاسد القوم، أي: تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده: إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة[2] وقيل: إن الفساد ضد الصلاح، والعدول عن الاستقامة إلى ضدها[3]، كما يعرف الفساد بكونه التلف والعطب والخلل وإلحاق الضرر بالأفراد والشعوب، والإنسان الفاسد هو الذي يفتقد للأخلاق

(1) أعلنت هيأة النزاهة العراقية في تقريرها السنوي لعام 2019 أن الأموال العامة التي استرُجعت، أو التي صدرت أحكام قضائية بردها والتي منعت وأوقفت الهيأة هدرها، وتمت إعادتها إلى حساب الخزينة العامة، بلغ مجموعها تريليونين وثمانمائة وثمانية وأربعين ملياراً ومائة وثلاثة وخمسين ألفاً وثمانمائة واثنين وتسعين (2.848.153.892) ديناراً عراقياً، أو ما يعادل ملياري دولار.

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 335

(3) محمد بن احمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، الجزء الأول، 2005، ص202.

والأمانة في تعامله مع الآخرين[1]، والفساد اصطلاحاً: يعني خروج الشيء عن الاعتدال قليلًا، ويكون ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة، ويقال: فسد فساداً وفسوداً وأفسده غيره[2].

والفساد (Corruption) مفهوم مركب له أبعاد متعددة، وتختلف تعريفاته بحسب نظرة الباحث ومجال عمله واهتماماته، وهو سلوك منحرف يهدد النظام والمصلحة العامة للمجتمع، ويشكل حجر عثرة أمام التنمية الشاملة والمتكاملة، أما منظمة الشفافية الدولية، فقد عرفت الفساد بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه، أو حاشيته[3].

وفي القرآن الكريم جاءت مفردة الفساد في مواضع عديدة كما في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[4]، كذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أو يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[5]، كما جاء مصطلح الفساد مرادفاً للكفر والشرك باللَّهِ تعالى لقوله: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهم عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾[6].

ومفهوم الفساد في الشريعة الإسلامية يشير إلى كل ما هو ضد الصلاح، ومنه قوله تعالى: ﴿ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تولى سعى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[8]. فمصطلح (الفساد) في القرآن الكريم لا يدل على ما هو متعارف في أذهان عامة الناس، من أنّ كلمة الفساد تشير إلى عدم الالتزام

(1) يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (30)، العدد (2)، مجلس البحث العلمي، الكويت،2002، ص 258.

(2) أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى، بلا تاريخ، ص419.

(3) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، 2003.

(4) القصص 83.

(5) المائدة 33.

(6) النحل 88.

(7) الأعراف 54 - 56.

(8) البقرة 205.

الشرعي، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الأحكام الشرعية، التي تتعلق بالخلق الشخصي للإنسان، كشرب الخمر والزنا وعدم أداء الفرائض وسوء الأخلاق وما شابه، فالفساد قرآنياً يمتاز بشموليته لمجموعة من الأبعاد، كالبعد العقدي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يشير إلى السعة المفهومية للفظة الفساد، كما وردت في القرآن الكريم.

مما سبق يتضح أن للفساد مدلولات كثيرة وواسعة في القرآن الكريم وقد جعل الله تعالى كل المعاصي فساداً في الارض، فكل المخالفات تعد خروجاً عن جادة الصلاح، وانحرافاً عن الطريق القويم، الذي خطه الله تعالى لبني آدم، كما أن السبب الرئيس لظهور الفساد هو ما قدمته أيدي بني آدم من الآثام والمعاصي.

أما من الناحية الاجتماعية، فيرى علماء الاجتماع بأن الفساد علاقة اجتماعية، تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة[1]، وقد عرّفت موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة؛ لتحقيق كسب خاص، وعلى الرغم من أن هذه التعريفات وغيرها كثير تشمل الفساد الإداري بالدرجة الأولى، **أو** جانباً معيناً من جوانب الفساد، وقد ذهبت منظمة الشفافية العالمية التي تأسست سنة 1993 إلى أنه: سوء استغلال السلطة؛ من أجل تحقيق المكاسب والمنافع الخاصة، أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، فلم تعرض لتعريف الفساد، لكنها جرَّمت حالات الفساد التي حددتها في الحالات الآتية:

1 ـ اختلاس الممتلكات، أو تبديدها، أو تسريبها بشكل آخر، والمتاجرة بالنفوذ.

2 ـ الرشوة سواء للموظفين الوطنيين، أو الأجانب، وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

3 ـ إساءة استغلال المنصب والثراء غير المشروع.

4 ـ إعاقة سير العدالة، وتضليلها.

5 ـ غسل العائدات الإجرامية، وإخفاؤها.

6 ـ الرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

إذ يتضح بأن الفساد ظاهرة معقدة ومركبة ذات أبعاد ودلالات مختلفة، تشمل الجانب

(1) تغريد داود سلمان، الفساد المالي والإداري في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشر، العدد (33)، 2015، ص99.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي، من اختلالات، وسرقات، واستغلال للمناصب والنفوذ، ويعد المال السياسي المحرك الرئيس للفساد بنوعيه المالي والإداري، ويقصد بالأول: المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة للقوانين والاعتداء على المال العام بطرائق مختلفة، على سبيل المثال: العمولات الوهمية: وهي نوع من أنواع الرشوة وبخس الحقوق، والاختلاس، والسرقة، والغش، والتكسب، والاحتكار، والرشوة، والتسويف في أداء الحقوق مع المقدرة على أدائها، وشهادة الزور للمساعدة على أكل أموال الناس بالباطل.

أما الفساد الإداري فتعدد جوانبه، وتتشعب معالمه؛ لذلك من الصعوبة إيجاد تعريف شامل ومحدد له، لذا أعطيت تعريفات عديدة لهذه الظاهرة، ومن ضمن التعريفات ما ذهبت إليه منظمة الشفافية الدولية[1]، التي أكدت على أنه: استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة لغرض الكسب[2]، ويبدو أن هذين التعريفين يعدان الفساد مقتصراً على القطاع العام من دون الخاص، فالشواهد المتاحة تشير إلى وجود الفساد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضاً، ولاسيما تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها، قد لا ينطوي سوء استخدام السلطة العامة من المسؤول الحكومي على مصلحة شخصية كذلك، ولكن قد تكون لمصلحة جماعته، أو حزبه، أو أصدقائه وأقاربه. ويذهب بعضهم إلى أن الفساد الإداري: هو القصور القيمي عند الأفراد، الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة، التي تخدم المصلحة العامة[3].

ويعد التزوير والمحسوبية والمحاباة وإعداد الفواتير الوهمية، من أهم أوجه الفساد الإداري، فضلاً عن رسو المناقصات لأشخاص وشركات محددة تم الاتفاق معها مسبقاً، والشراء من مؤسسات أو شركات معينة، وسوء استخدام السلطة وتوظيفها للمصلحة الشخصية، وتوظيف أفراد غير مؤهلين في وظائف شاغرة، أو مناصب قيادية والتسيب الوظيفي، وعدم

(1) منظمة الشفافية (International Transparency): تأسست عام 1993 بوصفها منظمة عالمية غير حكومية، أمانتها العامة في برلين، هدفها المعلن مكافحة الفساد وهي منظمة دولية من منظمات المجتمع المدني تقود جهود مكافحة الفساد مقر وهي تسعى جاهدة عن طريق فروعها التسعين المنتشرة في أنحاء العالم إلى نشر الوعي للآثار السلبية للفساد وتعمل على تحقيق ذلك مع شركائها من حكومات ومنظمات مجتمع مدني ونقابات لمواجهة الفساد وتشخيص أسبابه.

(2) الموقع الرسمي للبنك الدوليhttp//:.WWWWord bank.Org

(3) عاصم الأعرجي، دراسات معاصرة في التطور الإداري، الطبعة الأولى، عمآن، دار الفكر، 1995.

العدالة في توزيع الدخل القومي، وتظهر العلاقة جلية بين الفساد المالي والإداري؛ لذلك غالباً ما تطلق التسمية مجتمعة.

ويمكن القول: إنه من الصعب الفصل بين الفساد المالي والفساد الإداري؛ لأن أي قرار إداري يتخذ في أية مؤسسة غالباً ما يترتب عليه أثراً مالياً، ولهذا يمكن تعريف الفساد المالي على أنه: استغلال، أو مخالفة القانون للحصول على مكاسب مالية، أو معنوية بطرائق غير مشروعة، وتعد ظاهرة الفساد من أكبر المشاكل التي تواجه دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة؛ لما لها من آثار على شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والفساد بأنواعه المختلفة هو سوء استخدام السلطة من الموظف المعني في القطاع العام، أو الخاص؛ من أجل تحقيق مكاسب خاصة (معنوية أو مادية)، بمختلف الوسائل غير المشروعة نظامياً، بصورة سرية أو علنية[1].

أما في الاصطلاح القانوني، فقد تم عرفه مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأنه: القيام بأعمال تمثل أداءً غير سليم للواجب، أو إساءة استخدام لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال؛ توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية، يوعد بها، أو تعرض، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعددت التأويلات الضيّقة لمفهوم الفساد في الوقت الحاضر، وانطبعت له في الأذهان معانٍ ضيقة، اقتصرت على جوانب محددة، إلا أنه يمكن القول _استناداً إلى ما تقدم وفي ضوء التعريفات الواردة وغيرها كثير: إنه ليس هناك تعريف شامل وجامع للفساد بمفهومه العام، إذ أن لكل نوع من أنواع الفساد تعريفاً خاصاً به؛ بسبب تنوع أساليبه وأسبابه ونتائجه، لكن التعريفات جميعها، أكدت على أن الفساد انحراف وسلوك غير سوي؛ لتحقيق هدف ومصلحة شخصية معينة، تتعارض مع مصلحة المجتمع، ويأخذ الفساد أشكالا متنوعة، يهدف إلى إشباع الرغبات المادية والمعنوية للشخص المنحرف بطريقة غير مشروعة على حساب بني جنسه، وهو سبب رئيس للفقر وتبديد الثروةـ والتذمر، والتخلف، وعدم الاستقرار وهشاشة الدولة.

(1) مفيد دنون يونس، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد (101)، المجلد (32)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص245.

إن للنزاهة[1] والشفافية الدور الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي على الوجه الأكمل، لأن الشرط الرئيس للتنمية هو توزيع ثمارها بشكل متساوٍ، والأخيرة لا يمكن تحقيقها مع وجود الفساد المالي والإداري وانعدام النزاهة، فأصبحت عملية مكافحة الفساد، ضرورة تنموية ملحة لا غنى عنها؛ لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وهي واجب شرعي وقانوني وأخلاقي ووطني، يجب على الجميع الالتزام به، وتأسيساً على ما تقدم جاءت الدراسة الحالية لتوضح دور الفساد في تلكؤ التنمية، وشلل مرافقها جميعاً، علماً بأن الدراسة الحالية لم تقتصر على ذلك، بل تناولت متغيرات وعوامل متعددة، كأشكال الفساد ودوره وتداعياته وأسبابه ومعالجاته.

أسباب الفساد

انتقل الفساد المالي والإداري في العراق من الأساليب العشوائية غير المنتظمة، إلى الأساليب العلمية الممنهجة المدروسة والمنظمة وغير المرتبكة، وإن هذه الحالة قد تعقد من طرائق اكتشاف الفساد وملاحقة مرتكبيها قانونياً، ومن ثم القضاء عليها، لكون العصابات المنظمة للفساد يمكن أن تستفيد من الثغرات القانونية؛ لأنها اطلعت عليها، واكتشفت ثغراتها، واستطاعت تجاوزها، فلا يمكن الاستهانة بقدرات الفاسدين وإمكانياتهم، وقدرتهم على تضليل الجهات المعنية، لذا بات التعامل مع حالات الفساد من الأمور التي تتطلب حرفية وذكاءً خاصاً؛ لتتبع خيوط الفساد.

لا يمكن أن تعزى أسباب الفساد إلى جانب واحد، فهناك أسباب ومسببات مباشرة، وأخرى غير مباشرة لتفشي الظاهرة، يمكن تحديد أسباب الفساد في العراق بما يأتي[2]:

أولاً: أسباب سياسية

تعد الأسباب السياسية من أهم أسباب وجود الفساد وديمومته وحماية رموزه، لأن العامل السياسي هو المسؤول عن عدم محاسبة الفاسدين، فضلاً عن دوره في تشريع القوانين، التي تعزز الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتمثل الأسباب السياسية بما يأتي:

(1) النزاهة هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية، بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية.

(2) للمزيد ينظر: أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دار الفكر للطباعة، سوريا، 2016.

1 ـ عدم تكافؤ الفرص، وانعدام المساواة والعدالة، وانتشار الطبقية والتوزيع غير العادل للثروات.

2 ـ غياب القدوة النزيهة على صعيد القادة والحكام، وممثلي السلطة والمسؤولين.

3 ـ تشريع القوانين التي تعزز الطبقية الاجتماعية بتكدس الثروات لدى طبقات معينة، ومنها الرواتب والامتيازات الخيالية للمسؤولين.

4 ـ القوانين والتعليمات المعقدة التي تحتمل تفسيرات عديدة، وسرعة تبدلها في مدد قصيرة وغياب الشفافية والمحاسبة[1].

5 ـ انعدام الرقابة والشفافية والمساءلة، والازدواجية في التعامل.

6 ـ ضعف دور الإعلام والصحافة في كشف الفاسدين، والضغوط التي تمارس على تلك الوسائل، وتوجيه بعضها باتجاهات دون أخرى.

7 ـ القلق الناجم من عدم استقرار الأوضاع السياسية، والتخوف من المستقبل.

8 ـ انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية وحجب المعلومات والإحصائيات من الوصول إلى المواطنين، أو الإعلام، أو مؤسسات المجتمع المدني بغية تدقيقها.

9 ـ اختزال مفهوم النزاهة والإصلاح، والاستقامة لدى بعض الأحزاب والتيارات في الولاء للحزب، أو التيار عوضاً عن القيم المبدئية وقيم المجتمع.

10 ـ سهولة الالتحاق بالمناصب العليا ذات الصلة باتخاذ القرار، لاسيما لأقارب الوزراء وذوي المناصب العليا، أو ممن كانوا معارضين إبان حكم النظام السابق، وكأن هذا يعطيهم حصانة كاملة عن الفساد.

11 ـ ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياستها في أن يتخذ الفساد مديات خطيرة؛ وذلك بحكم تدفق الأموال من دون إجراءات صرف في ضوء أصول قانونية، وعدم تفعيل نظام

(1) وتعني اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه مرتكبي المخالفات من موظفي المؤسسات من موظفي المؤسسات الحكومية سواء أكانت هذه المخالفات قانونية أو إدارية أو أخلاقية، وتكون المحاسبة بالمتابعة القانونية والإدارية والأخلاقية.

بسيط لحصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية بعد انهيار النظام السابق[1]، الأمر الذي فتح بوابة الفساد المالي على مصراعيها. فضلًا عن قيام الاحتلال ومكاتب الأعمار الأمريكية بمنح مقاولات كبيرة جداً لعناصر موالية لها، وإشاعة ثقافة الفساد بسرقة المصارف والآثار، والسماح لضعاف النفوس بسرقة ممتلكات الدولة.

ثانياً- أسباب اجتماعية:

العامل الاجتماعي من العوامل المهمة التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ديمومة الفساد وتغذية مصادره، وتتمثل بما يأتي:

1 ـ المناطقية والعشائرية وغلبة المحسوبيات والمنسوبيات، يؤدي الإرث الاجتماعي والثقافي للمجتمع أحياناً دوراً في تكريس هذه المفاهيم، لذلك يجب ألا يعول على الجوانب: الدينية أو الاجتماعية أو الأخلاقية في مكافحة الفساد، بل يجب أن تكون هناك قوانين صارمة، تعني بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، حتى لو تعارض ذلك مع القيم السائدة في المجتمع.

2 ـ اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وغلبة الشعور بالغبن وضعف المواطنة لدى غالبية أفراد المجتمع؛ مما يدفع ببعضهم إلى ابتداع وسائل التربح والارتشاء، واختلاس الأموال العامة، كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة؛ لإعادة التوازن المفقود، وقد أفادت معلومات من سجلات مجلس الوزراء لعام 2019 بأن (152) شخصاً، يستلمون ستة رواتب، و(463) شخصاً، يستلمون خمسة رواتب، و(972) شخصاً، يستلمون أربعة رواتب، و(64018) شخصاً، يستلمون ثلاثة رواتب، وأكثر من (300) ألف شخص، يستلمون راتبين.

3 ـ انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع بعامة، فضلاً عن ضعف روح المواطنة، الأمر الذي أدى إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

4 ـ الواقع الاجتماعي الصعب والمعقد الذي يعمل على توجيه الناس إلى الإفراط في الفردية، مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع.

---

(1) مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق، أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2012، للموقع: iraqieconomists.net/ar/2012/09.

5 ـ البعد التاريخي للفساد: من الأمور التي ينبغي أن تقال: إن ظاهرة الفساد في العراق، تعد جزءاً من الثقافة الاجتماعية المورثة، وقد يبدو لأول وهلة أن ظاهرة الفساد في العراق، قد جاءت بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، ولكن مع ذلك يجب الاعتراف أن ظاهرة الفساد في العراق، لها موروث ثقافي واجتماعي موغل في القدم[1]، لكن الوضع المعقد بعد عام 2003، كشف بجلاء عن الظاهرة لأسباب متعددة، أبرزها حرية الإعلام والوفرة المالية وانعدام المراقبة والسيولة النقدية، التي امتازت بها مرحلة ما بعد 2003.

من الناحية التاريخية فقد عززت الأنظمة الحاكمة السابقة مفهوم الفساد، وشجعت عليه بممارساتها وقراراتها، التي تفتقر إلى الدقة والموضوعية، ويتحمل نظام البعث مسؤولية كبيرة في هذا الجانب؛ لأنه أحدث شرخاً كبيراً في أخلاقية الفرد العراقي، فتحول من عنصر يفترض به أن يستأصل الفساد، إلى عنصر فعال في الإسهام فيه، لاسيما انه أدى دوراً جوهرياً في الأحداث التي عصفت بالعراق في تسعينيات القرن المنصرم، الذي شهد حصاراً اقتصادياً خانقاً، وهذا الحصار أسهم بشكل فعال في اتساع دائرة الفساد وتعدد منافذه، فضلاً عن ضرب المنظومة القيمية للمجتمع.

6 ـ الضعف الواضح في جوانب المواطنة وعدم وجود ارتباط حقيقي بالوطن، فضلاً عن وجود شرخ بين المواطن والحكومات، لذا فبعضهم يعد السرقة والاختلاس شيئاً من الغنيمة، وربما أوجد لنفسه عذراً شرعياً لذلك، وضعف المواطنة ليس وليد المرحلة، لكنه بات ظاهرة في ظل الوضع الحالي، لاسيما بعد لاحظ المواطن أن كثيراً من أصحاب السلطة والنفوذ يبحثون عن مصالحهم الشخصية، ولا شيء يربطه بهذه بالوطن، والمواطنة ركيزة أساسية للديمقراطية، التي لا يمكن أن يستقيم عودها إلا بوجود المواطن الصالح، لكن الهوية الوطنية في العراق، عرضت لها انتكاسات كبيرة، فضَعُفَ الشعور بالمواطنة، لأن المواطن وجد نفسه بعيداً عن المشاركة الفعالة، وأن قاعدة المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات، عرض لها شرخ كبير، فضلاً عن المصالح السياسية والتدخلات الخارجية وغياب ثقافة المواطنة.

(1) ينظر: مطر عصام عبد الفتاح، الفساد الإداري ماهيته، أسبابه، مظاهره، الإسكندرية، دار الجامعية، 2011، ص2.

7 ـ اختزال مفهوم النزاهة لدى بعضهم، واقتصاره على العبادات والالتزامات الدينية التي يقوم بها الشخص، وهذا أبعد ما يكون عن مفهوم النزاهة، فالارتباط الديني علاقة شخصية عبادية، تهم الفرد لا علاقة للمجتمع بها.

8 ـ الجهل والأمية والبطالة، التي تزخر بها شرائح واسعة من المجتمع، والتي تشكل عاملاً حاسماً في تفشي ظاهرة الفساد، ذلك أن قلة الوعي ظلت ملازمة للرشوة، كما أن ضعف الأجور والرواتب للطبقة العاملة، تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد[1].

ثالثا: أسباب اقتصادية

1 ـ الوفرة المالية والسيولة النقدية، التي امتازت بها مرحلة ما بعد عام 2003، والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والمساعدات الدولية، والمعروف بأن الوفرة المالية في ظل المحاصصة السياسية وعدم المحاسبة، تعد العامل الأهم عوامل الفساد المالي والإداري.

2 ـ الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام وأجهزة الدولة، التي تجعلهم يبحثون عن مصادر أخرى، وانعدام العدالة الاجتماعية وظهور الطبقية، التي جعلت المواطن ناقماً على السلطة، التي تنادي بالعدالة لفظاً وتخرقها بالفعل والعمل.

3 ـ المزايا الكبيرة الممنوحة لكبار المسؤولين، الأمر الذي ولد طبقية اقتصادية واجتماعية، وهذا العامل يتضح جلياً في المرتبات الضخمة لمسؤولي الحكومات العراقية المتعاقبة، وللأسف تم تشريع تلك المبالغ في ظروف غامضة وبعيداً عن رقابة الشعب، وأغلبها شُرِّع في ظل نظام المحاصصة المقيتة.

4 ـ ازدياد العائدات المالية وارتفاع التخصيصات المالية للوزارات والدوائر والمؤسسات، ومن ثم التهافت على صرف الموازنات، مع عدم وجود حاجة حقيقية للصرف، والقاعدة العامة أنه كلما ازدادت التخصيصات المالية، ازدادت احتمالية الفساد وإهدار المال العام.

5 ـ غياب الفاعلية الاقتصادية: إن أغلب العمليات الاقتصادية في العراق، عبارة عن صفقات تجارية مشبوهه أو ناتجة عن عمليات سمسرة، يحتل الفساد المالي والإداري

(1) ياسر خالد بركات الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص27.

حيزاً واسعاً فيها، وهذا ما ينعكس بصورة أخرى على بيئة الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع، ومن ثم على عملية الإنتاج.

رابعاً: أسباب إدارية وتنظيمية

1 ـ الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وغموض التشريعات وتعددها، أو عدم العمل بها.

2 ـ عدم كفاءة بعض القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلاء ومدراء عامين ونزاهتهم؛ لأن اختياريهم تمَّت على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة، أو على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية، من دون مراعاة لمبدأ التقويم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة، ويذهب بعضهم إلى أن مثل تلك المناصب، يتم بيعها بما يتناسب مع ما يتصور استدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة.

3 ـ غياب المساءلة بمعظم صورها، وهي أما غياب قانوني، أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيماً لآليات المساءلة، فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية، ولا وجود لمؤسسات الرقابة الداخلية، وقد تكون المساءلة منظمة قانوناً ولها وجود في المنظومة القانونية، ولكنها غير فاعلة أو غير مفعلة، ولا تؤدي دورها السليم فوجودها كعدمه، وفي هذا المجال صرح رئيس هيأة النزاهة السابق: «إن الشخصيات الفاسدة محمية بجنسياتها الأجنبية أو تأثيرها السياسي، فقد طلبنا استرداد وزير فاسد يحمل جنسية أخرى لكن دولته لم توافق».

4 ـ عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم الاعتماد على الكفاءات الجيدة في أغلب الجوانب الإدارية، وتؤدي الحزبية والمحسوبية والمنسوبية دوراً كبيراً مؤثراً وأساسياً في هذا الاتجاه.

5 ـ البيروقراطية والروتين ووضع العراقيل في المراجعات والمعاملات جميعها، مما يجبر المواطن على دفع الرشاوى؛ لإنجاز معاملته بطرائق غير قانونية، وبعض الدوائر تحدد المراجعة من الشباك، وتترك المواطن يعاني حر الصيف وبرد الشتاء، إلى أن يأتي دوره أو يقال له: (تعال باجر)، وهي العبارة المتداولة في الدوائر العراقية، أي: عُد غداً، فتره باحثاً عن أية وسيلة لقضاء معاملته.

قد أظهرت استمارة الاستبيان التي وزعت من المؤلف على شكل رابط إلكتروني على عينة الدراسة العشوائية، التي تتكون من جملة من أساتذة الجامعات العراقية البالغ عددهم (500) أستاذاً في مختلف الجامعات والتخصصات، بأن من37 % قد ذهبوا إلى أن العامل السياسي، إذ يشكل السبب الأهم في انتشار الظاهرة وتفشيها في العراق، في حين احتل الاختيار الثاني، وهو ضعف القوانين والإجراءات المتعلقة بالفساد المرتبة الثانية بنسبة (26 %)، وتوزعت النسبة الباقية بين زعزعة القيم الدينية، وتردي الأوضاع المعيشية، وكما يتضح من الجدول (1)، والشكل (1).

الجدول (1): النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة في ضوء الأسباب الموجبة للفساد

الاختيار	زعزعة القيم الدينية والأخلاقية	تردي أوضاع المواطنين المعيشية	ضعف القوانين والإجراءات المتعلقة بالفساد	أسباب سياسية	ضعف القيم الوطنية	الإجمالي
العدد	45	55	120	185	95	500
النسبة	9	11	24	37	19	%100

المصدر: بالاعتماد على استمارة الاستبيان نيسان 2019

الشكل (1): الأسباب الموجبة للفساد في ضوء عينة الدراسة

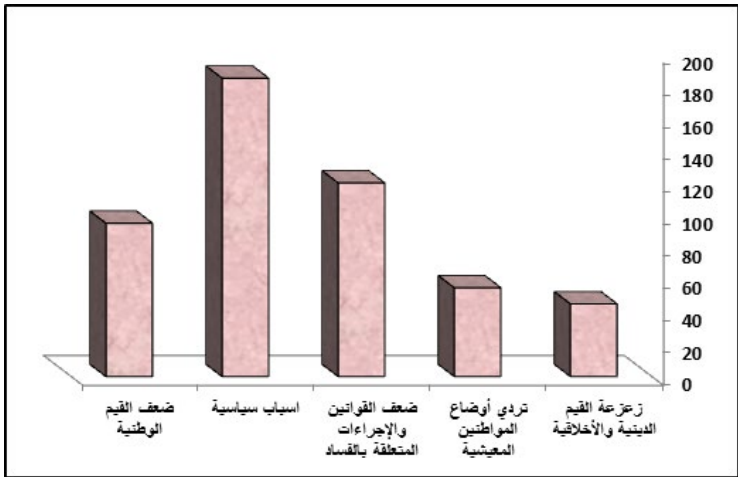

المصدر: بالاعتماد على الجدول (1)

مظاهر الفساد في العراق

إن ظهور مفاهيم وصور ووسائل حديثة للفساد وانتشارها، يستلزم تقويماً مستمراً للسياسات والخطط والأنظمة والإجراءات والبرامج الخاصة بمكافحة هذا الوباء الخطر، وتتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من الأفعال التي يقوم بها بعض المسؤولين أو الموظفين، ويمكن إجمال أشكال الفساد ومظاهره في العراق بما يأتي[1]:

1 ـ الرشوة (Bribery): وهي عبارة عن عطاء مالي أو معنوي؛ للحصول على منفعة معينة وقتية أو طويلة الأمد، وتعرف أيضاً، بأنها القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل ما، أو التغاضي عنه، وهي من الأشكال الصريحة للفساد الإداري[2]، وهي نقيض الأمانة (honesty)، وممارسة غير مقبولة خلقاً وشرعاً وقانوناً، ناتجة عن تعسف في استعمال السلطة؛ سعياً وراء تحقيق هدف مادي بطريقة غير مشروعة، وغالباً ما تتم هذه العملية بطرف ثالث، وتعد الرشوة من أكثر أنواع الفساد، وهي فعل يؤثر بالمستلم أو المستفيد، بدفع منح مادية أو معنوية، وهي إما تُعطى بشكل مباشر أو لطرف ثالث[3].

وترتبط أضخم عمليات الرشوة عند الصفقات الكبرى في المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على توكيلات من الشركات العالمية، أو التعاقد مع الدول الأخر لشراء سلع ومواد وأجهزة، وعمليات الاستثمار والتفضيل بين الشركات، وقد أكد الدين الإسلامي والديانات السماوية على ذم الرشوة، ولعن الطرفين المتعاطين لها، وفي ذلك آيات وأحاديث متعددة[4]، وهناك مناصب يستقتل عليها الفاسدون؛ لأنها مجال خصب للرشوة.

وقد نفذت الهيأة ثلاث استبانات قطاعية عام 2019، شملت ثلاثة مؤسسات، واحتوت الأسئلة سؤالاً عن اعتقاد المراجع بوجود تعاطي للرشوة في الدائرة، وهل تم دفع الرشوة، وما سبب الدفع، ظهرت نتائجها في الجدول أدناه.

---

(1) للمزيد: الفساد الإداري والمالي في العراق مظاهره، أسبابه، ووسائل علاجه، www.nazaha.iq/search

(2) محمد بوبمان، مداخلات في القانون، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، مراكش، 2000، ص67.

(3) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، 2005.

(4) روي عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) قوله « لعن الله الراشي والمرتشي»

قامت هيأة النزاهة في عام 2020 بتنفيذ استبانة (مدركات الرشوة في القطاع العام)، بتوزيع استمارة على المراجعين؛ بهدف تشخيص اتجاهات تعاطي الرشوة، وشملت الاستبانة كل المحافظات العراقية ما عدا محافظات إقليم كوردستان، إذ وزعت الاستمارة على مراجعي هيأة التقاعد الوطنية، والفروع التابعة لها في المحافظات (20) دائرة، و(7146) استمارة، في ضوء الجدول (2)، وكانت النتائج[1]:

- بلغت نسبة إدراك الرشوة 10.75 %.
- بلغت نسبة الدفع 4.8 %.
- السبب في الدفع هو الإسراع في إنجاز المعاملة.

الجدول (2): مدركات الرشوة في بعض الدوائر والمؤسسات لعام 2019

الاستبانة	الاستمارات الموزعة	نسبة إدراك الرشوة %	نسبة حالات الدفع %	سبب الدفع
مدركات الرشوة في دوائر التسجيل العقاري	1767	22.1	18.39	الإسراع في الإنجاز
مدركات الرشوة في هيأة الضرائب	3733	22.0	14.25	الإسراع في الإنجاز
مدركات الرشوة في دوائر المرور	4574	10.0	4.46	الإسراع في الإنجاز

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، التقرير السنوي لهيأة النزاهة، 2019، ص22

وللرشوة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة تتمثل بما يأتي:

- تؤدي إلى تأخر المشاريع الخدمية والإنتاجية ومشاريع الاستثمار.
- تأخير الزمن اللازم والمحدد لاستلام المشاريع.
- هدر جزء مهم من أموال الدولة وتبذيره.
- انخفاض الكفاية الإنتاجية للمشاريع.
- ضعف الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة.
- إعاقة برامج التنمية الاقتصادية.
- انخفاض جودة المشاريع.

(1) جمهورية العراق، التقرير السنوي لهيأة النزاهة، 2020، ص29.

- شعور المواطن بالإحباط وانتكاس الروح الوطنية.
- سوء توزيع الدخل؛ لأن الرشوة تجعل بعض الأشخاص، يحصلون على مكاسب غير مشروعة بطرائق ملتوية، ومن ثم إيجاد فجوة اجتماعية، يعقبها حراك سكني باتجاه مناطق معينة.

2 ـ الواسطة (Intermediary) وهي عبارة متداولة في العراق بشكل كبير جداً، إذ لا تخلو مراجعة أي مواطن لأية دائرة من ذكر تلك العبارة وتداولها، وهذه العبارة تتكئ على إرث تاريخي وثقافي متين، وتنم عن ضعف مؤسساتي، وانعدام صارخ للشفافية والرقابة الصارمة، وهي تعني بكل بساطة: التدخل الايجابي لصالح فرد ما، أو جماعة من دون أخرى على حساب أصوليات العمل وشروطه وانسيابيته، مثل تعيين شخص في منصب معين؛ لأسباب تتعلق بالقرابة أو الجيرة أو الانتماء الحزبي والعرقي والطائفي والمذهبي، وبالطبع فإن المحسوبية تتم على حساب الأكفأ والأجدر، والوساطة تعني طلب المساعدة من شخص ذو نفوذ وحظوة لدى أصحاب القرار؛ لتحقيق مصلحة معينة لشخص، لا يستطيع تحقيقها بمفرده، والإفراط باستعمال الواسطة أكسبها سمعة سيئة، بل وجعل الناس يركنون إليها في كل أمر، من دون النظر إلى الأنظمة والتعليمات والمتطلبات التي بها يمكنهم إنجاز ما يرغبون في إنجازه من معاملات ومصالح، بل تعدى ذلك إلى الحصول على أمور ومنافع واستحقاقات غيرهم أحق بها، ولما يترتب على الواسطة من وصول أشخاص إلى مواقع قيادية، بل إلى مواقع صنع القرار من دون النظر إلى التأهيل والمناسبة والكفاءة، ويبدو أن أمر استمرار (الواسطة) و(المحسوبية)، يكمن في أن الثقافة الاجتماعية تتقبلها، ولا تعدها فساداً كالرشوة مثلاً، بل وفي كثير من الأحيان تسهم الثقافة الاجتماعية القائمة على تقديم العون والدعم للآخر على استمرارية مثل هذا النوع من الفساد، بل وفي إيجاد المبررات الشرعية لها.

ومن أبرز السلبيات التي تنشأ عن الواسطة وتفشيها في المجتمع اختلال التوازن الاجتماعي، وطغيان الفساد الإداري والمالي، كما أنها تسهم في وأد الرؤى الطموحة المميزة لدى الأشخاص، الذين لا يمتلكون (واسطة) والقضاء على القدرات الإبداعية لديهم، فضلاً عن تفشي داء الحقد الكراهية بين الناس؛ لشعور الناس بالظلم والتمييز والعنصرية، وتقوم

الواسطة في ضوء مبدأ الغاية تبرر الوسيلة (The end justifies the means)، وهو مبدأ مناقض للإنسانية.

3 ـ المحسوبية (Nepotism): وهو مفهوم يتداخل مع المفهوم الأول (الواسطة)، ويعني تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جماعة، أو جهة ينتمي لها الشخص أو الموظف أو المسؤول، من دون أن يكونوا مستحقين لها، ويكون ذلك على حساب أشخاص وجهات أخر، أو يوجد من هو أحق منهم، ومثال بسيط على ذلك نرى أحياناً طوابير المراجعين واقفة بانتظار تهميش مدير الدائرة، أو تدقيق الأوراق والمستندات القانونية، في حين نرى آخرون يجلسون بجانب المدير أو المسؤول أو الموظف، وتكون لمعاملته الأولوية، ويستلمها قبل المراجعين، وقد تطور هذا المفهوم ليأخذ أبعاداً أخر، منها تولي أقرباء الوزير واصدقاؤه المناصب العليا في الدولة كـ(مستشارين، ورؤساء دوائر، ومدراء عامين)، الأمر الذي يُنشئ لمفهوم الدولة العميقة.

4 ـ المحاباة:(Favoritism) أي إطلاق العنان للمشاعر والميول لتفضيل شخص، أو جهة على أخرى للحصول على مصالح معينة، ومثال ذلك إحالة عطاءات بطرائق غير شرعية لشركات ذات علاقة بالمسؤولين أو أفراد عائلاتهم، وربما كان تعبيرُ (المحسوبية) أكثر أداءً للمعنى العام المقصود بالواسطة، إذ يشير معناها الاصطلاحي (أي المحسوبية)، إلى منح الحسب والنسب والقرابة والصداقة والمصلحة بعداً خاصاً، وتمييز الأشخاص على أساسها، وذلك على حساب الكفاءة والجدارة، وعلى حساب الاعتبارات الموضوعية المهمة، وربما كان تعبير (المحاباة) مناسباً ومؤدياً للمعنى بشكل أو بآخر أيضاً، وبخاصة أن كلمة (المحاباة)، قد استخدمت قديماً في تراثنا وفي الأحاديث المأثورة، وهي تعني في معاجم علم الاجتماع: الممارسات التي يقوم بها الذين يستفيدون من مواقعهم، أو سلطاتهم في منح الامتيازات لأقاربهم أو معارفهم، أو لمن تربطهم بهم مصلحة معينة، بغض النظر عن أحقيتهم في ذلك، وبصرف النظر عن قدراتهم، ومحاباة الأقارب تهمة شائعة في الوسط السياسي، حينما يتسلم قريب ما لشخص ذو نفوذ منصب قوة من دون مؤهلات مناسبة.

5 ـ نهب المال العام (Embezzlement): ويطلق عليه الاختلاس، ويعني استيلاء الموظف على المال العام لنفسه أو لجهة ما، وقيامه بالتصرف سواء أكان هذا

التصرف قانونياً أم مادياً، أو الحصول على أموال الدولة وسرقتها والتصرف بها من غير وجه حق في ضوء مسميات مختلفة، ويعد أبرز أشكال الفساد وأكثرها خطورة، وهناك من يشرعن هذا المبدأ في ضوء سياقات وضوابط معينة وهي نظرة منحرفة دينياً وأخلاقياً، وفي العراق انتشر هذا النوع من الفساد في مراحل زمنية معينة وكان العذر في ذلك، بأن هذه حقوقنا، إن لم نحصل عليها بالطرائق الطبيعية، نحصل عليها بطرائق أخر.

6 ـ الابتزاز:(Black mainlines) أي الحصول على أموال أو مواقف من طرف معين؛ لتنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص، أو السكوت عن حالة ما، أو تنفيذ أعمال يمليها عليها الطرف الآخر، وربما يكون الهدف إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين، كما يحدث في بعض دوائر الضريبة والعقار، وربما يعرف على أنه إجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد أو العنف والترهيب، كإجبار الموظف المسؤول عن استلام مواد متعاقد على توريدها إلى دائرته المقاول المورِّد على دفع مبلغ يفرضه، وإلا عدها غير مطابقة للمواصفات، وإجبار الشركات أو المقاولين العاملين في مناطق نفوذها، على دفع مبالغ، أو فرض العمال عليه، وإلا منعوه من تنفيذ المقاولة.

7 ـ تبذير المال العام: ويتم ذلك بشراء أجهزة أو معدات أو أثاث ومواد غير ذات فائدة، أو محدودة الفائدة، أو قليلة الجودة، أو تنعدم الحاجة إلى شراء هكذا مشتريات، أو منح تراخيص، أو إعفاءات ضريبية لأشخاص، أو شركات، أو جماعات من دون وجه حق؛ بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع، أو تحقيق مصالح متبادلة مع الجهات المقابلة أو البائعة، مما يؤدي إلى حرمان الدولة من مورد مهم من مواردها، وفي ذلك صرح رئيس هيأة النزاهة السابق القاضي رحيم العكيلي، بأن إحدى الوزارات اشترت كاميرات بمبلغ (10) مليون دولار، لكنها سجلت بـ(70) مليون دولار، وأن هناك مولدات عملاقة استوردتها وزارة الكهرباء، ويتم تفجيرها في أثناء نقلها وتُسجل بأنها حادث عرضي، والأمثلة في هذا الاتجاه كثيرة.

8 ـ استغلال المنصب العام؛ لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، مثل تعيين

الأقرباء، أو تزوير الانتخابات، أو الحصول على الأموال، أو الحصول على مواقف معينة، ويظهر هذا الشيء واضحاً وجلياً في العراق، فأغلب عائلات المسؤولين، وجدوا لهم موطأ قدم في المناصب المهمة كالسفارات والممثليات الخارجية، وإدارة مؤسسات الدولة المهمة، ولا عجب بأن تجد سفارات مغلقة على عوائل معينة.

9 ـ التهرب الضريبي، يتعرض كثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة، إلى محاولات الابتزاز من رجال الأعمال في القطاع الخاص، فهؤلاء يدفعون الرشاوى؛ بغية حصولهم على تخفيض ضريبي، أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة باستثناءات، أو احتيال على القوانين، كما يقوم بعض المسؤولين بالتلاعب في مواصفات السلع المستوردة في المعاملات؛ من أجل تخفيض الرسوم الواجب دفعها للخزينة العامة؛ لحصولهم على أموال كرشوة من المستورد، وهذا بحد ذاته نهب للمال العام[1]، ومن الأمور الشائعة في منظومة الفساد والمعتادة في العراق، هو قيام المسؤولين بتسجيل ممتلكاتهم وعقاراتهم بأسماء زوجاتهم، أو أولادهم، أو إخوانهم؛ ليصعب ملاحقتهم وكشفهم.

10 ـ تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف، ونقل أسرار الدائرة لهم، وتسريب المعلومات والمناقصات وتفضيلهم في العقود والمناقصات.

11 ـ التزوير: الغرض من التزوير هو الحصول على المال، أو المنصب، أو المكانة، وغالباً ما يتم تزوير المستندات القانونية للحصول على منافع ومكاسب شخصية أو جماعية، مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية، ومثال ذلك تزوير الشهادة الدراسية، أو تزوير النقود، أو المستندات الحكومية، ويبدو بأن التزوير في العراق شمل مستويات عليا، في ضوء التقارير السنوية لهيأة النزاهة، كما يتضح من الجدول (3).

(1) كراس النزاهة والشفافية والفساد، دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيأة النزاهة العامة، 2006.

الجدول (3): مقدمي الوثائق المزورة من مرشحي مجلس النواب لعام 2010

المحافظة	العدد الكلي للمزورين	المحافظة	العدد الكلي للمزورين
بغداد	27	بابل	2
نينوى	12	كركوك	4
البصرة	12	الأنبار	2
كربلاء	1	صلاح الدين	2
ديالى	2	ذي قار	0
القادسية	4	المجموع	68

المصدر: التقرير السنوي لهيأة النزاهة لسنة 2010، ص191.

والجدير ذكره بأن أكبر حملات التزوير في العراق، جرت عامي 2003 و2005، أي بعد سقوط النظام السابق مباشرةً، فهناك أفواج من المزورين زوروا مستندات ووثائق، تؤيد بأنهم مطاردون من النظام السابق، وجلبوا ما يؤيد محكوميتهم وسجنهم وشهادة أقربائهم؛ بهدف الحصول على الامتيازات المالية والمعنوية، الأمر الذي بدد أموال طائلة من موازنة البلد، كان حرياً أن تذهب للبناء، وإعمار ما تهالك من البنى التحتية للبلد.

12 ـ عدم احترام العمل، ومنه التأخير عن وقت الدوام الرسمي، أو الخروج قبل انتهاء الوقت الرسمي للدوام، وبعض التصرفات التي يقوم بها الموظف داخل دائرته، التي تعد من الأعمال الشخصية.

13 ـ التباطؤ والتأخير والتعقيد غير المبرر في إنجاز المعاملات، ومنها معاملات الجنسية والتقاعد والجوازات والمرور وما سواها، بهدف جعل المراجع يبحث عن وسائل أخرى لإكمال معاملته، أبرزها وجود المعقّب أو دفع الرشوة.

14 ـ النصب والاحتيال: هو صورة من صور الفساد، فضلاً عن كونه يدخل ضمن نطاق الجرائم في ضوء المفهوم القانوني، وتوظف جريمة الاحتيال هنا للحصول على منافع شخصية، ويقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد أن تبين أنه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة، وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل ارتكابه[1].

(1) نوال طارق إبراهيم ووائل عذب حاچم، الفساد المالي والإداري مفهومه أسبابه أنواعه وسبل معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (34)، المجلد (22)، 2012، ص335.

15 ـ غسيل الأموال هي عملية إخفاء المصدر غير القانوني للأموال، وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع، وتعد جرائم غسيل الأموال (Money Laundering) أخطر أنواع الفساد في عصر الاقتصاد الرقمي؛ كونها جريمة مكملة لنشاطات متعددة.

المخطط (1): الفساد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وفي عام 2020، كشف رئيس الجمهورية برهم صالح عام 2020، عن خسارة العراق ألف مليار دولار منذ سقوط النظام السابق عام 2003، وأن (150) مليار دولار، هربت من صفقات الفساد إلى الخارج منذ 2003.

ولظاهرة غسيل الأموال نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، فزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم أمور ترتبط بغسيل الأموال، الأمر الذي يسهم في انخفاض معدلات الادخار، ومن ثم قلة الاستثمار وضعف الإنتاجية، وقد توصلت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأموال غير المشروعة أدت إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي بنسبة (27%)؛ بسبب نمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي، هناك أساليب متنوعة لغسيل الأموال منها[1]:

(1) H. I. Fichtenbown, (1993), The productivity Slowdown and underground Economy publisher, p. 87.

- الخلط: أي خلط الأموال غير المشروعة بالأموال المشروعة، لتظهر الأموال كلها على أنها أموال مشروعة ويصعب تقفي أثرها.
- شركات الواجهة: وهذه الشركات تمارس أنشطة مشروعة، ولكن هذه الأنشطة واجهة للممارسات غير مشروعة، وغالباً ما يكون المسؤول عنها بعيداً عن الواجهة.
- تهريب العملة: أي نقل العملة الملوثة إلى أماكن خارج البلاد بطرق متعددة.
- تحويل السيولة النقدية إلى وسائل نقدية أخر، قد يكون على شكل شيكات سياحية أو مصرفية.
- بيع الموجودات أو تصديرها: أي شراء موجودات معينة بالأموال غير المشروعة، ثم القيام بعد ذلك ببيعها أو تصديرها.
- شراء الأصول العينية كالسيارات والعقارات، وما إلى ذلك من سلع وبضائع وتسجيلها بأسماء أشخاص آخرين.
- تحويل الأموال السائلة إلى أوامر صرف بريدية وإرسالها إلى أي بلد؛ من أجل إيداعها في أحد الحسابات.
- تحويل الأموال إلى تذاكر سفر بشركات السياحة والسفر، وبهذا تتم عملية تحويل الأموال من بلد إلى آخر.
- تحويل الأموال إلى سندات وأوراق مالية، وإدخالها في سوق الأوراق المالية.
- تحويل الأموال غير المشروعة إلى الشركات الوهمية المتخصصة بعملية غسيل الأموال، وتشير المعلومات إلى أن آفة الفساد، اجتاحت أكثر من تسعة آلاف مشروع في مجالات مختلفة، منها مشاريع وهمية وأخر متعثرة منذ عام 2004، بحسب تأكيد الحكومة، بقيمة تجاوزت ثلاثمائة مليار دولار.
- الاستفادة من مال النقود الإلكترونية، التي يمكن صرفها باستخدام البطاقات الذكية، أو باستخدام الانترنيت وهي طريقة تفضلها عصابات غسيل الأموال؛ لصعوبة ملاحقتها قانونياً وسهولة التعامل بها.

ولظاهرة غسيل الأموال انعكاسات سياسية خطيرة، تتمثل في انتشار ظاهرة الرشوة

والفساد الإداري، وتفشي ظاهرة (الاقتصاد الأسود)[1]، الذي يتمثل بسيطرة نخبة من الأفراد إلى الحكم بفعل الدعم المالي من أصحاب الأموال غير المشروعة، وهو أمر يؤدي إلى تأثيرهم في القرارات السياسية وسيادة حالة من الإرباك، ولجريمة غسيل الأموال دوراً هاماً في حدوث في انعدام الأمن وتفشي الجريمة[2]، فضلًا عن كونها من مظاهر الفساد المهمة.

16 ـ المال السياسي: إن إساءة استعمال المال في السياسة يمكن أن يعكس ويحدث مشاكل كبيرة للدول الديمقراطية والعراق منها، ويؤدي الأداء المشوه للأحزاب السياسية وللأفراد، عند إساءة استعمال المال، إلى انعدام الثقة في المجالس السياسية وفي النشاطات التي تقوم بها، وهناك مشاكل كثر تخص المال السياسي والفساد، وتقع في صلب ما يعرف بالفساد السياسي، مع أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان، لكن عندما يختلط الأمران معاً، فإن الفساد يبرز حتماً، ذلك أن المكونات التي تجمع بين الفساد والتمويل السياسي، والمكونات التي تجمعهما أمور غير معروفة تماماً، والفساد في التمويل السياسي يعني إساءة استعمال الأموال في الحقل السياسي، وذلك بالأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات لمصلحة مرشح، أو حزب سياسي، أو جماعة سياسية، وأهم النشاطات الخاصة بإساءة استعمال الأموال في المجال السياسي، تتجسد في الإنفاق غير المشروع بما فيه شراء الأصوات، والتمويل من مصادر غير معروفة، وبيع المقابلات الدعائية، أو الوصول إلى الإعلام الأكثر انتشارا، وإساءة استعمال مصادر الدولة المالية، وتدخل الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال في

(1) يسمى الاقتصاد التحتي Underground Economy، والاقتصاد الخفي Hidden Economy، واقتصاد الظل Shadow Economy، وهو نوع من النشاط الاقتصادي غير المنظم الذي لا يدخل ضمن الخطط الحكومية ولا ضمن حسابات الناتج مما يؤثر على الدخل الوطني بعامة، والاقتصاد الأسود في أبسط صوره يعني كيفية التصرف بالأموال والتأثير بعائداتها بوسائل تصرف الأنظار عن كشف مصادرها غير المشروعة دولياً حتى يتسنى لمرتكبي هذه الجرائم الاستفادة من تلك الأموال بعيداً عن أعين القانون، وبعيداً عن الأخطار المترتبة على ارتكاب هذه الجريمة ولا جرم أن مغبة هذا النوع من الجرائم الاقتصادية وخيمة ما لم يُحد منها، إذ أن الاقتصاد الأسود لا يدخل ضمن الحسابات والإحصاءات الاقتصادية وخارج نطاق الدورة المالية للدولة مما يحرم خزينتها أموالاً طائلة تأتي على حساب نموها الاقتصادي (حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دار الحصاد، دمشق، 2016).

(2) أحمد هادي سلمان ولهيب توما ميخا، الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (67)، 2007، ص227.

دعم بعض المرشحين والسياسيين، فضلاً عن النشاطات الخارجة على قواعد التمويل السياسي المعروفة، وإجبار القطاع الخاص على دفع أموال للحماية من إجراءات الدولة، وتخفيض الأموال المخصصة لأحزاب المعارضة، وتشمل وسائل مكافحة الفساد السياسي جملة من الإجراءات التالية، تتمثل في وضع قواعد للتمويل السياسي، ووضع قوانين لمراقبة الإنفاق السياسي، وبخاصة في ما يتعلق بشراء الأصوات في الانتخابات العامة، ووضع رقابة خاصة على القطاع الخاص في ما يتعلق بصفقات الأسلحة والنفط، كما تشمل الإجراءات التدابير الآيلة إلى خفض تضارب المصالح، ووضع رقابة على الموظفين الذين يتمتعون بالحصانة، وبخاصة في مؤسسات القطاع العام، والفساد «السياسي أخطر بكثير من الفساد المالي والإداري؛ لأنه يرتبط عادة بتشريع قوانين مهمة منها قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الإعلامية، بما يضمن لبعض السياسيين الاستيلاء على مناصب حكومية رفيعة لا يستحقونها، لانعدام المواهب القيادية فيهم، وقد وصل الفساد منذ تسعينيات القرن العشرين المنصرم درجات غير مسبوقة في أنحاء العالم جميعها، لذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته، وبيّنت الأبحاث العديدة التي نشرت من المؤسسات الدولية المتخصصة بمكافحة الفساد الكلفة الباهظة، التي يتطلبها القضاء على الفساد، كما بينت دوره في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي، وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة.

الفصل الثاني

أنواع الفساد

أنواع الفساد

لقد انتشر الفساد بشكل كبير على مستوى الوزارات، والمؤسسات الحكومية، وأجهزة الجيش، والشرطة، وباقي القوى الأمنية، وعلى مستوى المحافظات كافة، حتى أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها قادرة على مواجهة أجهزة النزاهة، وقد أكدت هيأة النزاهة في العراق أن نسبة الفساد في الحكومة العراقية، قد بلغ تقريباً (80 %) في ضوء تقارير هيأة الرقابة الدولية وتصنيفاتها، كما وقد تصدر العراق في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في سنة 2006 المركز الثاني، بالنسبة لأكثر الدول فساداً في العالم، وذلك عندما جاء بالمرتبة (160) من مجموع(163)[1] دولة، وعلى مستوى الدول العربية، جاء بالمرتبة ما قبل الأخيرة، تلته الصومال، وتراجع في سنة 2007 درجة واحدة إلى المرتبة (161)، وفي سنة 2008 جاء بالمرتبة الثالثة عالميا بعد كل من منيمار والصومال على التوالي ومرتبته (178)، وفي سنة 2012 احتل العراق المرتبة (169) عالمياً و(16)عربياً[2]، أما عام 2004 فقد جاء العراق بالمرتبة (129).

وبمعطيات الجدول (4)، يتضح بأن العراق حافظ على مركز متقدم في مرتبة الفساد على الرغم من التذبذب الطفيف الحاصل بالمدة 2003-2019، وربما يكون عام 2003 أفضل حالاً من الأعوام اللاحقة، فقد بلغ مركز العراق (113) من أصل (180) دولة، إذ لم تتضح بوادر

(1) أفضل الدول على مؤشر مدركات الفساد هما: الدنمارك ونيوزيلندا، برصيد (88) درجة، تليهما فنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا، بدرجة (85) لكل منهما. (منظمة الشفافية الدولية،2020)

(2) أحمد صباح مرضي، التنمية البشرية ومستوياتها في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2012، ص177.

الفساد إلا بعد سنة 2003، ثم أخذ منحنى الفساد في الارتفاع ليبلغ ترتيب العراق (166) عام 2016 من أصل (189) دولة، أما في عام 2018، فقد كان نصيب العراق المرتبة (168) من أصل 180 دولة.

الجدول (4): المراتب التي احتلها العراق في قائمة الدول الفاسدة للمدة2003-2020

السنة	مرتبة الفساد	إجمالي الدول
2003	113	180
2016	166	180
2017	169	180
2018	168	180
2019	162	180
2020	160	179

المصدر: التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية للمدة 2003-2020.

لقد تطورت ظاهرة الفساد تطوراً كبيراً، ولم يعد يقتصر مفهومها على الرشوة أو الاختلاس، الذي يقوم به الموظف البسيط، بل باتت أكثر تعقيداً وتنظيماً وانتشاراً واحترافية، وأصبحت تؤثر بشكل فعال على اقتصاد الدولة ونظامها الاجتماعي والسياسي، ويختلف تقسيم الفساد في المعيار المتبع، فهو يقسم بحسب السبب والتأثير والحجم والجهة الراعية.

تقسيم الفساد من ناحية الحجم أو المقدار:

1. الفساد الصغير (Minor Corruption)

هو الفساد الذي يمارس من الدرجات الوظيفية الصغرى، ويتم من فرد واحد من دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين باستلام رشاوى من الآخرين، ولم يكن لهذا النوع أن يتفشى، لو لم يكن هناك فساد للمستويات العليا، والآثار الاقتصادية لهذا النوع من الفساد هو الأقل، ولا يمكن مقارنته بالفساد الكبير، الذي يمتاز بكلفته العالية وآثاره الخطيرة[1]، فالأخير أكثر تنظيما وتأثيراً وتقوم به جهات متنفذة.

(1) نوال طارق إبراهيم ووائل عذب حاجم، الفساد المالي والإداري: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (92) المجلد الأول، 2016، ص22.

2. الفساد الكبير (Gross Corruption)

وهو فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والمسؤولين، ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين؛ لتحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو معنوية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر؛ لأنه يكلف الدولة مبالغ ضخمة، كما أنه يهيأ الأرضية المناسبة؛ لفساد الدرجات الدنيا، وهذا النوع يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة، ويسهم في تفشي الفقر وظهور الطبقية ويفقد ثقة المواطن بالحكومة[1]، ويقضي على المواطنة.

الفساد في ضوء مستوى انتشاره

1. فساد دولي

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً، يتعدى حدود الدول والقارات، من ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة)، بفتح الحدود والمعابر بين البلاد، وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، وقد بات هذا النوع متفشياً بسبب تطور وسائل الاتصال الإلكتروني، وهو يرتبط بالجريمة المنظمة والعولمة، مستغلاً تحول العالم إلى قرية صغيرة.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته، لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما؛ لهذا يوصف هذا النوع من الفساد، بكونه أُخطبوطياً، يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعد الأخطر نوعاً.

2. فساد محلي

ينتشر هذا النوع من الفساد داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية، ومن ضمن المناصب الصغيرة، ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية)، ويرتبط الفساد الوظيفي التنظيمي بالانتهاكات التي يرتكبها الموظف العام في أثناء تأديته لمهام وظيفته، التي تضر بالعمل وانتظامه، ومنها عدم الالتزام بأوقات ومواعيد العمل والحضور والانصراف، أو إضاعة الوقت باستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر، أو تأدية الأعمال الشخصية، والخروج قبل انتهاء ساعات الدوام، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وتفضيل الأقارب وما سواها[2].

(1) الوزاني كنزة، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيلاني، كلية الحقوق،2015.

(2) أحمد عبد الرحمن، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية، العدد (57)،2017، ص 26.

يقسم الفساد في ضوء الرأي العام على[1]:

- الفساد الأبيض: يعني استحسان العمل أو التصرف المعني من المواطنين والموظفين العاملين بالجهاز الإداري، على حد سواء واتفاقهم بالكامل.
- الفساد الرمادي: ويؤكد غياب الاتفاق بين المواطنين والموظفين العاملين في الجهاز الإداري للعمل أو التصرف.
- الفساد الأسود: يعني اتفاق كل من المواطنين والموظفين العاملين في الجهاز الإداري للعمل، أو تصرف معين بأنه غير صحيح.

أما من ناحية الغرض فيقسم الفساد على[2]:

- الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء والمعارف.
- الفساد الناتج عن استغلال المنصب أو المؤسسة؛ لتحقيق مصالح ذاتية ومنافع شخصية.
- الفساد الناتج عن السرقة العامة بأشكالها المختلفة.

وعلى الرغم من الأشكال السابقة للفساد، إلا أنه من الممكن أن يتخذ أنماطاً عديدة:

1 ـ مخالفة القانون أو إساءة استعمال سلطاته العامة، ويتمثل في مخالفة الموظف لنصوص القانون؛ للحصول على مكاسب ذاتية أو جماعية، كما في إرساء العقود على شركات معينة، خلافاً لأسلوب العطاء الأدنى الذي فرضه القانون.

2 ـ الفساد الروتيني: وما يتعلق بالزيادة المبالغ فيها في الإجراءات، التي يكون هدفها الظاهر هو حماية المصلحة العامة، في حين أن هدفها الخفي هو إجبار المواطنين على تقديم المزايا والمبالغ للقائمين على تلك الإجراءات المطولة والبطيئة؛ لإنجاز أعمالهم التي هي حق مكفول وفق القانون.

(1) جنان جاسم مشتت ومها عصمت بهجت، البرامج التدريبية الحديثة ودورها في مكافحة الفساد بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، 2018، ص115.

(2) جنان جاسم مشتت ومها عصمت بهجت، البرامج التدريبية الحديثة ودورها في مكافحة الفساد، المؤتمر العلم الثاني للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، بلا تاريخ، ص115

3 ـ الفساد الناتج عن الممارسة غير الأمينة للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، ويظهر في أشكال عديدة، كما الحال في منح تسهيلات ومزايا لبعض الموظفين وحرمان البعض الآخر منها، استناداً للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، وهذا النوع يرتبط بتجاوز الموظف لحدود التصرف الأمين والنزيه والموضوعي في سلطات وظيفته.

ويقسم الفساد من ناحية الانتشار والنطاق الجغرافي على:

1: الفساد السياسي: وهو الخطر الحقيقي الذي يجب مواجهته؛ لأنه المنبع الذي يزود، ويغذي أنواع الفساد الأخر، ولو لم يكن الفساد السياسي مستفحلا لما استحكم الفساد المالي والإداري، بل لكانت هناك حالات فساد مالي وإداري فردية وغير منظمة، ويمكن السيطرة عليها واحتوائها، إذ أن الفساد السياسي في العراق، هو الأم التي يولد منها الفساد الإداري والمالي.

ويعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد، بل هو الممهد لكل أنواع الفساد، وهو يختلف عن الفساد المالي أو الإداري؛ لأن النوعين الأخيرين يقوم بهما، أما صغار الموظفين أو كبارهم، في حين أن الجهات المتورطة في ممارسة الفساد السياسي، هي رأس الهرم الحكومي، أو الفئة الحاكمة والطبقة السياسية المتنفذة، ويسمى بفساد القمة (corruption top –)، وهو من أخطر أنواع الفساد، وترجع خطورته إلى ارتباطه بمن يتولى القمة في السلم الحكومي[1].

والفساد السياسي يعني انحراف الطبقة السياسية الحاكمة عن القيام بواجباتها الموضوعية في السعي؛ لتحقيق مصلحة الشعب والوطن وجنوحها عن القيم الأخلاقية والوطنية، بانغماسها في التقاتل؛ لتحقيق مصالحها الحزبية، أو المناطقية الضيقة على حساب المصلحة العليا للبلاد، ويعني استخدام الطبقة السياسية مقدرات البلاد البشرية والاقتصادية والمالية والثقافية والدينية، كأدوات في الصراع للوصول إلى السلطة والتمسك بها وعدم فقدانها.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الفساد السياسي في هذا المعنى يتعدى بكثير تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد؛ لأن تلك التعريفات تمثل الحد الأدنى بالنسبة للفساد السياسي

(1) حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الإسكندرية، دار الجامعية، 2008، ص 72.

القائم في العراق، وما تتحدث عنه منظمة الشفافية يشكل بعض إشكال الفساد المالي في العراق من رشوة وعمولة، ومنظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي، يتحدثان عن فساد الموظف صغيراً أم كبيراً؛ ولتحقيق مكاسب شخصيه، ولكن لا يتحدثان عن فساد الحكام والجهات القيادية في الدولة ولا البرلمان ولا الأحزاب ولا الطبقة السياسية، ولا يتحدثان عن شبكات ومنظومات الفساد، ولا عن فساد الأحزاب أو الطبقة السياسية برمتها، وعندما تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد السياسي، تشير بأنه (تفصيل قوانين انتخابات أو تمويل حملات انتخابية)، فلاشك أن الفجوة بين تعريف الفساد السياسي من المنظمات العالمية، وما موجود في العراق يعود إلى تفرد العراق باتجاهات ومتغيرات امتاز بها، وهذه لا وجود لها في تفكير المنظمات الدولية.

لقد أسهمت بعض الشخصيات على ترسيخ الطائفية والعزف على وترها في ظل تخلف بعض القطاعات المجتمعية، وهذا أعمق وأشد درجات الفساد بل وأخطرها، إذ سعى بعض الساسة إلى استغلال الفرصة المتوفرة لديهم؛ لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال، وهذا الأمر ما كان ليحدث لولا وجود الفساد السياسي وهو الأكثر خطورة من أنواع الفساد الأُخَرْ، ولاسيما عندما يصل إلى مرحلة سوء الإدارة واستعمال السلطة لدى بعضهم، والى مرحلة تقديم مصالح الأطراف الخارجية الممولة للأحزاب السياسية والجماعات الإرهابية على حساب الأمن والاستقرار والمصلحة الوطنية، إذ يصبح الولاء للأجندات الخارجية على حساب الولاء للوطن، ولهذا أصبح العراق بعد عام 2003، المكان الأمثل لانتشار الإرهاب والفساد، بسبب الولاءات الخارجية لبعض الأحزاب والتيارات[1].

يتمثل الفساد السياسي في العراق جلياً في التجييش الطائفي والمذهبي والثقافي، وتوظيف الجهل المجتمعي واستثارة عواطف البعض والعرقية والمناطقية والعشائرية، واستغلال ورقة الدين والتاريخ، فضلاً عن تفصيل قوانين الانتخابات على مقاس الطبقة السياسية والأحزاب المتنفذة، واستخدام المال السياسي في الانتخابات، ويبدو أن هذه المظاهر تُلاقي قبولاً من جهات إقليمية مختلفة؛ لأنها تبقي البلد ضعيفا هشاً مهزوماً وتكرس الطائفية بأبشع صورها، وتوفر فرصة لديمومة الطبقة الحاكمة واستمرارها.

(1) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع في العراق بعد عام 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك،2014، ص18.

والجدير ذكره بأن حجم الفساد يرتبط موضوعياً بالسلطة، أي مقدار الصلاحيات الممنوحة للموظف المتخصص، وعليه فمن الطبيعي أن يكون حجم الفساد وتأثيراته ونوعيته، أشد ضرراً فيما يتعلق بكبار الموظفين؛ لأن حجم الفساد دالة لحجم السلطة، فالفاسد الذي يترأس قمة الهرم في الدائرة، فإن سعة المساحة المتاحة لمارسته للفساد، تتوقف عند حدود تلك الدائرة ولا تتعداها، ويتحدد مداه الزمني ضمن الساعات المكلف ضمنها بممارسة واجبه في الدائرة، لكن المدير العام تشكل مقدرات الدائرة ساحة لممارسة الفساد بالنسبة له إن كان فاسداً، والوزير لا تنحصر مساحة الفساد بالنسبة له ضمن دائرة معينة، إنما بقية دوائر الوزارة إن كان فاسداً، وربما تعدت إمكانيات الوزير لتشمل الوزارات الأخر بالعلاقة السائدة بين الوزراء، من ناحية المصلحة المتبادلة.

وفي الحالة العراقية فإن نظام الحكم برلماني وليس رئاسياً، فأجهزة الدولة كلها تشكل ساحة خصبة لممارسة الفساد، ولأن السلطة تفوُّض، فإن حجم السلطة المفوضة لمدير مكتب ما غير حجم السلطة، التي يتمتع بها مدير مكتب الوزير، وهذه تختلف بشكل حاد عن حجم السلطة، التي يتمتع بها مدير مكتب رئيس الوزراء وبطانة رئيس الوزراء.

إن توزيع السلطة يحد من الفساد المطلق، لكنه أحياناً يوسع مساحة الفساد وينشرها، فالبرلمان الفاعل يقتطع من سلطة الحكومة، والبرلمان النزيه يقلل من حجم الفساد؛ لأنه يقتطع لنفسه نسبة كبيرة من مساحة السلطة المتاحة للحكومة، ويتصرف بها باستقامة. وفي الوقت نفسه يفرض سلطته على الحكومة فيراقبها، هذا إذا كان البرلمان قوياً ونزيهاً، ولكن عندما لا يكون كذلك، فإنه مجرد شريك في الفساد، وعندما لا يكون قوياً يكون أداة إضافية بيد الحكومة؛ لممارسة الفساد، وتتمتع الطبقة السياسية الحاضنة للحكومة بسلطة كبيره، ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، ويسهم في فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية القائمة.

يقوُّض الفساد السياسي ويبدِّد المقدرات الاقتصادية في البلاد؛ وبنهب ثروة الشعب ويعرّضها للعشوائية في إدارة الاقتصاد، وهدر المال العام والفوضى الاقتصادية، ولا يتعلق الأمر ببضعة ملايين أو مليارات، إنما بعدد هائل منها وأرقام تشكل تهديداً لموازنات الدولة، ويخرب الفساد السياسي ثقافة الشعب ويشوهها، ويستبدلها بثقافة منحرفة تهدد السلم الأهلي، وتخلق حالة من التصادم بين شرائح المجتمع، وتثير الفرقة والتباغض والتطاحن بين أفراد وفئات الشعب، والفساد السياسي فضلاً عمَّا تقدم يقوض سيادة البلد، وينتهك كرامة

الوطن وحرية وكرامة الشعب، ويعتدي على حقوق الإنسان، ولا ينحصر الفساد السياسي في ممارسة أفعال الفساد، إنما في خلق البيئة المثلى والملائمة، لاستشراء الفساد بأنواعه كافة، فضلاً عن خلق الطبقية وانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية.

يتعذر وجود تعريف شامل ومحدد للفساد السياسي في مفهوم منظمة الشفافية العالمية، وهذا أمر طبيعي بالنسبة للمنظمة؛ لأنه هذا النوع من الفساد غير موجود في بيئة الدول المتقدمة، التي انطلق منها تعريف الفساد المعتمد من منظمة الشفافية العالمية، ولا في التعريف المعتمد من البنك الدولي، الذي يشير إلى أن الفساد (استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة)؛ لأن العمل الحقيقي الافتراضي للطبقة السياسية، هو محاربة الفساد والحد منه.

ومن الطبيعي أن يكون حجم الضرر من الفساد السياسي أعلى وأشد فتكاً وأكثر خطراً، ولا يمكن محاسبة الفاسدين والقصاص منهم؛ لأن الطبقة السياسية هي التي تدعمهم[1].

وتتمثل مظاهر هذا النوع في ما يأتي:

أ- الحكومة العميقة: وهي من أهم مظاهر الفساد السياسي، إذ تسهم بعض الأحزاب والحركات في زرع عناصرها في مفاصل الدولة المهمة، لتضمن ولاء تلك المؤسسات لها، ولا تقتصر الدولة العميقة على وجود موظفين يسيطرون على مواقع السلطة، ويأتمرون بأوامر شخص من خارج الدولة، إنما هي فكر مؤدلج، ينتمي له من اختيروا لهذه المناصب، فيتصرفون بطريقة واحدة مباشرة أو غير مباشرة؛ لخدمة ذلك الفكر الذي اصطفاهم لهذه المناصب، حتى ولو لم يتلقوا الأوامر من أحد، لأنهم يتصرفون من باب (رد الفضل والإحسان)، وعندما يتم الاختيار على أساس الإيديولوجيا تكون الدولة العميقة، ومن الصعوبة اقتلاع جذور الدولة العميقة؛ لأنها تعشعش بسرعة في مفاصل الدولة، فالعنصر الأعلى الذي تمت زراعته، يحاول أن يجعل كل الفروع تتلائم مع أفكاره وتوجهاته، عندها تجيّر المؤسسة لجهة معينة، لذلك يُقال في العراق أن المؤسسة الفلانية تابعة للحزب أو الجهة الفلانية، وربما تطور الأمر فيلتقي مسؤول الجهة، أو الحزب بالمتنفذين في تلك المؤسسة بشكل دوري أو متقطع.

(1) موسى فرج، الفرق بين الفساد السياسي والفساد المالي والإداري، الحوار المتمدن، 2011.

ب- السلاح المنفلت: وهو مظهر من مظاهر الفساد السياسي، المبني على قوة السلاح الذي يقوم بتهديد كل من يحاول كشف المنظومة الفاسدة وفضحها، فضلاً عن تأثيره في مجال الانتخابات، ببث الرعب وإرهاب الآخر، وربما يصل الحال إلى منع بعضهم من الترشيح للانتخابات، أو إجباره على الانسحاب من موقع معين، أو منصب معين وتقديم إعفائه.

ج- الأجندات الإقليمية والدولية لبعض الأحزاب والحركات المسيطرة على سدة الحكم.

د-التشريعات والقوانين التي يراد منها خدمة أفراد وطبقات معينة، حتى وإن كانت تلك التشريعات والقوانين، تتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية أو الأمن المجتمعي.

هناك خلط كبير يقع فيه كثير من الباحثين بين الفساد السياسي والإداري، على الرغم من أن الأول يختص بأصحاب النفوذ الذين في السلطة، أي كبار القادة والمشرعين ومنهم الوزراء والقياديين والحركات السياسية الحاكمة، وهذا النوع من الفساد يمتاز بصعوبة دراسته والوقوف عند نتائجه وأسبابه وتتبع عوامله؛ لأنه صادر من جهات مشرعة وتنفيذية، قادرة على إخفاء أثره وملاحقة من يحاول الكشف عنه، فضلاً عن تمتع أصحابه بالحصانة، أما الفساد الإداري فهو يختص بإساءة استخدام السلطة التنفيذية من الموظفين، الذين لا يحسبون على النخبة السياسية، ومن الطبيعي أن تكون التأثيرات الناجمة عن الفساد السياسي أكثر عمقاً وأشد تأثيراً، ومن الصعوبة ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

2: الفساد الاقتصادي: هو استخدام المنصب لتحقيق منافع شخصية، تتخذ أشكالاً متعددة، منها الحصول على الأموال أو العمولات بتقديم خدمة، أو الامتناع عن عمل معين، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، وما سواها من الممارسات، وأعطى بعض الاقتصاديين تعريفاً للفساد الاقتصادي، وهو: استغلال السلطة للحصول ربحاً والمنفعة، أو فائدة لصالح شخص، أو سلطة، ويتمثل الفساد الاقتصادي في هدر الأموال المخصصة لمشاريع الاستثمار والبنى التحتية، وصرف الأموال في غير محلها[1].

3: الفساد الاجتماعي: هو مجموعة من السلوكيات التي تحطّم، أو تنتقص من مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة، أو المقبولة اجتماعياً والسائدة في إقليم معين، أو المتوقعة من

(1) عبد العظيم الشكري وحسين عباس الشمري، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (2)، 2012، ص62.

النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية، ومن صور الفساد الاجتماعي: التفكك الأسري، انتشار المخدرات، والجريمة والإخلال بالأمن، وما سواها من الممارسات التي تخالف السلوك المجتمعي القويم[1].

4: الفساد الثقافي: هو كل ما يؤثر في الفكر المجتمعي، ويخرجه عن ثوابته، ويعمل على تفكيك هويته، ويمس قيمه، ويدخل انحرافات فكرية وأخلاقية في مسيرته، وهو استغلال ما أمكن من الوسائل للعبث بفكر المجتمع وصرفه عن وجهته، وربما يتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى حرية الرأي تارة، وحرية الإبداع تارة أخرى على الرغم من إن هذه الحرية لا تمارس إلا للمساس بالثوابت العامة والقيم الاجتماعية، التي بنتها الأجيال.

5: الفساد البيئي: لقد عملت أنشطة الإنسان المتزايدة إلى الإخلال بكثير من مكونات البيئة، ويظهر الخلل في اختلال التوازن البيئي بشكل واضح بالتلوث الهوائي، وتلوث المياه والتربة، لقد كانت البيئة تعالج نفسها بنفسها، أي أن التوازن البيئي كان يجري من ضمن أسس منطقية وموضوعية، لكن عبث الإنسان في البيئة أدى إلى خلل واضح في منظومة التوازن البيئي.

يعرف التلوث على انه تدخل الإنسان، أو عبثه في موارد وطاقات البيئة، إذ تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الإنسان أو المصادر الطبيعية للخطر أو النضوب، كما يعرف التلوث بأنه إدخال الطاقة، أو المواد الضارة إلى الغلاف الغازي أو الحيوي أو الصخري أو المائي المكون لبيئة الإنسان بفعالياته بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبكمية وكثافة أعلى من المستوى الاعتيادي، فينتج عنها تأثيرات سلبية لبيئة الإنسان[2]، والمواد التي يلقيها الإنسان في البيئة ممكن أن تكون سائلة أو غازية أو صلبة أو على شكل إشعاع أو حرارة أو بخار، وقد تكون على شكل ضوضاء، وتعد هذه الفضلات مواد ملوثة عندما، تسبب الضرر للبيئة والكائنات الحية[3].

(1) الوزاني كنزة، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيلاني، كلية الحقوق، 2015.

(2) آزاد محمد امين وتغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية، جامعة البصرة، مطابع دار الحكمة، 1990، ص449.

(3) كرستوفر وود، تخطيط المدن والسيطرة على التلوث، ترجمة: مضر خليل العمر، البصرة، مطبعة الجامعة، 1984، ص 15.

ويصنف التلوث البيئي إلى الأنواع الآتية[1]:

- تلوث الهواء: يعد الهواء ملوثاً عندما توجد مادة غريبة فيه، أو يظهر تغيير ملحوظ في نسب مكوناته، وعندها يكون قادراً على التسبب بضرر أو إزعاج.
- تلوث المياه: ويتمثل بكل ما يرمى من فضلات أو ملوثات إلى البحار والأنهار، والمسطحات المائية جميعها، وهناك أكثر من نوع لتلوث المياه أبرزها: (التلوث العضوي ويكون مصدره عادة المجاري التي تنقل الفضلات البشرية في المياه، والتلوث الكيميائي وهو أخطر من العضوي ويتمثل بالمواد الكيماوية التصنيع كالمنظفات والكاديوم والمبيدات دوراً كبيراً في التلوث المائي).
- تلوث التربة: إن استعمال الأسمدة الكيمياوية والمبيدات، على الرغم من إيجابياتها وفائدتها، ورمي فضلات الصناعة من العوامل الأساسية في تلوث التربة، وتتجاوز آثار تلوث التربة لتشمل النباتات أيضاً، وأكثر من ذلك تمتد إلى الحيوان والإنسان، وربما انتقل التلوث إلى الأنهار والبحيرات العذبة بالمياه الجوفية.
- التلوث الضجيجي (الضوضاء): يعد أحد أشكال التلوث الفيزيائي الذي يخضع له الإنسان، بخاصة سكان المدن الكبيرة الذين يعانون منه في المسكن والطريق، وفي أثناء العمل، ويعرف الضجيج، بأنه أي نوع من الأصوات التي تزعج الإنسان أو تضر به.
- التلوث بالإشعاع: وهو أخطر أنواع التلوث؛ لأنه يبقى في البيئة لفترات طويلة جداً، وتعد أشعة الفا، وأشعة بيتا، وأشعة جاما، والأشعة السينية، والنيترونات من أهم أنواع الإشعاعات الضارة.

إن ما يقوم به بعضهم من تخريب متعمد، أو غير متعمد للبيئة يدخل ضمن مفهوم الفساد؛ لأن ضرره سيكون كبيراً على طبقة واسعة من المجتمع، ومن ذلك تجريف بساتين النخيل والغابات، ورمي النفايات الصلبة والسائلة في الأنهار الجارية، ومنها الاستعمال الخاطئ للمبيدات الزراعية، وزيادة نسب التصحر وغيرها كثير، لذلك بات الوعي البيئي ضرورة، لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة.

(1) زينب عبد الزهرة جعفر، أثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2005.

أنواع من الفساد انفرد بها العراق بعد عام 2003

لا يشترط في النشاط لكي يعد (فساداً) أن يكون فعلاً أو عملاً يجرمه القانون، فمن الأفعال ما لا تجرمه القوانين ولا توجد إزاءه مادة قانونية، ولكنه يعد فساداً متى ما كان نشاطاً يتضمن إساءة في استغلال السلطة الممنوحة؛ لتحقيق مصالح فردية كالرشوة خارج القطاع العام في بعض الدول، كالعراق، والإثراء غير المشروع من ضمن مفهوم (من أين لك هذا)، الذي لا تجرمه كثير من القوانين بضمنها القانون العراقي، والذي يلحظ بأن أصحاب الأنشطة الفاسدة لديهم من المعرفة القانونية، ما يجعل التوصل إليهم أمراً بالغ الصعوبة فهم يحصنون أنفسهم، وبعضهم يرتدي لباس الزهد والتقوى.

ولا يقتصر ظهور الفساد على القطاع العام، بل قد يكون أكثر ظهوراً في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني، والفساد في القطاع العام، لا يظهر في مفاصل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية فقط، بل يمكن أن يظهر في ميدان عمل السلطة التشريعية بتجميد المشاريع لأغراض المساومة مثلاً، أو في توزيع المناصب الحكومية على أسس حزبية أو طائفية، أو على مقياس الولاء بغض النظر عن الجدارة أو الكفاءة أو التخصص، كما قد يظهر بشكل صارخ في المؤسسات المستقلة من ضمنها المؤسسات الرقابية أو المتخصصة في مكافحة الفساد، كفساد المحققين وضباط الشرطة والمفتشين العامين وموظفيهم.

وليس هناك علاقة مباشرة بين نظام الحكم والفساد، فالفساد موجود في دول أنظمتها ديكتاتورية، كما هو موجود في دول أنظمتها ديمقراطية، إلا أن الأنظمة غير الديمقراطية، تعد حاضنة صالحة للفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية من الناحية النظرية، لأن الأخيرة (أي الأنظمة الديمقراطية)، تكون في ظلها السلطات متوازية ومستقلة وإعلامها حر ومتفتح وقضائها مستقل ومحايد، وتوفر انتخابات حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة، لذا تكون ممارسة الفساد عملية صعبة، أو خطرة ذات نتائج غير مضمونة.

ويذهب بعضهم إلى أن الفساد السياسي هو: إساءة استخدام السلطة الحكومية العامة؛ لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية، لتحقيق مكاسب شخصية، وأهم أشكاله المحسوبية، والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب، وربما ارتدى الفساد السياسي زياً قانونياً، ومنه الامتيازات والرواتب الضخمة والنثريات والحوافز، التي شرعها الساسة لهم، واستمرت هذه الامتيازات بعد انتهاء مدة تكليفهم لتستنزف الاقتصاد الوطني.

وهناك من الفساد ما هو قائم نتيجة لخلل في فهم النظام الديمقراطي، أو التجربة الحديثة لهذا النظام وعدم فهمه بالشكل السليم، فيظهر بعض النواب مساومات معينة بهدف الحصول على مكتسبات معينة، أو التصدي لاستجواب وزير ما؛ لأنه لم يحقق متطلباتهم، ويذهب الفساد الإداري في اتجاهات مختلفة، فهناك ملف تعيين الأقارب في السفارات والمناصب العليا في الدولة، حتى باتت بعض السفارات أو الدوائر مغلقة على قوميات وعوائل معينة.

الفساد وتظاهرات تشرين

شهد العراق منذ مطلع شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019 موجة مظاهرات خرج فيها الآلاف في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات العراقية، والأسباب العميقة، التي أطلقت شرارة التظاهرات تكمن في الاحتقان الذي تولد بالمظالم والتهميش وكبت الحريات، والانحدار في المجال الاقتصادي، وكان للفساد المستشري في مفاصل الدولة الدور الأكبر في تلك التظاهرات[1].

إن تظاهرات تشرين الأول كشفت عن هشاشة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتبعت تلك الاحتجاجات حزمة من الإجراءات الهادفة إلى استرضاء المتظاهرين، منها التوسع الكبير في وظائف القطاع الحكومي وتوزيع المنح، لكن هذه الاستجابة غير مؤثرة؛ لأنها لم تؤد إلى تغير في الهيكلية الاقتصادية، وخلق فرص العمل وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وسنّ تدابير محاربة للفساد التي تتطلب إصلاحات على المدى البعيد، بل إن تلك الإجراءات يمكن عدها بوابة للفساد المالي والإداري، إذ لا يعقل أن تتم التعيينات بشكل فوضوي وعشوائي من دون تغير واضح في الهيكلية الاقتصادية، التي تجعل سوق العمل أكثر استيعاباً للأيدي العاملة.

ويمكن إجمال أهم المؤشرات المرتبطة بالفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي كانت سبباً في تنامي الاحتجاجات بما يأتي:

1 ـ ارتفاع نسب البطالة، إذ بلغت نسبة البطالة بحسب إحصائيات وزارة التخطيط 18 % لعام 2018، علماً أنها ترتفع بين الشباب إلى 19 %، أما عام 2020، فقد بلغ معدل

(1) للمزيد حول تظاهرات تشرين ينظر: هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق الأسباب والتداعيات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، اسطنبول، 2020.

البطالة الكلية في العراق (13.8 %)، وكما يتضح من الجدول (5) والشكل (2)، وتركزت في محافظات الأنبار وميسان ونينوى، وبلغت نسبة البطالة عند الرجال (10.9 %) مقابل (31.0 %) للنساء، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة نوعية واضحة، وأن العقبات الاجتماعية ما زالت تقف حجر عثرة أمام تقدم المرأة، وتبوأها لمكانتها التي يفترض أن تكون عليه.

الجدول (5): معدلات البطالة في العراق لعام 2020

المحافظة	معدل البطالة		
	الذكور	الإناث	الإجمالي
نينوى	16.4	53.7	19.2
كركوك	5.4	19.8	6.3
ديالى	7.7	37.3	13.1
الأنبار	25.7	66.0	32.4
بغداد	6.7	24.2	9.3
بابل	10.9	32.4	13.8
كربلاء	5.4	18.8	6.7
واسط	8.3	12.1	8.7
صلاح الدين	7.0	24.3	9.5
النجف	6.9	27.2	9.4
القادسية	14.7	40.1	17.4
المثنى	9.6	42.1	12.6
ذي قار	16.4	39.7	18.7
ميسان	20.8	15.5	20.4
البصرة	5.3	23.1	7.6
الإجمالي	10.9	31.0	13.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية في ضوء المعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية، بغداد، 2020، ص2.

الشكل (2) معدلات البطالة في العراق بحسب المحافظات العراقية لعام 2020

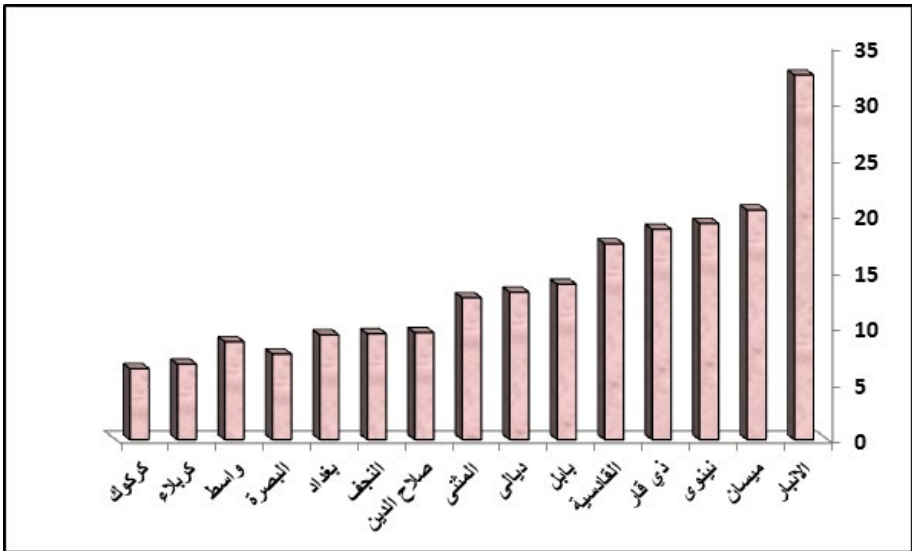

المصدر: بالاعتماد على الجدول (5).

2 ـ يمثل الفقر إهانة لكرامة الإنسان وانتقاصاً من حقوقه فضلاً عن أنه يفصح في كثير من الأحيان عن سوء إدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وفشل في إدارة الدولة، ويمثل الفساد أهم أسباب الفقر وسوء العدالة وتكدس الثروة في أيادي معينة، وتحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي، ولم تعد مقتصرة على نقص الدخل، وإنما تشمل النقص في الاحتياجات الأساسية لمعيشة الإنسان، فضلاً عن الحصول على الحاجات الإنسانية ومنها المعرفية، لذا تسعى معظم الدول إلى استثمار مواردها الطبيعية والبشرية من أجل الحد من هذه الظاهرة وتحقيق التنمية المستدامة، وبإحصائيات وزارة التخطيط العراقية يرزح (20%) من سكان العراق تحت خط الفقر، وهناك تباين في مستويات الفقر في المحافظات العراقية كما يتضح من الخريطة (1)، ويمثل هذا في الواقع انخفاضاً لنسبة الفقر في البلاد، فقبلها بسنوات قليلة كانت النسبة (22.5%)، وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعيش (23%) من العراقيين على أقل من(2.2) دولار أميركي يومياً، ينظر الجدول (6)، إذ بلغت نسب الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي أرقاماً عالية، كما في الخريطة (2).

الجدول (6) التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق للمحافظات (2020)

المحافظة	الفقر %
نينوى	37.7
كركوك	7.6
ديالى	22.5
الأنبار	17.0
بغداد	9.9
بابل	11.1
كربلاء	13.8
واسط	18.7
صلاح الدين	17.9
النجف	12.6
القادسية	47.7
المثنى	52.1
ذي قار	33.9
ميسان	45.4
البصرة	16.4
الإجمالي	20.5

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية، بغداد، 2020، ص4.

الخريطة (1): نسب الفقر في محافظات العراق

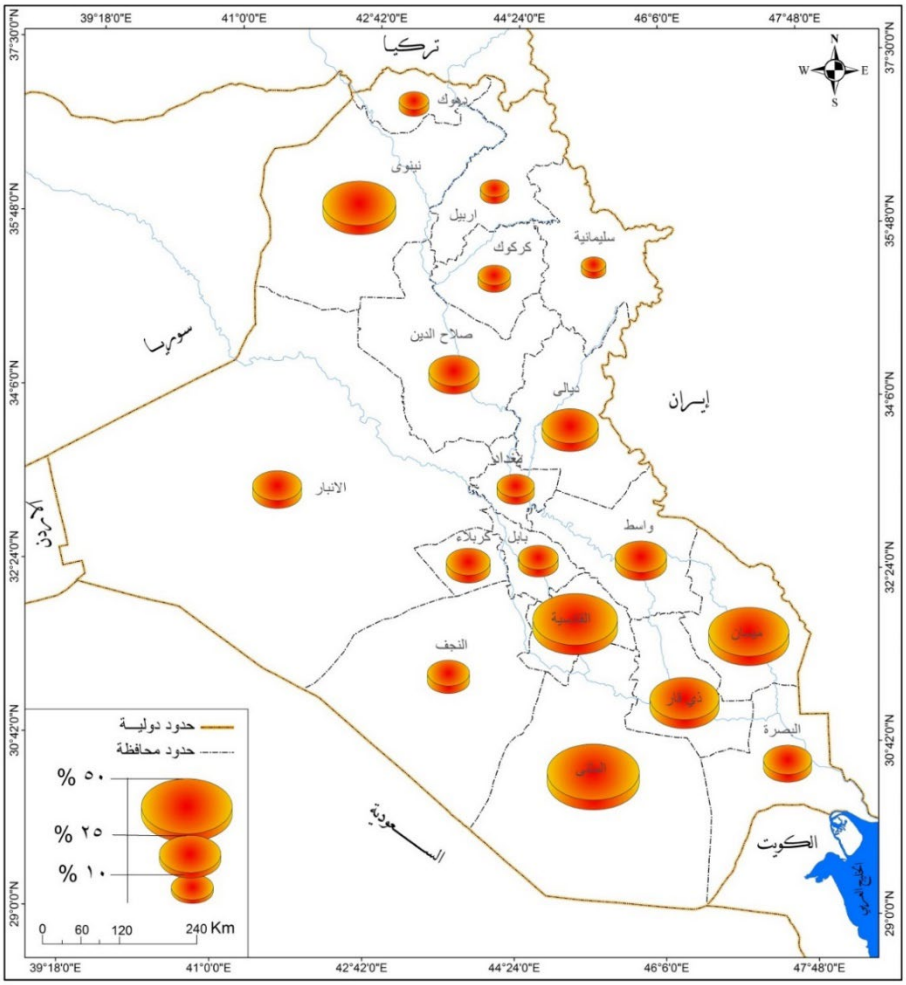

المصدر: بالاعتماد على Arc GIS وبيانات الجدول (6)

الخريطة (2): نسب الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي للمحافظات العراقية

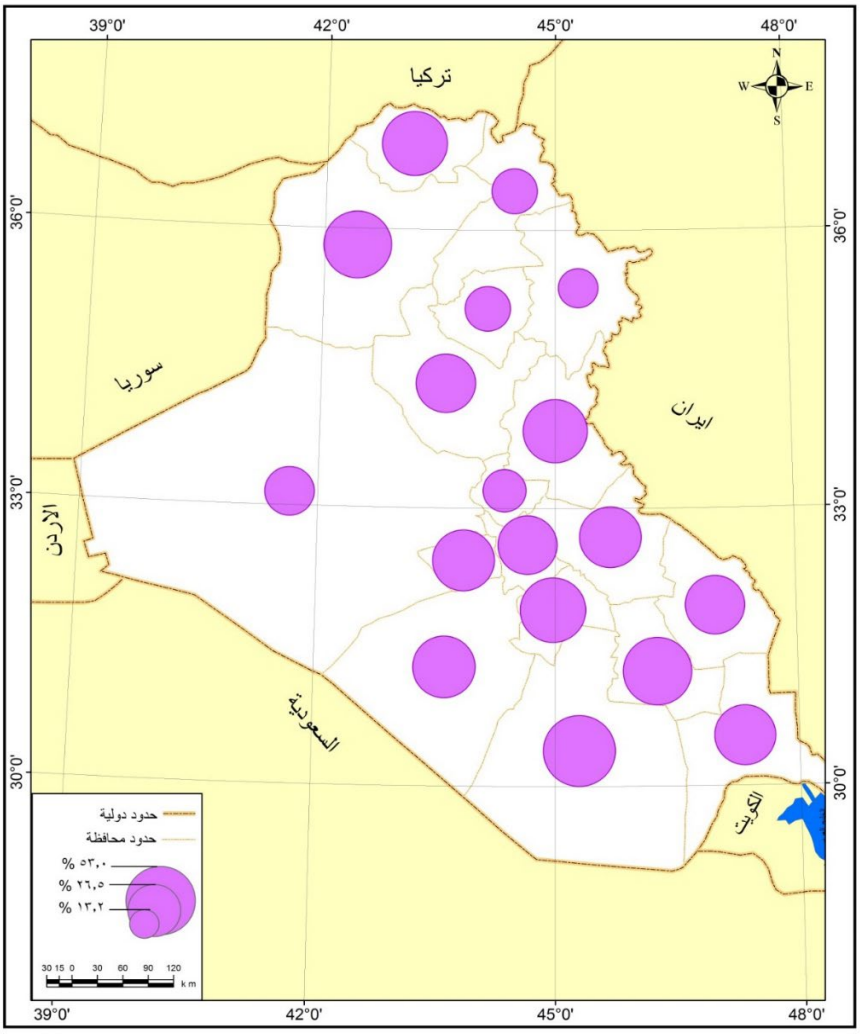

المصدر: بالاعتماد على Arc GIS

3 ـ احتل العراق المرتبة (159) في مؤشر السلام العالمي لعام 2019، من أصل (163) دولة، وجاء بعد العراق فقط كل من اليمن وجنوب السودان وسوريا وأفغانستان. واحتل العراق في سنة 2017 المرتبة الأولى في مؤشر الإرهاب العالمي، الذي قيّم خطر الإرهاب في (130) دولة، وقد تم اعتماد التصنيف الدولي للعمليات الإرهابية

للمدة 2003-2018، إذ بلغ مجموع الكلي للعمليات الإرهابية بأنواعها المسجلة جميعاً (26165) عملية، وتوزعت بشكل متباين بين محافظات العراق، كما يتضح من الخريطة (3)، إذ بلغت أعلى قيمة في محافظة بغداد بحجم (7854) عملية إرهابية، وسجلت أدنى قيمة في دهوك بحجم (11)، عملية كما يتضح في الجدول (7).

الجدول (7): التوزيع الجغرافي لحجم العمليات الإرهابية في المحافظات للمدة 2003-2018

السنة	المجموع	الأهمية النسبية
الأنبار	3526	13.5
أربيل	87	0.3
بابل	1142	4.4
بغداد	7854	30.0
البصرة	274	1.0
ذي قار	65	0.2
دهوك	11	0.05
ديالى	3336	12.7
كربلاء	140	0.5
كركوك	2207	8.4
ميسان	31	0.1
المثنى	21	0.1
النجف	54	0.2
نينوى	3323	12.7
القادسية	59	0.2
صلاح الدين	3750	14.3
السليمانية	40	0.2
مجهولة	119	0.6
واسط	126	0.5
المجموع	26165	100

المصدر مستشارية الأمن الوطني، الهيأة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق.

الخريطة (3): العمليات الإرهابية للمحافظات في المدة 2003-2018

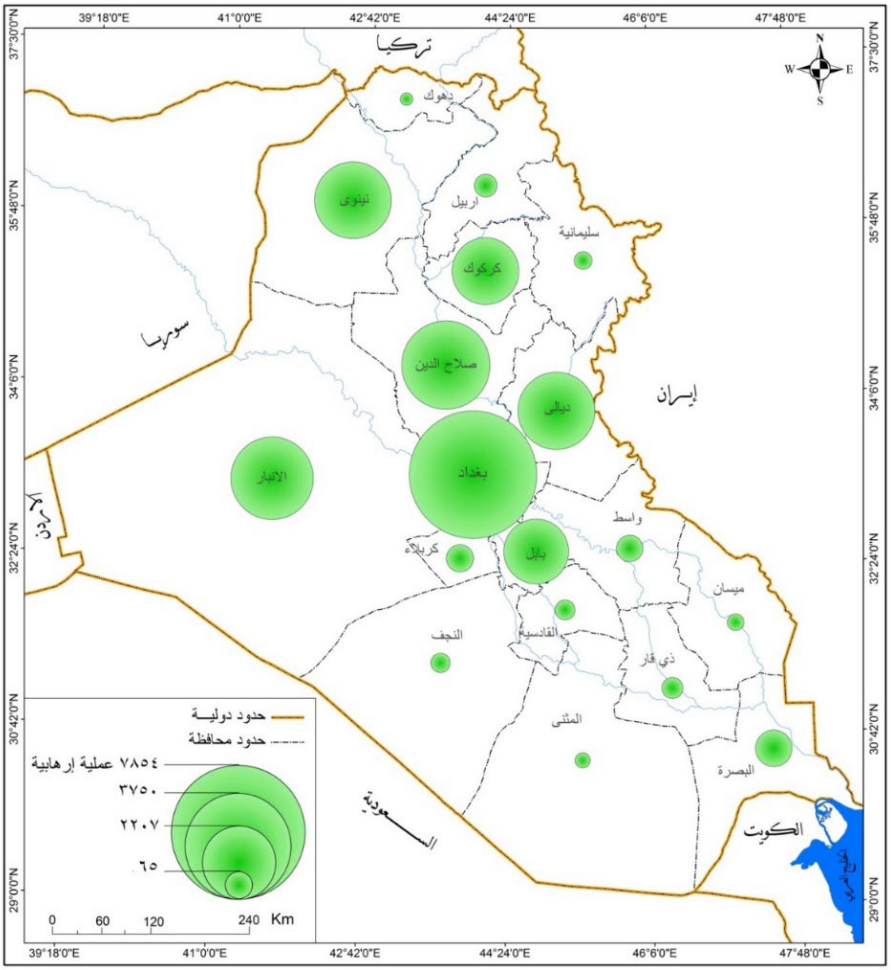

المصدر: بالاعتماد على برنامج Arc GIS وبيانات الجدول (7)

4 ـ في ضوء وزارة التخطيط العراقية، فإن 44 % من الأسر العراقية، يعد وضعها الاقتصادي الآن أسوأ مما كان عليه في بداية سنة 2014، ويتضح بأن المحافظات الجنوبية ذي قار والديوانية والمثنى وميسان، سجلت أعلى نسب الحرمان بالدليل العام لمستوى المعيشة، وكما يتضح من الخريطة (4)، وهو أمر ينم عن ازدياد معدلات الفساد في تلك المحافظات، وتلكؤ واضح في مشاريع خدمات البنى التحتية.

5 ـ تعاني المدن العراقية من الإهمال وانعدام الخدمات، إذ صنفت مدينة بغداد على أنها أسوأ مدن العالم من ناحية جودة المعيشة من بين (220) مدينة، جرى تصنيفها حول العالم.

6 ـ يحتل العراق مراكز متأخرة في مجال حقوق الإنسان، وتصنف منظمة فريدوم هاوس على أنه (بلد غير حر)، وتمنحه فقط معدل (32) نقطة من أصل 100 ممكنة.

7 ـ فيما يتعلق بحرية الصحافة لسنة 2019، جاء العراق في المرتبة (156).

8 ـ يقبع العراق في المرتبة (120) في ضوء تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2019 من بين (189)، وترتيبه في تقرير البنك الدولي لنسبة الحوكمة في سنة 2018 منخفضة جداً (7.2)، ولدى العراق نسبة عالية من الفساد بحسب المعايير الإقليمية، إذ يأتي بالمرتبة (162) من بين (198) بلداً، ويصنف البنك الدولي العراق في ترتيب الأعمال بالمرتبة (172) فقط من بين (190) بلداً، ليكون واحدًا من بين الأسوأ في العالم، علماً بأن الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية من المرتكزات المهمة في سلم التنمية البشرية.

الخريطة (4) تصنيف المحافظات العراقية في ضوء الدليل العام لمستوى المعيشة

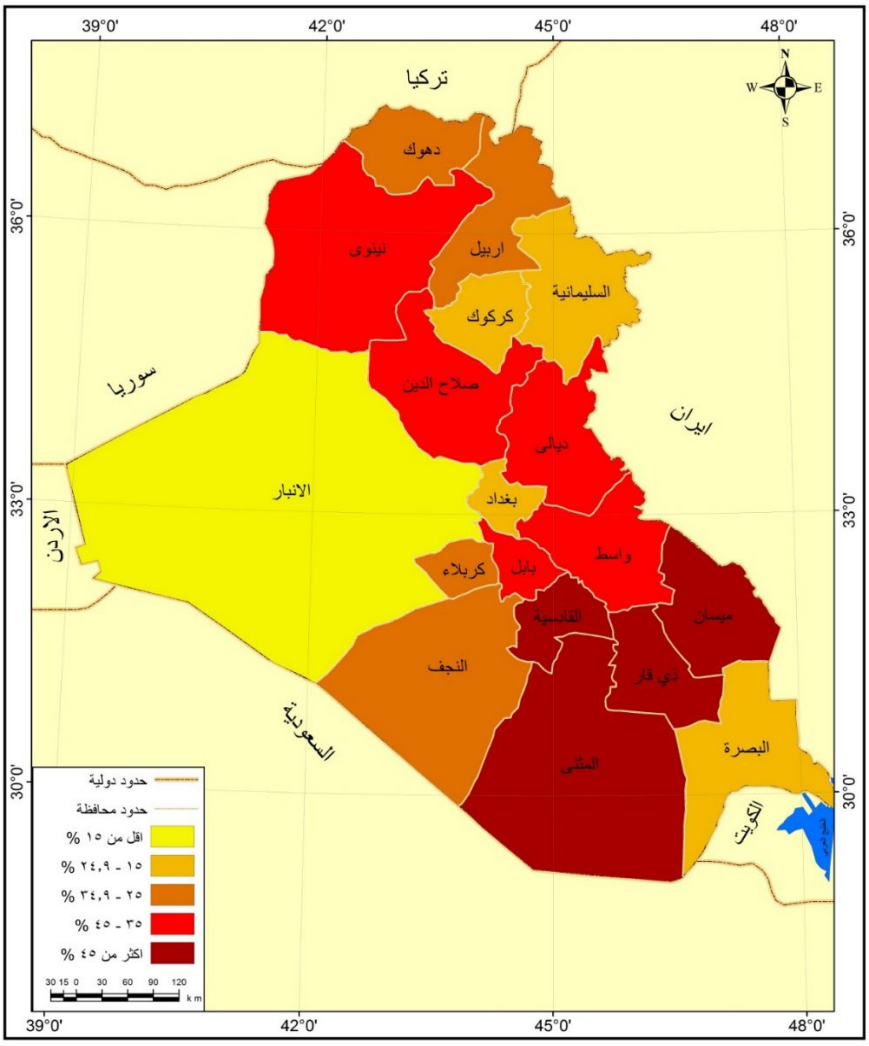

المصدر: بالاعتماد على برنامج Arc GIS

تصنيف المحافظات العراقية في ضوء الدليل العام لمستوى

9 ـ يعاني القطاع الصحي وضعاً متدهوراً في العراق، وأظهرت الاستبيانات بأن ثلثي العراقيين (66 %) غير راضين عن الخدمات الصحية، إذ يتبين بدراسة الواقع الصحي بأن هناك عجزاً كبيراً في المؤشرات الصحية، وأنها لا تتلائم مع المعايير العالمية والمحلية، وقد تناولنا في الجدول (8) أهم المؤشرات الصحية وهي المستشفيات، إذ يتضح أن كل المحافظات سجلت عجزاً ماعدا محافظة السليمانية، ولا شك أن هذا العجز يشير في جانب مهم منه إلى تفشي الفساد المالي والإداري وذهاب ميزانيات الدولة باتجاهات أخر.

الجدول (8): المؤشرات الخاصة بأعداد المستشفيات ومقدار العجز في العراق لعام 2019

المحافظة	السكان	المستشفيات الحكومية	المستشفيات الأهلية	المجموع	العدد الواجب توفره حسب المعيار	المعيار الحالي مستشفى/ نسمة	العجز
نينوى	3729998	16	2	18	75	207222	57-
كركوك	1597876	8	2	10	32	159787	22-
ديالى	1637226	9	3	12	33	136435	21-
الأنبار	1771656	12	3	15	35	118110	20-
بغداد	8126755	49	47	96	163	84653	67-
بابل	2065042	18	5	23	41	89784	81-
كربلاء	1218732	9	4	13	24	93748	11-
واسط	1378723	8	1	9	28	135191	19-
صلاح الدين	1599523	11	2	13	32	123040	19-
النجف	1471592	14	4	18	29	81755	11-
القادسية	1291048	9	3	21	26	61478	14-
المثنى	814371	5	1	6	16	135728	10-
ذي قار	2095172	9	3	12	42	174597	30-
ميسان	1112673	9	1	10	22	111267	12-
البصرة	2908491	14	5	19	58	153078	39-
السليمانية	2162279	29	13	42	43	51482	1
أربيل	1854778	22	10	32	37	57961	5-
دهوك	1292535	9	3	12	26	107711	14-
المجموع	38124182	260	112	372	762	102484	390-

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية، بغداد، 2020، ص24.

حدد المعيار المحلي التخطيطي ضرورة وجود مستشفى واحد لكل (50) ألف نسمة، بينما بلغ عدد المستشفيات (286) مستشفى في عام 2018، أي أن المعيار الحالي يبلغ مستشفى واحد لكل(102484) نسمة، وهذا المؤشر يعكس بجلاء ضعف وعجز الخدمات الصحية المقدمة للسكان في المحافظات العراقية جميعها، واستناداً لهذا المعيار، فالعراق بحاجة إلى 390 مستشفى عام وخاص[1] وتبدو الأمور أكثر مأساوية، إذ تم استبعاد المستشفيات الأهلية، ففي هذه الحالة يبلغ المعيار الحالي في العاصمة بغداد(165852) نسمة/ مستشفى حكومي، أما نسبة العجز فترتفع إلى (-114) مستشفى.

والملاحظ أن محافظة السليمانية المحافظة الوحيدة التي سجلت فائضاً بوجود مستشفى واحد، وهو أمر يؤكد ارتفاع مستوى هذا المؤشر فيها، كما أن محافظة أربيل سجلت الحد الأدنى للعجز وهي خمس مستشفيات. ويبدو أن ارتفاع مستوى المؤشرات الصحية في محافظات شمال العراق أمراً طبيعياً؛ لأنها لم تعانِ من الحصار الاقتصادي الذي عانته المحافظات الأخر منذ عام 1991 ولغاية 2003.

(1) أعلنت وزارة التخطيط عن أن عدد سكان العراق لعام 2020، بلغ (40) مليونًا و(150) ألف نسمة، موزعين بواقع (50.50 %) للرجال و(49.5 %) للنساء.

وأن عدد سكان العراق، جاء بناء على التقديرات السكانية التي يعدها الجهاز المركزي للإحصاء في ضوء المعايير الإحصائية العالمية، وبأن نسبة النمو السنوية للسكان في عام 2020، بلغت (2.6 %). وفيما يتعلق بالفئات العمرية للسكان، بين المتحدث، وأن فئة النشطين اقتصادياً، وهم السكان في سن العمل من (15-65) سنة، كانت هي النسبة الأعلى بين الفئات العمرية، إذ بلغت (56.5 %) من مجموع السكان، تلتها فئة صغار السن بعمر (صفر-14 سنة) التي شكلت (40.4 %) من مجموع سكان العراق، فيما كانت نسبة سكان كبار السن (65 سنة) فما فوق، هي الأقل بين الفئات العمرية، إذ سجلت نسبة (3.1 %) فقط

الشكل (3): أعداد المستشفيات الحالية والأعداد الواجب توفرها في المحافظات العراقية

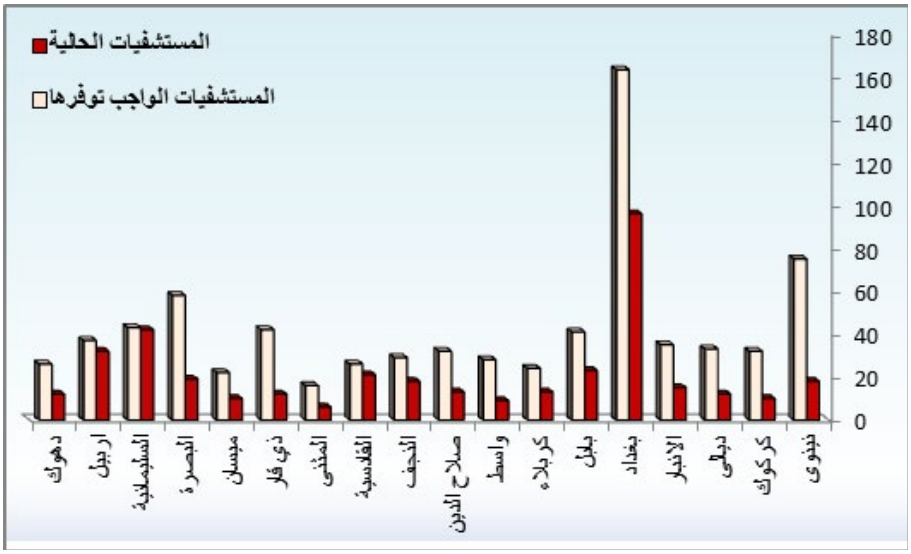

المصدر: بالاعتماد على الجدول (9)

10 ـ من الجانب التعليمي ذهبت بعض التقديرات إلى أن معدلات الأمية في العراق يتراوح بين (10) و(13) في المائة، إلا أنها مرتفعة أكثر في صفوف النساء (18 في المائة)، وتعاني البلاد من قطاع تعليمي سيئ، ويؤكد (74) في المائة من العراقيين بأنهم غير راضين عن خدمات قطاع التعليم[1]، ويبين الجدول(9) والشكل (4) المستويات التعليمية في العراق في المسوحات، التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء، ومنه يتضح بأن نسبة الأمية ترتفع إلى 18.3 % من إجمالي السكان، وأنها تبلغ 24.7 % بين النساء، بينما كانت حصة الذكور 11.9 %، وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمعدلات والمعايير العالمية والمحلية.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية، بغداد، 2020

الخريطة (5): نسب الحرمان في ميدان الصحة في المحافظات العراقية

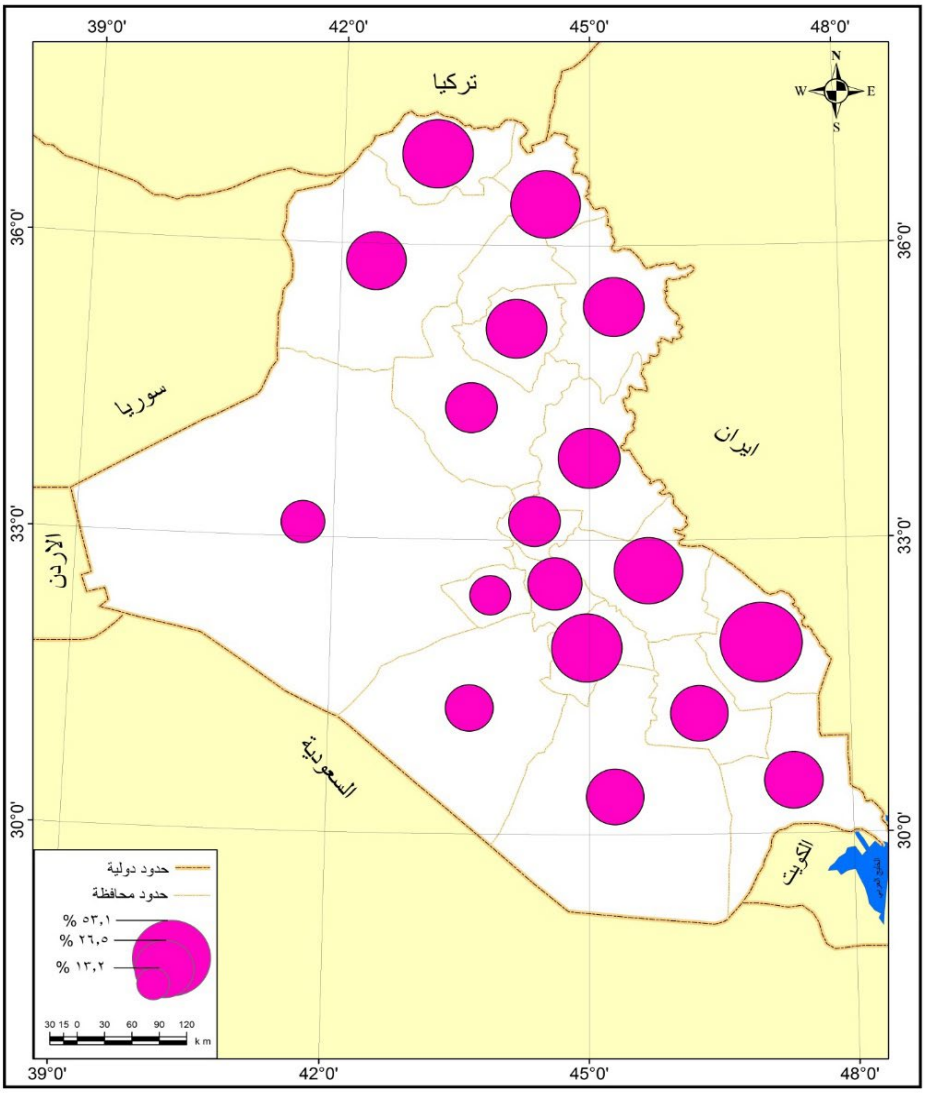

المصدر: بالاعتماد على برنامج Arc GIS

جدول (9): التوزيع النسبي لسكان العراق في ضوء المستويات التعليمية والنوع لعام 2020

المستوى التعليمي	الإجمالي		
	ذكور	إناث	مجموع
أمية	11.9	24.7	18.3
دون الابتدائية	24.7	27.1	25.9
إبتدائية	29.4	27.4	28.4
متوسطة	12.9	8.3	10.6
إعدادية أو مهنية	8.8	5.4	7.1
دبلوم	5.2	3.6	4.4
بكالوريوس	6.8	3.4	5.1
شهادات عليا	0.19	0.08	0.14
غير مبين	0.10	0.02	0.06
المجموع	100	100	100

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات غير منشورة، 2020.

الشكل (4) التوزيع النسبي لسكان العراق في ضوء المستويات التعليمية والبيئة والنوع عام 2020

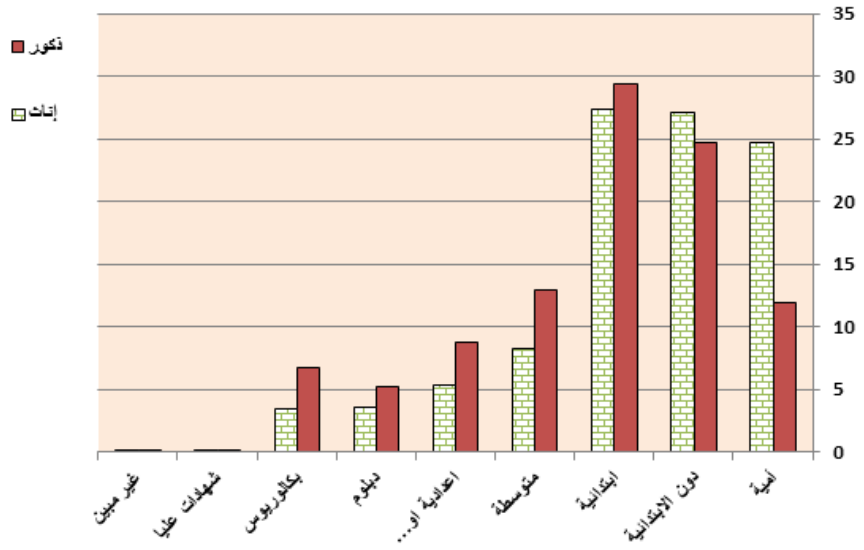

المصدر: بالاعتماد على جدول (9)

11 ـ السكن اللائق: يُعد السكن اللائق من الحقوق الأساسية في التشريعات والقوانين الدولية، وقد بلغ العجز في عدد الوحدات السكنية مليوني وحدة سكنية، في حين تم إنجاز 10 آلاف وحدة سكنية فقط، في ضوء معطيات وزارة التخطيط- خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وتعاني معظم المحافظات العراقية من عجز كبير وتراكمي؛ بسبب محدودية التوزيع وانعدام الخدمات، أما الأراضي القريبة والمميزة، فقد ابتلعتها جيوش الفاسدين، وقد اتجه أكثر السكان إلى السكن في العشوائيات، إذ بلغ عدد سكنة العشوائيات (2418864) نسمة، يشكلون (7.7%) من مجموع سكان العراق، كما يتضح من الجدول (10)، والشكل (5).

الجدول (10): تجمعات السكن العشوائي في محافظات العراق

المحافظة	عدد التجمعات العشوائية	%	عدد المساكن العشوائية	%	عدد السكان في العشوائيات	%
بغداد	335	21.6	115739	33.4	752304	31.1
نينوى	272	17.5	27686	8	202108	8.4
البصرة	167	10.8	47981	13.8	340665	14.1
ذي قار	132	8.5	21483	6.2	174012	7.2
الأنبار	102	6.6	10032	2.9	83266	3.4
ديالى	98	6.3	30693	8.8	205643	8.5
القادسية	87	5.6	9790	2.8	75383	3.1
بابل	84	5.4	9663	2.8	67641	2.8
واسط	70	4.5	10993	3.2	82448	3.4
ميسان	61	3.9	14547	4.2	109103	4.5
كركوك	36	2.3	7320	2.1	40992	1.7
صلاح الدين	32	2.1	6752	1.9	49965	2.1
المثنى	27	1.7	1250	0.4	9518	0.4
كربلاء	25	1.6	15510	4.5	105468	4.4
النجف	24	1.5	17442	5.0	120350	5
المجموع	1552	100	346881	100	2418864	100

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي.

إذ شكلت العاصمة بغداد النسبة الأعلى في عدد السكان بنحو (31.1%)، تلتها محافظة البصرة بنسبة (14.1%) من مجموع سكان المناطق العشوائية في العراق، وجاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الرابعة، إذ بلغ عدد سكان المناطق العشوائية 174012 نسمة، أي بنسبة (7.2%) من أجمالي سكان المحافظة. وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة، إذ بلغت أعداد سكان المناطق العشوائية (9518) نسمة، أي بنسبة (0.4%) من إجمالي سكنة العشوائيات في العراق.

الشكل (5): تجمعات السكن العشوائي في المحافظات العراقية

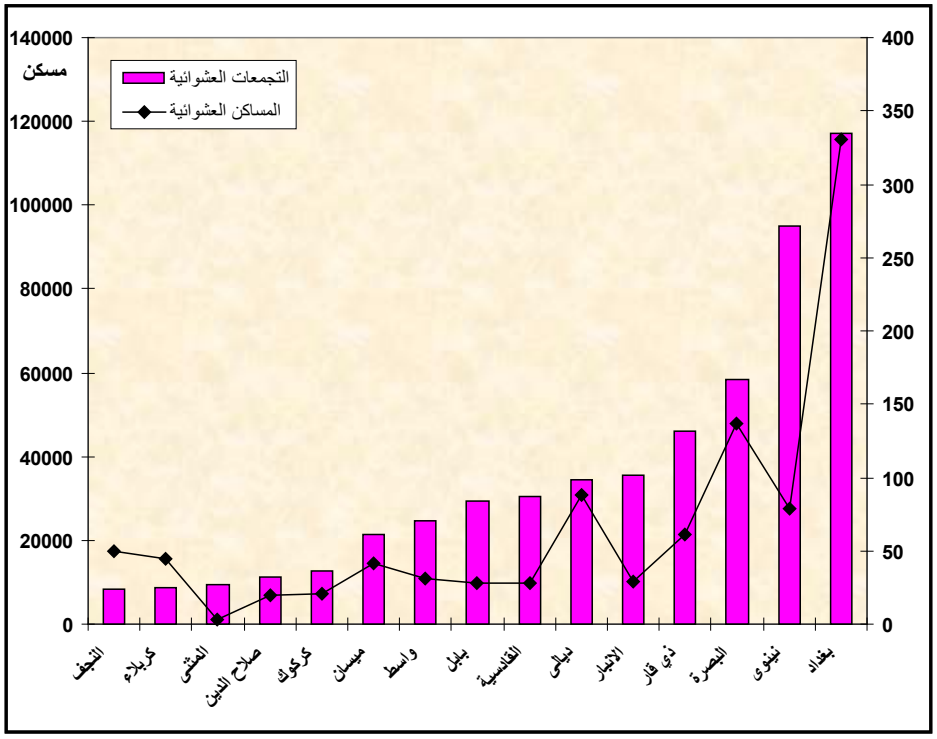

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

الفصل الثالث

مستوى الفساد وعائدات النفط بعد 2003

تاريخ الفساد في العراق

لا يقتصر الفساد في العراق من الناحية التاريخية على مدة معينة، فقد شهدت المدة 935-945م العديد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في مناحي الدولة العباسية جميعها، لعدم توفر الأموال اللازمة لدفع رواتب الجند الأتراك، وهم العنصر الأساس الذي اعتمده بنو العباس لإبقاء دولتهم قوية، والذين شغبوا على الخلفاء والوزراء بعد أن شعروا بأنهم استأثروا بالسلطة، فضلاً عن الأثر الذي تركه قادة الجند والحريم وامتد إلى التدخل في السياسة، مما أدى إلى تدهور إداري كبير، فضلاً عن الانحلال الداخلي والتنافس على السلطة، كل هذه الأسباب أدت إلى زوال الدولة العباسية[1].

وتمتد جذور الفساد المالي والإداري في العراق إلى الاحتلال العثماني 1534م، وربما إلى أبعد من ذلك، وكان الدافع الشخصي هو الحصول على أكبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة، وهذا ما ظهر في تاريخ العراق منذ سيطرة العثمانيين والبريطانيين على الحكم، مما أدى إلى استياء الشعب من تصرفات حكومات الاحتلال المتعاقبة.

وإذا عدنا إلى عهد الحكم الملكي في العراق 1921-1958م، فإن الملكية شجعت الإقطاع كنظام اجتماعي آنذاك، مما أدى إلى نزوح الفئات الفلاحية؛ هرباً من الاستغلال لينشئوا مناطق بائسة مادياً في ضواحي العاصمة، لأن نص الدستور على المساواة بين المواطنين، لم يجد له مكاناً في أرض الواقع؛ بسبب غياب الديمقراطية المبنية على إشراك المواطنين جميعهم من جهة، وفصل السلطات من جهة أخرى.

(1) ياسمين مجلي عبود الركابي، الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العباسية في العراق(334-656هـ)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب،2019، ص11.

إن هذه الممارسات استمرت طيلة فترات الحكم المتعاقبة بعد سقوط الملكية في العراق عقب ثورة 1958، ولكن مظاهر الفساد وآثاره، ظهرت بشكل جلي إبان فترة حكم النظام السابق 1968-2003م، إذ أدى السلوك السياسي للنظام السابق إلى زيادة مشاكل الفساد الإداري المالي والسياسي للنخبة الحاكمة آنذاك، وشاعت قيم المحسوبية والمنسوبية والتمييز الطائفي والمناطقي ضد أبناء الشعب، وتفشت الرشوة والسرقة لدى كبار المسؤولين في الدولة.

إن رؤية موضوعية لظاهرة الفساد في ظل فترة النظام السابق تدعونا للتساؤل عن أهم أسباب بروزها، فيرى بعضهم بأن هناك أسباباً رئيسة للفساد الإداري والمالي، فضلاً عن وجود أسباب إجرائية، إذ إن من أهم الأسباب التي أدت لاستفحال هذه الظاهرة، تكمن في النظام السياسي والفوضى وعدم استقرار البلد وغياب أنظمة الرقابة بأنواعها، فقد كانت الأنظمة الشمولية والاستبدادية من أكثر الأنظمة السياسية في التفنن في اقتراح الأنظمة الرقابية، بل إن الرقابة تلك هيمنت على جوانب حياة المواطنين كافة، لا سيما في مجال حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والتجمعات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد قامت تلك الأنظمة بفرض قيود رقابية صارمة على هذه الجوانب ضاربة بذلك مواثيق حقوق الإنسان والعهود والاتفاقيات الدولية عرض الحائط، وقد سعت هذه الأنظمة، فضلاً عن ذلك إلى وضع قوانين وتعليمات رقابية تتعلق بنشاط المواطنين الاقتصادي والاجتماعي، وفرضت عليهم بأجهزتها الرقابية الاستبدادية أطراً محددة ضيقة للحياة[1].

فقد بددت موارد البلاد وإمكانياتها الاقتصادية والبشرية في حروب عبثية قام بها النظام السابق، فضلاً عن حشد الإمكانيات جميعها، والموارد المالية والاقتصادية، والبنى التحتية للدولة والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، وتكريسها لدعم المجهود الحربي وشراء الأسلحة وتجهيزات القوات العسكرية، وإبرام العقود السرية في الأسواق السوداء، وما رافقها من فساد وهدر للمال العام.

إن المستوى الذي وصل له البلد من الفساد، ولغاية اجتياح دولة الكويت سنة1990، وصدور القرارات بمعاقبة العراق اقتصادياً، أدى إلى أن يوصف الفساد الإداري والمالي في العراق بمراكز متقدمة مقارنة بالدول العربية بلا منازع، وقد أسهم الحصار في ضرب

(1) مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، مصدر سابق.

المنظومة القيمية للمجتمع في الصميم بتفشي الرشوة والفساد والمحسوبية واتساع نطاق الجريمة والاحتيال.

هذا الواقع المتردي زاد سوءاً وبشكل كبير وملحوظ بعد 1990، إذ أصبحت ظاهرة الفساد مرضاً متفشياً في مؤسسات الدولة جميعها؛ والسبب في ذلك ضعف مدخولات الفرد بصورة عامة والموظف بصورة خاصة، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفقر والطبقية بشكل كبير.

ولا يمكن إغفال الأسباب الأخر التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، والمتمثلة بظاهرة إنشاء مشاريع لا تدر نفعا أو فائدة للمجتمع، وليس لها أية جدوى اقتصادية، وقد أدت هذه المشاريع إلى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية، وزيادة حالة التضخم في البلاد، مثال على ذلك بناء القصور الفارهة وشق الأنهر وإنشاء البحيرات، مما أدى إلى إغراق البلد بالديون لفوائد كبيرة، فضلاً عن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء والممارسات، التي حصلت في هذا البرنامج من تورط مسؤولين كبار في منظمة الأمم المتحدة مع مسؤولين عراقيين في صفقات مشبوهة.

كل ما تقدم وغيره من الأفعال أدت إلى ضعف مدخولات الأفراد والخدمات، وظهور أعراف سيئة بين موظفي الدولة وداخل دوائرها، حتى بات تقاضي الرشوة والهدية أمراً مقبولاً عرفاً، وأصبحت ظاهرة الفساد الإداري تزداد، وتكون من سيئ إلى أسوأ تحت ضغط العقوبات الاقتصادية والسياسات الخاطئة.

لم يكن الفساد الإداري والمالي وليد العقدين الماضيين، لأن ظاهرة الفساد (بمعناها الواسع وتأثيراتها الكبيرة)، كانت في أحيان كثيرة متقولبة من ضمن أطر قانونية أو مقبولة ومتشرعة من السلطة الحاكمة، وربما ينظر إليها بصفتها استحقاقاً وليس فساداً، لذا يمكن أن نطلق على ذلك مصطلح (فساد دولة)، ولنأخذ مثال على ذلك في المجال التعليمي، فقد كان طالب الإعدادية المتخرج يضاف إلى معدله خمس درجات كاستحقاق؛ لأن الأخير أو والده كان مشاركاً في معركةٍ ما أو قدم خدمة للنظام الحاكم، وربما أُضيفت له عشر درجات وفي أحيانٍ أخرى تصل الدرجات المضافة إلى خمسة عشرة درجة، وبالطبع هذا فساد واضح؛ لأنه يكون على حساب طبقات أخرى، ومثال ذلك كان الشخص الذي يسمي ابنه باسم معين (اسم الحاكم)، يحصل على مبالغ مالية معينة. هذه أمثلة لواقع الفساد العلني الذي كان قائما ومستشريا آنذاك.

أما بعد عام 2003، فقد كان الفساد امتداداً لما موجود سابقاً على الرغم من وجود عوامل ومتغيرات أسهمت في بلورة الظاهرة بشكل أكبر وبروزها، إذ تعالت الأصوات المنددة بالفساد لاسيما بعد أن احتل العراق المركز(129) في الدول الأنظف في سلّم الفساد (في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية)، أو كما جاء (في تقرير مستقل أخر)، بوصفه ثالث بلد (بعد الصومال وميانمار)، من بين(180) بلداً في الفساد، ويبدو أن الدور الذي أخذه الإعلام وحرية الصحافة وتطور وسائل الاتصال، وبروز منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، أسهمت في إيضاح دور الفساد وإسهامه في نخر مفاصل الدولة، وكشفت عن وجود حالات فساد، وإن لم تشخص أفرادها في بعض الأحيان، علماً بأن هذه الحالات كانت موجودة سابقاً، وربما بشكل أكبر مما هي عليه حالياً، لأن هناك إجماعاً بأن نظام الحكم الديكتاتوري، الذي تغيب فيه المشاركة والشفافية، هو أكثر الأنظمة خصوبة؛ لانتشار الفساد، ففساد الحكم هو الذي يقود إلى فساد الأفراد، وتعد زيادة الواردات المالية بعد عام 2003، وتعدد اتجاهات الصرف، والضعف المؤسساتي من العوامل التي أسهمت في ظهور حالات الفساد وتفاقمها.

والجدير ذكره في هذا المجال بأن إجراءات سلطات الاحتلال الأمريكي وسياساتها بعد عام 2003، أسهمت في وصول الفساد إلى المستويات التي وصل إليها، وكان ذلك بحكم تدفق الأموال من دون إجراءات صرف رادعة وواضحة المعالم، فضلاً عن عدم وجود نظام أو قاعدة معلومات لحصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية بعد سقوط النظام، ناهيك عن أن سلطة الاحتلال فتحت الباب على مصرعيه؛ لنهب ثروات البلد من بعض أصحاب النفوس الضعيفة، ولا يخفى بأن الضغوطات التي مارسها نادي باريس ومنظمة التجارة الدولية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) والداعية إلى دفع العراق إلى اقتصاد السوق وفتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه، وتهيئة الأجواء للخصخصة الواسعة، من دون أية ضوابط ما فتح المجال وهيأ الشروط لاتساع ظاهرة الفساد.

إن الفساد بأشكاله المتنوعة يعد من التحديات التي جابهت العراق، والتي أسهمت في تأخر قطف ثمار التنمية، التي بدأت مع تدفق الأموال وارتفاع أسعار النفط وازدياد الواردات النفطية، لذا فإن المواطن يعد عملية مكافحة الفساد من أولويات الحكومة، التي يجب أن تولي عناية خاصة.

معايير الفساد عالمياً وموقع العراق منها

تعد منظمة الشفافية الدولية مؤسسة عالمية، هدفها جعل الحكومات والدول والمجتمعات المدنية خالية من الفساد، وتشير المنظمة في تقريرها السنوي، الذي صدر مؤخراً إلى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات فعالة من بينها منع الفساد السياسي، بفرض رقابة على التمويل السياسي، وتعزيز النزاهة والشفافية وتمكين المواطنين في بلدانهم.

إن معايير منظمة الشفافية الدولية في تقويمها للدول صارمة جداً، إذ أنها لا تعتمد على معدلات النمو الاقتصادي في تقويمها، بل تعتمد على الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة، إذ تعد المنظمة الفساد السياسي من أهم الأبواب التي تعتمدها في تقويمها للبلدان.

وفي ضوء المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية للفساد في 2013، كان من المرجح أن يكون مستخدمو الخدمات العامة، قد دفعوا رشوة عند اتصالهم بالمسؤولين الحكوميين لخدمات الأراضي بنسبة (39%)، والشرطة (35%)، وخدمات التسجيل والتصاريح (27%)، علاوة على ذلك، فمن بين (12) مؤسسة عراقية وأجنبية داخل البلاد، كان ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها الأكثر فساداً، إذ صنفها (47%) بأنها فاسدة إلى حد ما أو فاسدة للغاية، بحسب التقرير الأممي، وبحسب بيانات تعود للبنك الدولي، فقد تلقى العراق أكثر من (32) مليار دولار أمريكي من المساعدات الثنائية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2003 و2012، إلا أن الأموال لم يظهر أثرها على الخدمات، وكشفت منظمة الشفافية عن تقرير أمريكي عن أن ثمان مليارات دولار، تم فقدانها في البلاد من أصل ميزانية أمريكية، لإعادة الإعمار بقيمة ستين مليار دولار؛ بسبب الفساد والإهدار.

وحصل العراق على (18) نقطة من أصل (100) في التقرير العالمي، الذي يرصد (180) اقتصاداً حول العالم، إذ يعني الحصول على (100) نقطة أن الدولة «خالية من الفساد»، بينما تشير نسب ارتفاع الفساد في الدولة التي تقل عن (50) نقطة.

بلغ الحد الأعلى للفساد في العراق عام 2018، وبحسب هيأة النزاهة بلغت قضايا الفساد (9832) قضية، بينما لم يتجاوز عدد القضايا (113) قضية عام 2003، والفساد الحكومي في ضوء هيأة النزاهة قد أفقد العراق (320) مليار دولار في السنوات من 2003-2015، وقدرت إحدى الدراسات العراقية، بأن الفساد يستنزف ربع المال العام، وتقدر الجهات الرقابية كمية

الأموال، التي فقدها العراق بأكثر من (450) مليار دولار من أصل (900) دولار، حصل عليها العراق للمدة 2003-2019، وهناك من يؤكد بأن الرقم أعلى من ذلك بكثير؛ بسبب المنح الدولية التي حصل عليها العراق، التي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات، فضلاً عن عوائد النفط.

نظرة على الموازنات العراقية

ليس من اليسير تقدير التكلفة الكاملة لما تبدد من أموال العراق، إذ غالباً ما تتم الصفقات نقداً ويصعب الحصول على الوثائق، وغالباً ماتفتقر إحصائيات الحكومة إلى الدقة، وبعض الوثائق يتم إتلافها عمداً لإضاعة الحقائق، ومع ذلك تشير المعلومات المتاحة إلى أن العراق ربما يكون قد استنفذ ثروته الوطنية بشكل غير مشروع في الخارج أكثر من أية دولة اخرى، وخلص بعضهم إلى أن مابين (125-150 مليار دولار)، يمتلكها عراقيون في الخارج، معظمها تم الاستحواذ عليها بشكل غير قانوني، وأشارت تقديرات أخرى بأن المبلغ يصل إلى (300) مليار دولار، وقدر أنه يتم استثمار مبلغ (10) مليارات من الاموال المسروقة في عقارات لندن وحدها[1].

من عام 2003 ولغاية آب عام 2015، بلغت الموازنات العراقية 850 مليار دولار، وأن الفساد في العراق أهدر (450) مليار دولار، وأن استغلال المناصب من بعض المسؤولين لمصالح خاصة كلف الدولة (25) مليار دولار، في ضوء تصريح وزير النفط انذاك، أما لغاية عام 2020، فقد تجاوزت الموازنات العراقية الألف مليار دولار، ولم يلحظ أي تحسن في الشارع العراقي، فمعدلات الفقر والبطالة وسوء الخدمات مازالت في تراجع مستمر.

ويبين الجدول (11) الأموال المهربة، التي تم استردادها من داخل العراق وخارجخ، والأموال التي تم إصدار حكم قضائي باسترجاعها، ووضع الحجز عليها من هيأة النزاهة، والجدير ذكره بأن التحري على الأموال المهربة يتطلب جهداً استثنائياً؛ لأن المتهم يحاول محو آثار تلك الأموال، بشكل كامل، ومن الجدول أدناه يتضح بأن الأموال التي تم استردادها، لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً، من أجمالي الأموال المحكوم باستردادها.

(1) روبرت وورث، الدولة اللصوصية في العراق: نظرة من الداخل، مجلة نيويورك تايمز، ترجمة فسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، 2020، ص8.

الجدول (11): الأموال المهربة التي اتخذ إجراء باستردادها 2012-2020

الإجراء المتخذ	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	دينار عراقي
الأموال المسترجعة من الخارج	566.979	2.329.521	11.915.440	-
الأموال المسترجعة من الداخل	500.350	-	-	23.619.630.358
الأموال المحكوم باستردادها	1.413.749.752	-	21.614.010	927.808.632.928
الأموال المحجوزة	3.083.842	-	53.275	-
المجموع	1.417.900.842	2.329.521	33.582.725	951.428.263.286

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، التقرير السنوي لهيأة النزاهة، 2019، ص40.

والجدول أعلاه اقتصر على المدة 2012-2020، أما المدة السابقة لهذا التاريخ، فلا يمكن الوقوف عند مقدار الأموال المهربة لضامتها وعدم وجود بيانات عنها، إذ لا يمكن الكشف رقميًّا عمَّا تم هدره من المال العام العراقي، طيلة السنوات الماضية، وما أشرنا له قبل عام 2012، لا يعدو كونه توصيفًا نوعيًّا لا يعبِّر رقمياً عن حقيقة الفساد، غير أن التوصل إلى تصور واضح وذي دلالة سيكون ممكناً بمعرفة الواردات، التي حصل عليها العراق في المراحل المختلفة قبل عام 2003، وبعده، برصد حجم الواردات، ومقارنة ذلك بالواقع الاقتصادي والخدمي، إن مثل هذه المقارنات ستكشف عن الكيفية التي استُخدمت فيها هذه الموارد، والهدر الذي تعرضت له.

فاق مجموع الموازنات المالية في العراق، منذ عام 2003 لغاية 2013 بلغت (918) مليار دولار، إذ تتصدر احتياجات الأمن والدفاع أبواب الموازنات، وسط اتهامات وجهها أعضاء في مجلس نواب، ومختصون إلى الحكومات المتعاقبة بسبب «سوء» إدارتها.

كما أن مستوى المعيشة لم يصل إلى مستوى الطموح، فضلاً عن أن الوضع الأمني في تدهور مستمر، لذا فإن هذه النسب المتدنية والكبيرة مقارنة، بما يخصص في كل عام، تثير كثير من الأسئلة والاستفهامات عن مصير مبالغ الموازنات[1].

(1) حسن عجلان حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الرعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلّة، مجلة كلية المنصور،2017، ص20.

تتجاوز الواردات المالية للعراق منذ الغزو الأميركي وسقوط النظام السابق، في نيسان/ إبريل 2003، (1000) مليار دولار، ذهب نصفها إلى الموازنة الاستثمارية، وقد خسر العراق كما تقول لجنة النزاهة النيابية، أكثر من (350) مليار دولار، بتهريب العملة ومزاد البنك المركزي، والعقود والمشاريع الوهمية والمتلكئة منذ العام 2003 حتى اللحظة.

في تصريح لرئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي عام 2019، قال إن الفساد أفقد البلاد 450 مليار دولار مع وجود ناتج محلي للموظفين الحكوميين بمقدار (6%)، أي بمقدار (20) دقيقة عمل في اليوم، وأن موازنات العراق منذ العام 2003، وحتى 2019 بلغت (850) مليار دولار.

بلغت ميزانية العراق في العام 2003 بحدود (14) مليار دولار، فيما ارتفعت في العام 2004 إلى (18) مليار دولار، وعن موازنات العراق طوال الـسنوات الماضية، فإن الموازنة العامة لعام 2005، بلغت أكثر من (35) تريليون، وعام 2006، كانت أكثر من (50) تريليون، و2007 أكثر من (72) تريليون، وعام 2008 أكثر من(59) تريليون، بينما بلغت موازنتها التكميلية أكثر (86) تريليون، في حين أن عام 2009، كانت الموازنة أكثر من (69) تريليون، وعام 2010 أكثر من (84) تريليون، وعام 2011، كانت الموازنة (96) تريليون، وعام 2012 الموازنة تجاوزت الـ (117) تريليون، وعام 2013، كانت الموازنة أكثر من (138) تريليون، وعام 2014 مشروع الموازنة، الذي لم يقر والذي صرفته الحكومة دون قانون، كان أكثر من (163) تريليون، وعام 2015 أكثر من (119) تريليون، وعام 2016 أكثر من (105) تريليون، وعام 2017 أكثر من (100) تريليون، وعام 2018 أكثر من(104) تريليون، وعام 2019 أكثر من (133) تريليون[1].

مستوى الفساد في العراق

إن أبرز مؤشر فساد لمنظمة الشفافية الدولية الذي تم نشره، أكد بأن العراق يحتل المرتبة (161) من أصل (168)، مما أجبر الحكومة على أن تستعين بمحققين دوليين؛ لإشراكهم في ملفات فساد كبرى، كما تقول للمساعدة في التحقيق وأهمها معرفة مصير (360) مليار دولار مفقودة، منها (100) مليار خارج البلد وسوء الإدارة الذي يمثل تحدياً، يواجه العراقيين منذ سقوط النظام السابق، ويعاني العراقيون منه، ولا أحد يعرف متى ينتهي في ظل هذه الأجواء السلبية والمحاصصة الطائفية التي تكرسه وتزيد الطين بلة.

(1) موازنات العراق منذ الحكم الملكي بالأرقام، https://tasrebat.com/archives/149000.2018

وفي منظمة الشفافية العالمية، حلت الإمارات أولى بـ 71 درجة (21 عالمياً)، تلتها قطر بـ 62 درجة (30 عالمياً)، ثم السعودية ثالثاً بـ 53 درجة (51 عالمياً). وجاءت سلطنة عمان في المركز الرابع عربياً بـ 52 درجة (56 عالمياً)، ثم الأردن بـ 48 درجة (60 عالمياً)، ثم تونس بـ 43 درجة (74 عالمياً)، واحتلت البحرين المركز السابع عربياً بـ 42 درجة (77 عالمياً)، تلتها المغرب 41 درجة (80 عالمياً)، ثم الكويت بـ40 درجة (85 عالمياً)، وتشاركت مصر والجزائر في المركز العاشر (106 عالمياً)، ثم جاءت بعدهما جيبوتي في المركز (11)، وتشاركت كلٌّ من لبنان وموريتانيا في المركز الـ (12) عربياً، وحلّت بعدهما جزر القمر، وجاء العراق في المركز (16) عربياً (162 عالمياً)، وجاءت بعده ليبيا ثم السودان واليمن، وتذيل كل من سوريا والصومال القائمة، أما سوريا واليمن فقد سجلا هبوطاً كبيراً في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019، إذ تراجع اليمن ثماني نقاط منذ عام 2012، بينما تراجعت سوريا (13) درجة في الفترة نفسها.

الجدول (12) ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد

الدولة	مؤشر الفساد	الدولة	مؤشر الفساد
الإمارات	21	مصر	106
قطر	30	جيبوتي	126
السعودية	51	لبنان	137
عمان	56	موريتانيا	137
الأردن	60	جزر القمر	135
تونس	74	العراق	162
البحرين	77	ليبيا	168
المغرب	80	السودان	173
الكويت	85	اليمن	177
الجزائر	106	سوريا	178
الصومال	180	-	-

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، مؤشر الفساد في العالم، ترتيب الدول العربية، 2019.

احتل العراق التصنيف (162) بحصوله على (20) نقطة فقط، بصفة دولة مغمورة بالفساد من مجموع (180) دولة، إلا أن بعضهم يعد العراق ومن الناحية العملية أكثر دول العالم فساداً، لأن الدول التي جاءت بعد العراق، لا تمتلك عشر ما يملكه العراق من ثروات وموارد اقتصادية، إذ أن ليبيا والسودان واليمن وسوريا والصومال كلها جاءت بعد العراق، غير أن

هذه الدول لا تقارن به، كون هذه الدول تشهد حروباً داخلية (أهلية)، وهي دول غير نفطية، وليست لديها حكومات أو مجالس برلمانية، كما تفتقد للثروات التي يتمتع بها العراق.

إن العراق - بسبب ما يتفشى من فساد مالي وإداري كبير- جاء تصنيفه مع أسوأ دول العالم في إدارة الموارد المالية والاقتصادية، فضلاً عن أنه يعد أسوأ دول العالم في معدلات الرشاوى المرتفعة.

ولم يستطع العراق الوصول إلى عتبة الـ (150) في مؤشر مدركات الفساد، من ثم فإن هذا المؤشر، يؤكد على أن العراق متجه نحو كارثة اقتصادية، بخاصة أن موارد البلد في الـ(17) عاماً الماضية تشهد تبديداً وهدراً منقطع النظير.

أما مؤشر السيطرة على الفساد، فهو من أهم مؤشرات الحكم الرشيد، لأن السيطرة على الفساد، يعني تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتحريك عجلة التنمية، وعند تحليل درجة هذا المؤشر في العراق، يتضح أنه يتسم بالتباين، فقد بلغت درجته (-1.46) عام 2007، في حين ارتفعت النسبة إلى (-1.17) عام 2011، وهذا المستوى السلبي يعني استفحال مستوى الفساد في العراق وفي المفاصل جميعها[1]، وعند مقارنة هذا المؤشر مع دول الجوار، يتضح تدني درجة العراق مقارنة بالسعودية والأردن وتركيا والكويت، التي بلغت درجة المؤشر فيها (0.36) و(0.26) و(-.19) و(-0.33) على التوالي، كما يتضح من الجدول (13).

الجدول (13) مؤشرات الفساد في العراق وبعض الدول

الدولة	السيطرة على الفساد	الدولة	السيطرة على الفساد
فرنسا	1.26	الكويت	0.33-
الولايات المتحدة	1.38	تركيا	0.19-
كوريا الجنوبية	0.48	سوريا	1.59-
البرازيل	0.35-	العراق	1.37-
الهند	0.24-	مصر	0.54-
السعودية	0.36	الأردن	0.26

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي.

وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق كان في السنوات الأخيرة، من أكثر دول العالم فساداً، وتقول منظمة النزاهة (G.A.N) الأمريكية في تقرير لها بأن الحكومة

(1) زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد - دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2019، ص142

العراقية تواجه مجموعة عقبات جدية تُبقيها هشة وضعيفة، والفساد واحد من هذه العقبات، بل أبرزها.

مؤشر السلام والأمن العالمي

يتأثر السلام والأمن بمعدلات الفساد سلباً وإيجاباً، لأن الفساد بوابة للفقر وانعدام العدالة والسخط على السلطة وضعف المواطنة، فضلاً عن كونه عاملاً لانجراف بعضهم باتجاهات متطرفة، ويبين مؤشر السلام والأمن العالمي الذي يعده معهد الاقتصاد والسلام العالمي في تقاريره السنوية التي تدرس حالة السلم والأمن العالمي في (163) دولة، ويتكون من (24) مؤشراً، تتراوح درجاته بين (0.4) درجة للدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار والأمن، و(4.5) درجة للدول الأسوأ أمناً واستقراراً من مؤشرات الاستقرار السياسي، فكان العراق من الدول الخطرة وغير مستقرة سياسياً وأمنياً، ولم يتحسن موقعه بين دول العالم طيلة المدة 2008-2018، بل استمر بالتراجع سنة بعد أخرى أنظر الجدول (14).

جدول (14) مؤشر السلام والأمن العالمي للعراق

السنة	مؤشر السلام	العراق	عدد الدول
2008	3,370	138	138
2009	3,370	143	143
2010	3,500	148	148
2011	3,342	151	153
2012	3,227	155	158
2013	3,245	159	162
2014	3,377	159	162
2015	3,444	161	162
2016	3,570	161	163
2017	3,556	161	163
2018	3,408	160	163

المصدر: تقارير معهد الاقتصاد والسلام لسنوات مختلفة

Global-Peace-Index-Report, Institute for Economics &Peace, Sydney, June 2018.

إن الأسباب التي أدت إلى تراجع معدلات الاستقرار والأمن، والتي انعكست في آثارها على مناخ الاستثمار تعود إلى[1]:

1 ـ لم يكن انتقال السلطة السلمي بين الدورات الانتخابية يجري بسهولة ويسر ففي الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة، استغرق تشكيل الحكومة أشهر عديدة مع استئثار رئيس الحكومة بالسلطات الرئيسة، ومنها وزارة الدفاع والداخلية، التي ظلت شاغرة لأربع سنوات في الدورة الثانية ووزارة التجارة والمالية في الدورة الثالثة.

2 ـ الصراع السياسي بين الكتل السياسية في الدورات السابقة ومحاولة عرقلة إقرار القوانين والتشريعات التي تتضمن توفير التخصيصات المالية لبعض المشاريع الخدمية، وعرقلة إقرار الموازنات العامة وعدم إقرار موازنة عام 2014، التي كانت من أعلى الموازنات، ووصفت بكونها انفجارية.

3 ـ عدم الفصل بين المناصب السياسية والإدارية، وعدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على أساس التخصص والكفاءة في تولي المناصب، فضلاً عن إدارة معظم مفاصل الدولة الحيوية بالوكالة من أشخاص غير أكفاء في الغالب، بل يتم تكليفهم على أساس الولاء الحزبي والمذهبي.

4 ـ عدم وجود رؤى استراتيجية واضحة في كثير من الوزارات، وخضوعها لاجتهادات شخصية مرحلية محددة بالدورة الوزارية فقط، من دون أن توجد برامج مخطط لها في إطار خطة إستراتيجية، مما أثر في تراجع أداء تلك الوزارات في دورها الوظيفي المطلوب، الأمر الذي انعكس سلباً على الأداء الحكومي.

5 ـ التغير المستمر في المناصب القيادية للدولة، وتسنم وزراء غير متخصصين، ولا يمتلكون الخبرة لوزارات اختصاصية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والمالية والتخطيط وما سواها، فضلاً عن استعانة بعض الوزراء بمستشارين غير متخصصين من رفاقهم، لاسيما الذين لم يكسبوا الانتخابات، وهي سياسة اتبعتها أحزاب السلطة منذ عام 2003، فالذين يخسرون الانتخابات من رفاقهم تتم مكافئتهم بتوليهم مناصب استشارية أو مدراء عامين أو رؤساء دوائر.

(1) ثائر غالب مزيد الناشي، العلاقات المكانية للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018 وسياسات الحد منها، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2020، ص210-215.

6 ـ تراجع الحكومات عن الالتزام بتنفيذ برامجها الحكومية، بخاصة ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين كتوفر الكهرباء والماء الصالح للشرب وإيجاد فرص العمل، وهو أمر دفع الموطنين ومنذ عام 2011 إلى التظاهر السلمي المستمر وقطع الطرقات العامة، رافق ذلك تزايد أعمال العنف ضد المتظاهرين وصولاً إلى استخدام القوة المفرطة وسقوط أعداد من الضحايا بين شهيد وجريح، مثلما حصل في البصرة والمحافظات الجنوبية المجاورة لها، بالمدة التي خرجت فيها مظاهرات للمطالبة بتوفير سبل الحياة الكريمة، وخدمات الماء والكهرباء وإيجاد فرص عمل للعاطلين وبرامج لمكافحة الفقر، كان من نتائج اتساعها محاصرة الشركات النفطية العاملة في البصرة، وإغلاق طرق المنافذ الحدودية البرية والبحرية، الأمر الذي ترتب عليه خسائر مادية كبيرة، وتعطيل عمل الشركات النفطية، وبإحصائية 2017 الصادرة عن اللجنة المالية النيابية، فإن الخزينة الرسمية تتكبد خسائر فادحة، تفوق ما يُهرّب منها خارج الحدود، وبخاصة أن العراق يخسر (263) دولاراً في الثانية الواحدة؛ بسبب فساد بعض القائمين على المنافذ الكمركية.

7 ـ تزايد معدلات الهجرة الداخلية والخارجية؛ نتيجة تزايد أعمال العنف والإرهاب من جهة، وضعف تطبيق القانون من جهة أخرى، وليس ببعيد تيارات الهجرة التي طالت الشباب، وبعضها تتم بشكل غير قانوني وتتم من تركيا، وذهب ضحيتها عشرات الشباب غرقاً في بحر إيجة.

8 ـ التجاوز على الأراضي المخصصة للاستثمار من بعض الأفراد والأحزاب السياسية المتنفذة في السلطة، إذ استولت هذه الجهات على مساحات واسعة من هذه الأراضي والممنوحة إجازة استثمار، وعدم السماح للمستثمرين بمباشرة أعمالهم، فضلاً استيلاء مجاميع مسلحة على الأراضي وبيعها للأفراد خارج القانون لتشكل عشوائيات سكنية، وتهديد المستثمرين بالقتل أو تخريب منشاتهم عند المطالبة بإخلائها. عدا عن ذلك فقد تضمنت البرامج الانتخابية لمعظم لكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات، تمليك هذه العشوائيات لشاغليها عند انتخابهم، قد شكل ضربة قاصة للاستثمار ومناخ الاستثمار.

9 ـ تفشي الفساد في معظم مفاصل الدول، واتهام شخصيات سياسية متنفذة بالفساد، أدى إلى أن يكون العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم، وفي ضوء تقارير منظمة الشفافية العالمية يمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في العراق[1].

جدول (15): ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2020
نسبة مؤشر الشفافية %	% 16	% 16	% 16	% 17	% 17	% 17	%17
ترتيب العراق	171	170	161	166	169	162	160
عدد دول العالم في الدليل	177	174	167	176	180	180	180

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية لسنوات مختلفة متاح على الموقع الالكتروني

https://www.transparency.org/news/pressrelease_Corruption_Perceptions_Index

احتل العراق المركز 165 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة الأعمال، وهو موقع متدنٍ لا يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛ نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والروتين والبيروقراطية، والفساد المستشري في أغلب مفاصل الدولة.

إن تفشي الفساد في العراق ولد بيئة سياسية هشة وغير مستقرة، لا تشجع المستثمر على المجازفة للاستثمار في البلاد، وهي واحدة من أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتزيد أهميتها عن العوامل الاقتصادية الأخر، فعوامل الاستقرار السياسي، تبقى العنصر الأساس لعوامل جذب التمويل الخارجي.

عائدات النفط بعد عام 2003

لم تؤد العائدات المالية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 دوراً في بناء البلد، وتشييد بناه التحتية، ورفع المستوى الاقتصادي للمواطن والقضاء على الفقر، وذهبت تلك الأموال إلى أبواب الفاسدين وجيوبهم في ضوء مخطط يدعو للأسف، ولم تشهد الفترة المنصرمة تفكيراً جدياً، بما سيؤول إليه الحال بعد انخفاض أسعار البترول، وهو أمر أثبت مصداقيته عندما

(1) ثائر غالب مزيد الناشي، مصدر سابق، ص210-2015.

وصل سعر برميل النفط إلى 25 دولاراً، وتلحظ المعطيات الآتية على العائدات المالية بعد عام 2003[1]:

1 ـ إن الموارد الريعية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003، قد نمت بمعدلات متزايدة، وحققت قفزات كبيرة مقارنة بالمدد السابقة، ولكن هذه الموارد المالية تشتت، ولم تحقق نتائج إيجابية وتحولات جديدة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي في ظل غياب التخطيط الستراتيجي، وعدم الاستثمار السليم وسياسة الاقتصاد وحيد الجانب، مما أدى إلى تدني نسبة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخر، الزراعية والصناعية في توليد الناتج المحلي، ومن ثم اعتماد الدولة بشكل شبه كلي على سياسة الاستيراد في سد احتياجات الطلب المحلي، إذ يستورد العراق سنوياً أكثر من (58) مليار دولار من الدول المجاورة.

2 ـ أغلب الإيرادات المالية وضعت في مشاريع فاشلة، وشبيهة الفاشلة، وهذه المشاريع امتازت بتلكؤ العمل وقلة الجودة وارتفاع أثمانها وقلة أهميتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف السعر الحقيقي لها، فضلاً عن تأخُّر إنجازها.

3 ـ النسبة الأكبر من الإيرادات المالية ذهبت إلى الميزانيات التشغيلية؛ لسد رواتب وامتيازات تتعارض مع العدالة المجتمعية، فأغلب التعيينات ذات أهداف إنتخابية ومحسوبيات؛ لأن الهيكلية الاقتصادية ثابتة ولم تتغير، بعبارة أخرى أنها أشبه برشاوى منها إلى التعيينات الحقيقية المبنية على الجاجة الفعلية للكوادر البشرية.

4 ـ لم تستثمر الطاقات الإنتاجية بكفاءة اقتصادية مثلى، ومنها عدم استغلال مشاريع الغاز الطبيعي، التي قدرت بـ (52.9) مليار دولار، لمتوسط المدة 2006- 2011.

5 ـ هناك توقف للشركات الإنتاجية، التي يقدر عددها (200) شركة إنتاجية، يعمل فيها (500000) ألف عامل، يستلمون رواتب تقدر بـ (15) تريلون دينار من دون أي إسهام في الناتج المحلي، والأدهى من ذلك، وعوضاً عن إعادة هذه المؤسسات للعمل، تم توزيع أغلب العاملين في هذه المؤسسات على دوائر ومؤسسات أخر، فترى

(1) حسن عجلان حسن، مصدر سابق، ص20.

عاملاً إنتاجياً، تم تحويله إلى موظف خدمات في مدرسة، وهذا هدر واضح بالكوادر البشرية المؤهلة.

6 ـ على الرغم من الإيرادات الكبيرة التي حصل عليها العراق بعد عام 2003، إلا أنها لم تعالج العدالة الاجتماعية، وظهر التفاوت الطبقي واضحاً بين أبناء المجتمع، فضلاً عن ازدياد معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير.

7 ـ وجود موطفين وعمال ومشاريع لا وجود لها، يطلق عليها محلياً (مشاريع فضائية)، فقد أعلنت النائب ماجدة التميمي عضو اللجنة المالية بأن هناك أكثر من (6000) مشروع وهمي، تم إنفاق المئات من المليارات من الدولارات عليها، من دون أن يكون لها وجود على ارض الواقع.

يتضح من الجدول (16) بأن موازنة العراق لعام 2013 من الميزانيات الضخمة في تاريخ العراق، إذا علمنا أن عدد سكان العراق هو أكثر من 34 مليون نسمة، فهذا يعني أن العراق ينفق حوالي (3440) دولاراً على كل مواطن، وبالمقارنة تنفق دول التعاون الاقتصادي ما متوسطة (15.331) دولاراً لكل مواطن، وإذا ما طبقنا هذا المتوسط على العراق، فإن معدل الإنفاق الحكومي سيتجاوز (500) مليار دولار، فضلاً عن أن مصدر (95%) من دخل الحكومة العراقية هو من عائدات النفط، إلا أن أعلى أرباح النفط التي حصل عليها العراق كان (83) مليار دولار في عام 2011، بلغت قيمة الصادرات (2.1) مليون برميل يومياً، وبما أن أعلى العائدات النفطية التي حصل عليها العراق، مقارنة مع أي وقت مضى هي (83) مليار دولار، وببيانات منظمة أوبك، فإن قيمة الصادرات النفطية التي حصل عليها العراق منذ اكتشاف النفط عام 1927، وحتى عام 2003، قد بلغت (281) مليار دولار، واستناداً إلى البيانات الصادرة عن وزارة النفط العراقية (نشرة العراق النفطية)، فإن قيمة إيرادات النفط منذ عام 2003 حتى عام 2015، وتحديداً شهر تشرين الثاني قد بلغت (650) مليار دولار، وبلغ المجموع الكلي لإيرادات النفط في 2006-2014 نحو (540) مليار دولار، أما المبالغ الطائلة التي قدمتها المنظمات والدول كمساعدات نقدية وعينية، فلم تجد طريقها الصحيح التي خصصت له[1].

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة 2015.

الجدول (16) الموازنة العامة للعراق للمدة (2003- 2018)

السنة	مليار دولار	السنة	مليار دولار
2003	14	2012	101
2004	18	2013	130
2005	26	2014	150
2006	34	2015	105
2007	42	2016	98
2008	70	2017	68
2009	74	2018	88
2010	75	2019	112
2011	84	-	-

المصدر:1ـ جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، بيانات غير منشورة، 2019.

2ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة لعام 2019.

بلغت ميزانية العراق منذ سنة 2003 حتى 2014 (1159) مليار دولار، وبعض الموازنات ذهبت أدارج الرياح فموازنة عام 2014، البالغة (150) مليار دولار سنة، لم يتم معرفة مصيرها.

وتقدر هيأة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد المالي الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود (7.5) مليار دولار، موزعة في ضوء حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار وبحسب الجدول (17):

الجدول (17): المبالغ المهدورة ونسب الفساد في القطاعات الحكومية

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد %
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11
8	وزارة الإعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	28
18	الهيأة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	14
19	هيأة السياحة	10 مليون دولار	14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	7

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة.

الفساد الخفي

هناك فساد يصعب حسابه؛ لأنه يجري بطريقة مشرعنة، وفي ضوء طرائق منظمة، ويتمثل بالمبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات، أو ترميم منشآت وتأجير طائرات وبواخر، أو إصلاح الطرق وإقامة منشآت، أو رحلات سياحية وعلاجية.

يتبين من الأرقام الواردة في الجداول السابقة أن القطاعات الحكومية جميعها، قد هدرت فيها الأموال؛ بسبب الفساد المالي والإداري، ومن مظاهر الفساد الفوضى والتزوير، الذي

رافق قانون إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين إلى الخدمة بتطبيقات القانون بصورة مخالفة للتعليمات والقوانين المحددة، فبعد أحداث 9 نيسان 2003 وسقوط النظام السابق، ظهرت الحاجة إلى وجود تشريع يعيد إلى الخدمة (مع ضمان كافة الحقوق)، الذين تركوها لأسباب سياسية، أشار إليها المشروع ومنها الحكم عليهم أو على أقاربهم لحد الدرجة الرابعة لمختلف الأحكام ومنها الإعدام، وهذه البوابة استغلت من أطراف متعددة للحصول على مكاسب وامتيازات شخصية من دون وجه حق.

التوصيف النوعي للفساد في العراق

يرتبط وجود الفساد المالي والإداري في العراق وديمومته، بالوضع السياسي الراهن وترابط منظوماته، وعلى الرغم من اختلاف المكونات المكونة لهذا النظام فإن أي جزء لا يعمل على الإيقاع بالأجزاء الأخر، كونه يدرك حقيقة سقوط الكل إذا وقع جزء من المنظومة الكلية.

ولعل أهم أساس يقوم عليه الفساد في الواقع العراقي، هو نظام المحاصصة السياسية، وتوزيع المناصب في ضوء هذا المبدأ، وادعاء الجميع بأنهم يحاربون الفساد، ويتحدثون عن القيم والمبادئ العليا، وهم أساساً نتاج الفساد، فإن ما هو مطروح في العلن من كلمات رنانة شيء، وما هو واقع وحادث شيء آخر؛ فالفاسدون هم الأكثر قدرة أحياناً على انتقاد الفساد والدعوة إلى مكافحته، وقد صرح بذلك كثير من الساسة، وأكدوا بأنه لا توجد سلطة في العراق قادرة على اتخاذ أية خطة ضد الفساد؛ لأن هناك من رؤوس السلطة غارق في الفساد، وأغلب النخب السياسية أضحت اهتماماتها بالدرجة الأولى (كما يتداول علناً بوسائل الإعلام المختلفة)، توزيع حصص القيادات العليا أو الحقائب الوزارية أو الإدارات العامة، فأضحى العراق ممثلاً المركز (129) في الدول الأنظف في سلم الفساد (في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية)، أو كما جاء (في تقرير مستقل آخر)، بوصفه ثالث بلد (بعد الصومال وميانمار)، من بين (180) بلداً في الفساد، وقد وُلِد عن هذا النوع من الفساد أشكالاً من الفساد الاقتصادي والاجتماعي، يمكن إدراج بعضها[1]:

(1) همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، https://studies.aljazeera.net

1- الصراع على المناصب العليا في الدولة

وهو مظهر الفساد الأخطر، ويشمل استحواذ أفراد وأحزاب وكيانات ومنظمات على المناصب القيادية التنفيذية العليا في الدولة، ومناصب لمدراء عامين ودرجات خاصة، وربما يصل الصراع إلى بيع هذه المناصب وشرائها، وهذه الجهات تكون مسيطرة على اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو استثمارية أو تجارية أو مالية، واستغلالها لمصالح ذاتية وحزبية وفئوية، وينتج عن ذلك سوء إدارة الموارد الاقتصادية والمالية، أو سرقتها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الطبيعي بأن الجهة التي تتصدى لشراء هذا المنصب أو ذاك، عليها أن تعوض ما أنفقته من مبالغ بالاستغلال الأمثل لهذا المنصب وبشكل متسارع؛ لأن الكل يدرك بأن المنصب سيذهب إلى جهة أخرى بعد أربع سنوات، لذلك لا عجب أن تسمع في العراق أن الوزارة الفلانية مجيرة للحزب الفلاني.

وبطبيعة الحال، لا يترك هذا النمط من الفساد أية آثار أو وثائق أو أدلة، لذلك فتوثيقه غير ممكن، لكن ما يُعلن من السياسيين أنفسهم، يؤكد تحول عمليات بيع المناصب إلى ظاهرة شائعة، وما نراه من تأخر تشكيل الحقائب الوزارية أو الفراغ الحاصل في بعض الوزارات، يعد دليلاً قاطعاً على الصراعات الحزبية على الاستحواذ على تلك الوزارات.

2- فساد عقود المقاولات والمشتريات

تُقدر خسائر عقود المقاولات والمشتريات بـ (250) مليار دولار، وأشارت التقارير إلى أن الفساد المتعلق بهذا النوع يستشري في كل مفاصل الدولة.

ومن بين الأمثلة على تحوم حولها شبهات فساد العقود والمشتريات، ما كشفت عنه هيأة النزاهة من معلومات، بعقد سري لشراء سلاح من صربيا بقيمة (833) مليون دولار في أيلول 2007، وقد تبين لاحقًا أن القيمة الأصلية للسلاح أقل من ذلك بكثير، وقال مسؤولون عسكريون أميركيون كانوا يشرفون على تدريب الجيش العراقي في ذلك الوقت: إن التجهيزات التي تم شراؤها من صربيا ذات نوعية سيئة، أو إنها لا تتناسب مع مهمات الجيش العراقي، وفي أيار 2008 ابتاع العراق ست طائرات مدنية من كندا، وتم شراء الواحدة منها بمبلغ قدره (38) مليون دولار، كانت سعة الطائرة الواحدة (76) راكباً، وقد تبين بعد ذلك أن العراق دفع سعراً أعلى من السعر الحقيقي لتلك الطائرات بكثير، والأمثلة في هذا المجال عديدة وما خفي منها أعظم.

وقد وصل حد الفساد في مؤسسات الدولة بأن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد في مدة تتراوح بين (6-8) أسابيع في الأردن، تراوحت بيـن (40-60) ألف دولار أمريكي، في حين أن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية مجاناً[1].

اكتشف أحد الوزراء السابقين وهو من التكنوقراط الذين قضوا عقوداً في الخارج لدى وصوله إلى منصبه، بأن وزارته كانت تشتري لقاحات بقيمة (92) مليون دولار، لكنه وجد طريقة أخرى لشراء القاحات نفسها بأقل من (15) مليون دولار، وبمجرد أن حاول تغيير جهة الشراء واجه قدراً كبيراً من المقاومة[2].

3. فساد الوظائف الوهمية

ويُقصد به فساد التعيينات في وظائف وهمية لا وجود لها (فضائية)، إذ تذهب المرتبات والأجور المخصصة لهؤلاء إلى القائمين على الوزارات، أو جهات معينة ذات صلاحيات متنفذة، وهذا النوع لا نجد له مثيلاً في دول العالم الأخر، فالسيطرة على هذا النوع من الفساد، يعد أمراً سهلاً في ضوء التقنيات الحاسوبية الحديثة.

ويشمل هذا النوع من الفساد صفوف الجيش، وقد أعلن رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي في مستهل ولايته، بأن هناك أكثر من (50) ألف جندي وهمي (فضائي)، كان ضباط متنفذون يستولون على مرتباتهم، وقد جرى الكشف عن هذا العدد بوصفه مجرد دفعة أولى لإحصاء سريع، لكن لم يجر بعد ذلك الكشف عن أية أرقام أو تحقيقات أخر.

وتضم قوائم الجنود الوهميين جنوداً يتمتعون بإجازات مفتوحة، ويتم دفع مرتباتهم الشهرية إلى قادتهم العسكريين مع ضمان استمرارهم بالخدمة، أو جنودًا قُتلوا في المعارك، ولم تحذف أسماؤهم من قوائم الرواتب الشهرية، أو جنوداً تسربوا من الخدمة، ولم يتم إنهاء علاقتهم بالعمل.

لقد أدى الفساد الحكومي إلى استنزاف الموارد الحكومية في التعيينات في الوظائف العامة، فنسبته قد تزيد عن (80%) من حجم الموازنة تذهب للنفقات التشغيلية، ومعظمها رواتب للموظفين الذين يشكِّل (الفضائيون) نسبة غير معلومة منهم، تذهب لجيوب

(1) همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
(2) روبرت وورث، مصدر سابق، ص9.

الفاسدين، وقد بلغت قيمة الرواتب وما في حكمها (58.5) تريليون دينار عراقي (نحو 50 مليار دولار)، في موازنة العام 2019 لتشكِّل نسبة (61.1%) من مجموع الإنفاق التشغيلي الجاري، والعراق، ربما يكون الدولة الوحيدة في العالم التي تفتقر إلى وجود قواعد بيانات متكاملة عن أعداد موظفيها في الوزارات، والمبالغ التي يستلموها والسير الذاتية لوظائفهم، الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة أمام اكتشاف من يستلم أكثر من راتب.

ويشهد العراق عجزاً مالياً لعام 2021، هو الأكبر من نوعه منذ عام 2003، يقدر في قانون الموازنة بنحو (58) تريليون دينار عراقي (43.9 مليار دولار)، بما يعادل (38.6%) من إجمالي الموازنة المقدرة بحوالي (150) تريليون دينار.

التقديرات المتاحة عن حجم الفساد في القوات المسلحة فقط، فيما يخص موضوع الجنود الوهميين، قد يصل إلى (250) ألف منتسب أمني، جاء ذلك في تصريح لأحد نواب رئيس الجمهورية، وتصل مرتبات هؤلاء إلى (2500) مليون دولار سنويًّا بواقع (700) دولار شهريًّا لكل منهم، مضافًا له مخصصات طعام، بما لا يقل عن 150 دولارًا شهريًّا للفرد، وهذا يعني أن حجم الأموال المهدورة بسبب الفساد للجنود الوهميين فقط، يتجاوز عَشْرة مليارات دولار للسنوات الأربع السابقة، وفي الوظائف المدنية، فهناك تصريحات عن وجود (23) ألف متقاعد (فضائي)، يتقاضون رواتب تقاعدية منذ خمس سنوات على الأقل من دون أن يكون هناك وجود حقيقي لهم، ويمكن أن يصل مجموع المبالغ التي تقاضوها طوال السنوات الأربع أو الخمس الماضية إلى مليار دولار أميركي، ولا تتوفر معلومات عن عدد تقريبي للموظفين الوهميين في مؤسسات الدولة المختلفة[1].

4. صفقات العمولات

تعطيل الصناعة الوطنية والإصرار على استيراد كل شيء من الخارج يُعد واحداً من مؤشراتها، بل ذهب الأمر إلى توزيع موظفي المصانع والمؤسسات الإنتاجية على القطاعات الأخر، ففي هذه الأخيرة لا يوجد هامش من العمولة للطرف المشتري، في حين أن أي شراء من الخارج سيكون مفتوحاً لإضافة هامش من العمولة، الأمر الأخطر من ذلك أن اشتراط الحصول على عمولة من الفاسدين، أدى إلى تلكؤ المئات من المشروعات الخدمية والإنتاجية، والتي كان نتيجتها هدر المليارات من الدولارات، وفي مجالات المقاولات، فإن استيفاء عمولة

(1) المصدر السابق.

يجعل الإحالة تتم بسعر مرتفع جداً، إذ يكون هامش ربح المقاول عالياً جداً، الأمر الذي يشجع المقاولين والمتعهدين على بيع المقاولة، أو عقد التجهيز إلى مقاول، أو متعهد ثانوي ومنه لثالث وربما رابع، حتى تصل إلى مقاولين أو متعهدين يعجزون عن التنفيذ، وهنا لا تستطيع الجهة الحكومية ملاحقة المقاول الأخير، كونه لم يوقع عقد الإحالة مع الجهة التي أحالت العقد، وهذا ما يفسر أن عدد المشاريع المتلكئة بالبصرة لوحدها بلغ (233) مشروعاً، منها مشاريع الماء في المحافظة التي تقدر قيمته بنحو (600) مليون دولار.

5. تقاسم إيرادات الجمارك والضرائب المباشرة

يقف الفساد حجر عثرة أمام استفادة الدولة من الإيرادات المالية المتحققة من تطبيق قانون التعريفة الجمركية، الذي اضطرت الحكومة إلى تنفيذه، بهدف تقليل نسبة العجز المالي في الموازنة العامة، إذ أعلنت هيأة الجمارك العامة، حصولها على (400) مليار دينار (306.5 ملايين دولار) في ستة أشهر من العام 2016، هذا المبلغ الضئيل بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه الحال، يُؤشر لحجم الفساد في الجهاز الضريبي العراقي، فنسبة الضريبة الجمركية لا تقل عن 10 %، وقبالة هذه النسبة، بلغت استيرادات القطاع الخاص في ضوء مبيعات البنك المركزي العراقي من الحوالات الخارجية والاعتمادات، ما لا يقل عن (30) مليار دولار في العام 2016، الأمر الذي يستوجب أن تصل قيمة الإيرادات الجمركية إلى (1.5) مليار دولار في ستة الأشهر الأولى من العام، في حين أنها لم تتجاوز مبلغ (306) مليون دولار، وهذا يعني أن حجم الفساد في الجمارك، وحدها يتجاوز المليارين ونصف المليار سنوياً.

6- بيع العملات الأجنبية وشراؤها

اعتمد هذا النوع على فساد أجهزة حكومية متعددة، وقبل أن يباشر البنك المركزي إجراءاته الجديدة في بيع العملة الأجنبية للمصارف، كانت إجراءاته التي يتخذها للحيلولة من دون غسيل الأموال وتهريبها بحد ذاتها سببًا يجعل سعر بيع الدولار للمصارف أقل كثيرًا من سعره في السوق الموازي، الأمر الذي أدى إلى مضاربة قوية على شراء العملة وبيعها، وحرمان المستوردين من الانتفاع بسعر الدولار المنخفض في البنك، فشرط الحصول على التصريح الجمركي، كان يتم اختراقه بتصاريح مزورة تصدر عن الجمارك، أما شرط تصديق الفاتورة وشرط شهادة المنشأ، فكانت تتم بدفع رشاوى لبعض الموظفين في القنصليات العراقية في

الخارج، كما أن هناك من قام بتأسيس مصارف كارتونية، ليس لها وجود حقيقي؛ للحصول على حصة من العملة الأجنبية التي كانت تُباع للمصارف.

بوابة الفصل السياسي

تعد بوابة الفصل السياسي من أوسع أبواب الفساد والافتراءات، فهناك من فصلوا من الوظيفة، أو اضطروا لتركها؛ بسبب الاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي، الذي مارسه النظام السابق ضدهم، وهناك السجناء السياسيين والشهداء، الذين استشهدوا في سجون النظام السابق، وهم محل تقديس وتكريم وتبجيل، لكن الملاحظ بأن الأعداد الذين التحقوا بهذا الركب فاق كل التصورات، بل حولت العراق إلى مفصولين ومعارضين وسجناء وشهداء سياسيين، وهذا يضر بمكانة الشهداء والسجناء السياسيين، قبل أن يكون بوابة للفساد المالي والإداري، وباباً لتبذير الأموال والسحت الحرام.

الفصل الرابع

مؤشرات الفساد في العراق

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق قديمة إلا أنه استشرى بشكل ملفت للنظر بعد عام 2003 حتى أصبح ثقافة، وأصبح كل من يتصدى لأي منصب أو مسؤولية يتهم بالفساد، ولاشك أنه لا يمكن بناء الدولة مهما تعددت، وتوفرت أسس قيامها من دون القضاء على الفساد بشتى أنواعه، لكن المسألة أصعب مما يتصور بعضهم، فما عاد الفساد يتمثل بالرشاوى والمحسوبية والمحاصصة، بل أصبح فساداً مشرعناً في ضوء أنظمة وقوانين، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فالوضع يحتاج لمراجعة موضوعية ومعالجة جدية لمجمل القرارات والقوانين والأنظمة التي شرعت بعد عام 2003، فهذا يصطدم بالمصالح الشخصية والمعنوية للذين شرعوا تلك القوانين.

مؤشر انتشار الرشوة في العراق:

تمثل الرشوة في أبسط صورها انحراف الإنسان عن وضعه الطبيعي، وهي نوع من اتجار الموظف أياً كان منصبه بوظيفته أو منصبه، مما يشكل خللاً كبيراً في القيم والمبادئ، من ثم حالة من عدم الثقة بين المواطن والحكومة؛ لأن مؤسسات الدولة تتحول إلى أماكن لجني المال[1].

ويلحظ في الجدول (18) أن مؤشر الرشوة اتخذ منحاً تصاعدياً، إذ بلغت نسبته عام 2011 حوالي (8 %)، ثم أخذ بالارتفاع ليصل إلى (73 %) عام 2015، وبلغ أقصى حد له عام 2017، ليستقر عند (79 %)، وهو أمر يؤشر لاتجاه خطير جداً، يُهيأ لمفهوم ثقافة الفساد، كما أن هذا الاتجاه يشير إلى ضعف واضح في أجهزة الرقابة.

(1) نشأت احمد نصيف، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد33، المجلد الأول، 2014.

الجدول (18): نسبة الرشاوى في العراق للمدة 2011-2017

السنة	نسبة الرشاوى %
2011	8
2015	73
2017	79

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019.

الشكل (6): نسبة الرشاوى في العراق للمدة 2011-2017

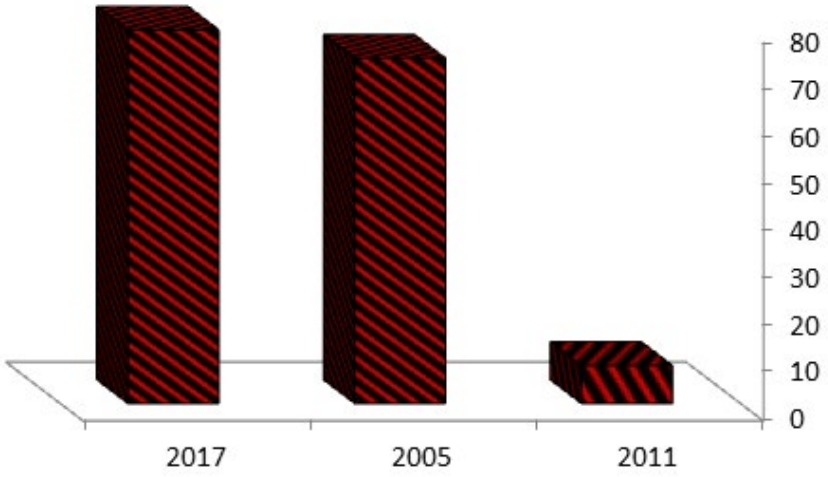

المصدر: الجدول (17)

والجدول (18) يوضح نسب الفساد في مؤسسات الدولة، ومنه تتضح نسب الفساد العالية في السلطة التشريعية والتنفيذية، وعلى الرغم من انخفاض هذه الأرقام عام 2017 إلا أنها مازالت تشكل تهديداً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية، ومازالت دون مستوى الطموح.

الجدول (19): نسب الفساد في السلطات الثلاث للمدة 2011-2017

السنة	نسبة الفساد في السلطة التنفيذية	نسبة الفساد في السلطة التشريعية	نسبة الفساد في السلطة القضائية
2011	48	54	41
2005	34	33	27
2017	27	35	21

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019.

ويبدو أن خطورة الأرقام التي ترد في حقل السلطة القضائية، هي الأخطر والأكثر ضرراً، لأن هذه السلطة هي الرقيب على بقية السلطات، وهو أمر ربما يعزوه الباحث إلى استقلالية هذه السلطة، وربما يعد بعض العاملين في مجال القضاء أنفسهم عاملين لدى الدولة، وهو أمر يحمل بين طياته خطراً كبيراً، لذلك يلحظ تكالب الأحزاب السياسية والتيارات الحاكمة للسيطرة على مفاصل هذه السلطة.

فساد المؤسسات غير الرسمية في العراق

بلغت نسبة إسهام الأحزاب السياسية في الفساد المالي والإداري حوالي (61%) من إجمالي الفساد عام 2017، وهو أمر ينمُّ عن تكالب تلك الأحزاب؛ لتوظيف كل طاقاتها لزيادة وارداتها المالية؛ بغية الاستفادة منها في مجال الانتخابات والدعاية، فضلاً عن المصالح الشخصية لأفرادها، وهذا الجانب يرتبط بإصرار الكتل على المحاصصة والحصول على وزارات معينة؛ بهدف توظيفها لخدمة الحزب أو الحركة أو التيار، باستغلال العقود والمزايدات وتوظيف منتسبيها، وغير ذلك من مصالح وتوجهات تتنافى مع قيم العدالة.

أما القطاع الخاص فقد بلغت نسبة الفساد فيه 26%، وهي نسبة تُشير إلى عدم استقلالية القطاع الخاص، فهناك رشاوى تُقدم للقطاع الحكومي، أو للمؤسسات الحكومية؛ بغية الحصول على بعض المغانم والامتيازات، أما وسائل الإعلام فقد جاءت بأقل النسب (13%)، إذا علمنا بأن هناك نسبة كبيرة من وسائل الإعلام تابعة للأحزاب الحاكمة، وتُسهم بشكل أو بآخر في تشويه الحقيقة، وتلميع صور أجندتها.

الجدول (20): الفساد في المؤسسات غير الرسمية

الجهة	نسبة الفساد
الأحزاب	61
القطاع الخاص	26
وسائل الإعلام	13

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019.

إن حجم الفساد وأشكاله وأنواعه ليس حالة عرضية، قابلة للانقضاء بعد زوال مسبباتها، بل هي مشكلة قابلة للتمدد والانتشار، واكتشاف طرائق وأساليب جديدة لتنتشر في جسد السلطة، وهذا الشيء يُسهم في تقليل هيبة الدولة واحترام قوانينها، الأمر الذي يؤثر في سياسة الدولة الخارجية والداخلية ويقلل من الاستثمار بشكل كبير.

مؤشرات الفساد:

إن مؤشرات الفساد تظل واضحة المعالم، تنتشر وتتفشى داخل المجتمع، ويتجسد ظهورها بصيغ وهيئات مختلفة، تتمثل في:

- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع، وربما يتفاجأ بعضهم بأن جاره أو قريبه، الذي كان يعمل في جهة ما ابتاع مسكناً أو عمارة بأكثر من مليار دينار بمدة قصيرة، على الرغم من محدودية دخله، وهو أمر ينمُّ عن عدم وجود مساءلة حقيقية.
- شيوع ظاهرة الرشوة في المعاملات والمراجعات وتولي المناصب، وربما باتت الحالة مستساغة لدى المراجعين لأغلب دوائر الدولة ومن دونها يتعرض المراجع لأنواع الابتزاز والتأخير والعرقلة.
- المحسوبية والولاء لذوي القربى في شَغلِ الوظائف والمناصب، عوضاً عن الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة، وهذا يتجلى بوضوح في تبوّء أقارب الوزراء والنواب للمناصب العليا في وزارات أقاربهم، أو الوزارات الأخر بالاتفاق بين الوزراء.
- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف، فأية دراسة لأعداد الموظفين في أية دائرة، يُلحظ بأن أغلب موظفيها من أقارب رئيس الدائرة، أو من عشيرته.

- ضعف الرقابة (أجهزة، وأداء، وفاعلية)، أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.
- الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.
- الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.
- بيع الممتلكات العامة؛ لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.
- انتشار ظاهرة الابتزاز، متمثلة في التعقيدات الإجرائية والروتين، الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد.

ويُعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد؛ نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية، بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة؛ من أجل تحقيق مصالح فردية أو جماعية، على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، يُلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة.

أعلن رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي في عام 2019، عن فقدان العراق 450 مليار دولار؛ نتيجة الفساد من أصل (850) مليار دولار، أُقرَّت كموازنات للبلاد، وقد ذكر بعضهم بأن أبرز قضايا الفساد التي شهدها العراق، وأسهمت في ضياع مئات مليارات العراق في حقبته السياسية الجديدة بعد عام 2003 هي كالآتي[1]:

1. أجهزة كشف المتفجرات

استورد العراق في العام 2007 نحو (6000) جهاز كشف عن المتفجرات، كانت قيمة الصفقة (200) مليون دولار، بعد سنوات نشر الإعلام الأمريكي تقريراً ذكر فيه، أن هذه الأجهزة مزورة ولا تكشف عن المتفجرات. في العام 2010 منعت بريطانيا تصدير تلك الأجهزة، وألقت القبض على مدير الشركة المصنعة لتلك الأجهزة، وتبين أنها أجهزة فاشلة مزيفة، لم تؤد دورها تسببت بمقتل الآلاف من العراقيين.

2. مزاد العملة

تتحدث البيانات الرسمية عن قيام البنك المركزي العراقي ببيع قرابة (500) مليار دولار، في مزاده لبيع العملة منذ استحداثه، إذ كان مصير ثمانين بالمائة من تلك المبالغ خارج

(1) أحمد هادي سلمان ولهيب توما، مصدر سبق ذكره.

العراق، وسيطرت جهات غسيل الأموال في العراق على مبيعات الدولار اليومية للبنك المركزي، واستند هذا الاحتيال على الفرق بين سعر الصرف الثابت، الذي يقدمه البنك المركزي (المرتبط بالدولار)، وسعر السوق المتذبذب والذي غالباً ما يكون أعلى بكثير، وقد أدرك القائمون على غسيل الأموال أنه في حالة تزوير صفقة استيراد، يمكنهم بعد ذلك إعادة بيع الأموال التي حصلوا عليها من البنك المركزي، وتحقيق ربح فوري من فرق السعر، وبمجرد أن أدرك الفاسدون حجم الأموال التي سيتم جنيها سيطروا على حق الوصول إلى المزاد، أما الشركات البسيطة والبنوك التي ترغب في القيام بالواردات أو الإقراض المشروعة، فقد تم طردها؛ لإخفاء هذا الاستحواذ[1]، وفي منتصف آيار (مايو) 2020، سجل الموقع الإلكتروني للبنك المركزي مبيعات بالدولار تجاوزت 200 مليون دولار، أي أكثر من مليار دولار في أسبوع واحد، من المفترض أن تدفع جميعها قبالة الواردات، في ذلك الوقت كانت جائحة كورونا توقف عجلة الاقتصاد العراقي، وقد تكون بعض هذه الواردات مشروعة، لكن الأرقام تُشير إلى استمرار غسيل الاموال على نطاق واسع، ومن العلامات الصارخة الأخر للاحتيال إجمالي، المبلغ اليومي للعملة التي يبيعها البنك المركزي لمكاتب الصرافة العراقية، والتي من المفترض أن يستخدمها العراقيون المسافرون إلى الخارج فقط[2].

3. الموظفون الفضائيون

في الثلاثين من أيلول عام 2014، كشف أعلى مسؤول في السلطة التنفيذية، عن اكتشاف خمسين ألف موظف فضائي في وزارة الدفاع، يستلمون رواتب بأسماء وهمية، وبغض النظر عن الرقم المعلن، فإنه يشير إلى وجود هكذا حالة، كونه صادراً من أعلى السلطات، وأن هناك كثيراً من الأدلة الميدانية التي تؤكد وجود هكذا حالات.

4. صفقات الأسلحة

بحسب بعض المتخصصين، فقد خسر العراق مليارات الدولارات بصفقات تسليح مع روسيا وأمريكا، بلغت قيمتها مائة وخمسين مليار دولار، ذهبت نسبة كبيرة من هذه الأموال إلى جيوب القائمين على الصفقات، مقابل رداءة نوعية تلك الصفقات، وتفضيل جهة على

(1) روبرت وورث، الدولة اللصوصية في العراق: نظرة من الداخل، مجلة نيويورك تايمز، ترجمة فسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، 2020، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص17.

أخرى، وقد شهد عام 2008، تعاقد العراق على شراء ستة طائرات كندية من طراز (CS300)، بأسعار مضاعفة، تفوق قيمتها الحقيقية بـ (277) مليون دولار، وعزمت الحكومة العراقية بعد ذلك بيعها إلى شركة كندية، بقيمة تقل عن سعرها بـ 70 %.

5. فساد المسؤولين الكبار

هناك كثير من الوزراء ومن هم بمرتبتهم، متهمون بقضايا فساد مالي وإداري، وهذا ما كشفت عنه هيأة النزاهة المرتبطة بالبرلمان العراقي.

6. هياكل المدارس

منحت إحدى الشركات الإيرانية عام 2008 مشروع إنشاء (200) مدرسة من هياكل حديدية، بتكلفة تبلغ (280) مليار دينار (232.7 مليون دولار)، إلا أنه لم يتم تنفيذ المشروع حتى الآن، بسبب خلافاتها على الأموال مع المقاولين العراقيين، الذين وصل عددهم إلى (18) مقاولاً، هرب غالبيتهم إلى خارج البلاد.

7. أموال قطاع الكهرباء

يُقدر حجم ما تم إنفاقه على قطاع الكهرباء في العراق، منذ عام 2006 حتى عام 2018، بـ (28) مليار دولار، في تقرير رسمي لهيأة النزاهة العراقية، في حين يُعاني العراقيون من ساعات انقطاع تصل أحيانًا إلى 18 ساعة يوميًا.

8. خسائر سيطرة تنظيم داعش الإرهابي

يُعد هذا الملف من أخطر ملفات الفساد السياسية والمالية وأهمها، التي شهدها العراق فقد قدر رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي، كلفة 3 سنوات من سيطرة تنظيم داعش على مساحات شاسعة في العراق، بأكثر من (100) مليار دولار، في حين ما زالت السلطات تعطّل ملف التحقيق بسقوط الموصل، على الرغم من صدور تقرير نهائي عن لجنة كلّفها البرلمان في التحقيق.

وقد استولى هذا التنظيم على (121) فرعاً مصرفيًا حكومياً، وفرعاً خاصاً في محافظات: نينوى، كركوك، صلاح الدين، والأنبار، إبان سيطرته على تلك المحافظات في 2014، إذ استحوذ على نحو مليار دولار، كما تقدر الأموال التي حصل عليها التنظيم ببيعه النفط بنحو ملياري دولار سنويًا.

الخسائر المادية للمدة 2015-2018

تشير تقديرات وزارة التخطيط بأن مجموع التكلفة الكلية للوحدات الاقتصادية المتضررة: بسبب العمليات الإرهابية للمحافظات التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية، قد بلغت (75,306) تريليون دينار لقطاعات مختلفة، وأن القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع الكهرباء، وبواقع (9,586) تريليون دينار، يليه قطاع النفط والغاز والذي بلغ (6,145) تريليون دينار، ثم قطاع الصناعة التحويلية وقد بلغ (5,477) تريليون دينار، كونها من القطاعات الموفورة برأس المال، والتي تخدم كثيراً من المحافظات. ومن الجدير بالذكر أن مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة في الوزارات أو الجهات غير مرتبطة بوزارة، قد بلغ (20,514) تريليون دينار، وقطاع المباني السكنية قد بلغ (18,746) تريليون دينار، انظر الجدول (21).

كما تشير بيانات الجدول (22) بأن الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين، كانت هي الأعلى بين المحافظات المشمولة بالمسح، وبواقع (13,821) تريليون دينار، تليها محافظة نينوى، بواقع (10,057) تريليون دينار، ثم محافظة الأنبار، وقد بلغت (9,529) تريليون دينار، وأن سبب كون محافظة صلاح الدين هي الأعلى بين المحافظات؛ وجود المصافي ومحطات الكهرباء فيها، إذ بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاعي الكهرباء والنفط والغاز في محافظة صلاح الدين (5,879,5,779) تريليون دينار.

الجدول (21): التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار) للقطاع والمحافظة بسبب العمليات الإرهابية

القطاع	نينوى	كركوك	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل	صلاح الدين	مجموع التكلفة الكلية (مليون دينار
قطاع الصناعة التحويلية	640,015	980	15,076	4,578,595	16,715	13,269	212,838	5,477,488
قطاع الاتصالات	292,548	9,156	3,886	58,200	4,987	11,001	14,921	394,699
قطاع التربية والتعليم	466,222	41,256	7,762	423,021	20,272	8,664	130,935	1,097,832
قطاع النفط والغاز	112,964	138	47,504	148916	56,782	0	5,779,011	6,145,315
قطاع الأبنية الحكومية	978,999	52,338	56,014	823,836	163,181	48,342	789,421	2,912,131
قطاع الماء والصرف	2,722,911	156,504	20,569	45,456	181,400	52,048	359,421	3,537,935
قطاع الكهرباء	1,030,157	138,747	209,868	1,815,712	366,928	145,813	5,878,768	9,585,993
قطاع الصحة	1,534,409	1,608	16,326	395,999	0	2,972	274,869	2,226,183
قطاع الموارد المائية	128,603	79,032	7,472	144,532	5032	410	138,053	503,134
قطاع النقل	1,607,949	72,328	338,337	534,780	66871	44,389	105,383	2,770,037
قطاع الثقافة	107,633	0	26,565	24,308	0	1,900	290	160,696
قطاع الزراعة	29,845	7,894	25,936	388,036	12,089	12,995	59,025	535,820
قطاع التجارة	404,823	0	0	146,486	67,455	0	78,908	697,672
قطاع البيئة	0	0	125	840	0	0	0	695
الإجمالي	10,057,079	559,981	775,440	9,528,717	961,712	341,803	13,821,168	36,045,899
الجهات غير مرتبطة بوزارة								20,514,930
قطاع المباني السكنية	8,001,015	1,354,509	1,399,598	3,592,146	337,569	279,834	3,781,259	18,745,930
الإجمالي	10,057,079	559,981	775,440	9,528,717	961,712	341,803	13,821,168	75,306,264

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصائيات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح الأضرار للأنشطة الاقتصادية وحصرها وتقييمها؛ نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، جدول رقم (3)، ص25.

أظهرت النتائج بأن القيمة التقديرية لإجمالي أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص في المحافظات السبعة المشمولة بمسح الأضرار، قد بلغت (18,7) تريليون دينار، إذ كانت القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية في المنطقة الحضرية (10) تريليون دينار، وقد شكّلت نسبة (53,4 %)، أما في المنطقة الريفية فإن القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية، كانت بحدود (8,7) تريليون دينار وبواقع (46,6 %).

الجدول (22) قيمة الأضرار للمساكن للمحافظة والبيئة؛ بسبب العمليات الإرهابية

المحافظة	حضر (نسمة)	ريف (نسمة)	المجموع	حضر %	ريف %	المجموع %
نينوى	5,785,068	2,215,947	8,001,015	57,3	25.3	42,7
كركوك	254,915	1,099,594	1,354,509	2,5	12,6	7,2
ديالى	277,954	1,121,644	1,399,598	2,8	12,8	7,5
الأنبار	2,269,722	1,322,424	3,592,146	22,7	15,1	19,2
بغداد	20,433	317,136	337,569	0,2	3,6	1,8
بابل	34,241	245,593	279,834	0,3	2,8	1,5
صلاح الدين	1,359,749	2,421,510	3,781,259	13,9	27,7	20,2
المجموع	10,002,082	8,743,848	18,745,930	53,4	46,6	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح الأضرار للأنشطة الاقتصادية وحصرها وتقييمها؛ نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، جدول رقم (21)، ص21.

كما أظهرت النتائج في الجدول نفسه بأن المباني السكنية في محافظة نينوى، قد تعرضت إلى أضرار أكثر من بقية المحافظات، بواقع (8) تريليون دينار، وقد شكلت نسبة (42,7 %) من قيمة الأضرار تليها محافظة صلاح الدين بقيمة أضرار بلغت (3,8) تريليون دينار وبواقع (20,2 %) من قيمة الأضرار، ثم محافظة الأنبار بقيمة أضرار بلغت (3,6) تريليون دينار وبواقع (19,2 %) من قيمة الأضرار.

كما يوضح الجدول أيضاً بأن أعلى قيمة أضرار للمباني السكنية في البيئة الحضرية، كانت في محافظة نينوى، إذ بلغت (5,8) تريليون دينار، وقد شكلت نسبة (57,8 %) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية، تليها محافظة الأنبار بقيمة ضرر قدره (2,3) تريليون دينار، بواقع (22,7 %) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية، ثم محافظة صلاح الدين، بقيمة ضرر بلغت (1,4) تريليون دينار، بواقع (13,6 %) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية.

9. منح الرتب العسكرية

من المصطلحات التي تداولت في العراق بعد عام 2003، (الضابط الدمج)، إذ يُطلق المصطلح على الضباط الذين تم دمجهم مع القوات الأمنية، من دون أن يتدرجوا عبر الكلية العسكرية، أو نيلهم شهادة دراسية، إذ تمكن بعضهم من الحصول على رتب عسكرية عالية من دون وجه حق، وكان بالإمكان مكافأة هؤلاء بأي نوع من المكافآت، لكن مسألة منحهم رتب عسكرية عالية أمر يخل بالمهنة.

10. الاستيلاء على عقارات الدولة

بعد عام 2003، استولت بعض الشخصيات والجهات والأحزاب على أراضٍ ومقار وبنايات، تعود ملكيتها إلى الدولة، في أغلب مناطق العاصمة والمحافظات، ويُقدّر ثمن بعض هذه البنايات بأكثر من مليون دولار، في حين لم تستطع الجهات المسؤولة عن هذه العقارات، الانتفاع منها أو انتزاعها من المسيطرين عليها، وكان بالإمكان أن توجه تلك البنايات والمساحات لخدمة المواطن وتوسيع الحيز الحضري للمدن التي تعاني من الضيق وقلة الفضاءات، كما يمكن استغلال تلك البنايات لزيادة الدخل القومي للدولة.

تسيطر هذه الجهات على مئات العقارات والبنايات والمواقع في العاصمة بغداد وباقي المحافظات العراقية والمناطق الإستراتيجية والصناعية والتجارية والخدمية، وعلى المئات من البنايات والقصور والأماكن السياحية، التي كانت تعود للنظام السابق والمسؤولين فيه، وقد صدرت كثير من الأوامر الديوانية الخاصة، بتشكيل لجان لإزالة التجاوزات على عقارات وبنايات الدولة، لكن كل هذه القرارات لم تترجم إلى واقع ملموس؛ بسبب سطوة الحركات التي تشغل هذه البنايات والعقارات وقد قدر مدير عقارات الدولة حالات التجاوز بأربعة آلاف حالة في بغداد فقط، وتصل إلى أكثر من 100 ألف حالة تجاوز سكني وزراعي وصناعي وتجاري في عموم البلاد، ومعظم المتجاوزين عليها هم من المتنفذين وبعض الأحزاب وأعضاء مجلس النواب.

وقد لا يخفى على المتابع للشأن المالي في العراق الأهمية الاقتصادية، التي تمثلها واردات هذه العقارات في رفد الموازنة الحكومية بالأموال اللازمة، وبشكل يخفف من حجم الاتكال المفرط على الواردات النفطية، كما تُمثل هذه الواردات في حالة استيفائها من شاغلين هذه العقارات، فرصة لمزيد من الخدمات العامة التي تلكأت، وتوقف العمل بها؛ بحجة النقص

في التخصيصات المالية، وعجز الإيرادات العامة المتمثلة بواردات النفط على الإيفاء بكل الالتزامات المالية المطلوبة.

ويمكن تقسيم العقارات المتجاوز عليها على ثلاث أقسام رئيسة:

1 ـ العقارات ذات القيمة العالية، التي قد تصل قيمة العقار الواحد منها لأكثر من عشرة ملايين دولار، مثل القصور الرئاسية ودور الضيافة والمراكز الحكومية وما سواها.

2 ـ البنايات الحكومية التابعة لمؤسسات الدولة، والتي تم شغلها والاستيلاء عليها من بعض الأحزاب السياسية والشخصيات المتنفذة.

3 ـ العقارات والبنايات التي تم شراؤها من بعض الأحزاب والحركات والتيارات والمتنفذين بأسعار بخسة، لا تعادل سعرها الحقيقي.

إن الأقسام الثلاثة أعلاه تمثل صور التجاوزات على عقارات الدولة، والتي تبنت كل الحكومات تشكيل لجان، وإصدار قرارات بإحصاء التجاوزات ورفعها عنها من دون أن يتكلل هذا المجهود بالنجاح، لأن معظم العقارات ذات القيمة العالية، وقعت تحت سيطرة الأحزاب السياسية المتنفذة، التي تمثل على أرض الواقع قوة سياسية ذات نفوذ اجتماعي وعسكري، في بعض الحالات يصعب السيطرة عليها والحد من نفوذها، ويمكن أن تشكل بدورها حائط صد أمام الإرادة الحكومية والشرعية، بما تملكه من مفاتيح الإرادة السياسية الواقعية.

ولعل خير مثال على صعوبة تنفيذ قرار إزالة التجاوز ما ذكره السيد مدير دائرة عقارات الدولة بشأن العقارات في المنطقة الخضراء، إذ شدد في تصريحه الصحفي بأن «العقارات التي تم بيعها فيها، بلغ عددها (49) عقاراً فقط، وكان ذلك في العام 2014 بقرار من مجلس الوزراء، لكن أوقف القرار[1].

11. موارد الوزارات

اعتمدت أغلب أحزاب الدولة في تمويل مشاريعها، على موارد الوزارات التي يسيطر عليها مسؤولون ينتمون إلى تلك الأحزاب، إذ تخصص غالبية موارد الوزارات ومخصصاتها لتمويل تلك المشاريع والحملات الانتخابية، ودفع رواتب العاملين في مؤسسات الحزب،

(1) شبكة النبأ المعلوماتية، 2020.

https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/20594

خاصة المؤسسات الإعلامية، إن دراسة بسيطة لكادر أية وزارة يلحظ بأن أغلب الموظفين، الذين تم تعيينهم بعد عام 2003، يعودون للاتجاه أو حزب الوزير الذي استلم الوزارة نفسه.

12. رواتب المسؤولين

تفوق رواتب المسؤولين ومخصصاتهم والحمايات في العراق، بشكل كبير مستوى رواتب المسؤولين في دول المنطقة ودول الشرق الأوسط، إذ كلفت تلك الرواتب ملايين الدولارات، وأثقلت كاهل الدولة العراقية، طيلة السنوات السابقة، وبلغت أعداد الحمايات أرقاماً خيالية، وهذه الكلفة من النوع التراكمي، إذ تتجدد التكاليف كل أربع سنوات.

13. تهريب النفط

حصة الفساد الكبرى كانت من نصيب عمليات تهريب النفط، التي كلفت العراق أكثر من (90) مليار دولار في خمسة أعوام، ذهبت إلى جهات وشخصيات نافذة في الحكومة، أما عدم السيطرة على نفط الإقليم فهو هدر اقتصادي واضح.

ويُعد ملف الفساد الإداري والمالي في العراق، أحد كبرى الأزمات التي تواجهها الحكومات العراقية، إذ قالت منظمة الشفافية العالمية في تقرير لها: إن العراق يقبع في المرتبة السادسة عربيًا، والـ (13) عالميًا، بـ (168) نقطة في أكثر دول العالم فسادًا متقدمًا على فنزويلا وبورندي، في حين جاءت الصومال وسوريا وجنوب السودان واليمن وكوريا الشمالية والسودان بالمراتب الأعلى بالفساد.

14- **الفصل السياسي**

إن صدور القرار رقم (27) من مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 كانون الأول 2005، بتشريع القانون رقم 24 لسنة 2005 (قانون إعادة المفصولين السياسيين)، أدى إلى إعادة الموظفين ممن تركوا الوظيفة كافة، لأي سبب.

إن أكثر الحالات انطباقاً على الذين تم إعادتهم إلى الخدمة، كان من ضمن عنوان فصل من الوظيفة لأسباب عرقية أو منتمياً إلى حزب سياسي غير موال للسلطة، أو وجود قرابة لحد الدرجة الرابعة مع المحكومين أو المعدومين، والملفت للنظر بأن إثبات ذلك يكون باليمين من شاهدين، وهو أمر فتح أبواب التزوير والادعاء على مصراعيه، ويبلغ عدد هؤلاء (99612) يستلمون شهرياً مليار دولار

وقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء التعليمات رقم 1 لسنة 2006؛ لتسهيل تنفيذ القانون رقم (24) لسنة 2005، وتميز هذا القانون بـالمرونة والمطاطية في تنفيذه باعتماد شهادة الشهود مثلاً على واقعة الضرر؛ إذ أشار في المادة (4/أ) إلى شمول الشخص الذي تنطبق عليه إحدى الحالات الآتية، بأحكام القانون رقم 24 لسنة 2005:

1. ترك الوظيفة بسبب الهجرة، أو التهجير قسراً.
2. أُعتقل، أو حُجز، أو تم توقيفه، أو حُبس، أو سجن لباعث سياسي.
3. اضطر لترك الدراسة في المعاهد والكليات العراقية، ولم يعين لأسباب سياسية.
4. عُيّن لإحدى الوظائف، ولم يباشر فيها لأسباب سياسية.
5. أُحيل على التقاعد؛ لأسباب سياسية قبل بلوغه سن التقاعد.
6. ترك الوظيفة، أو أُستقيل لأسباب سياسية.
7. أسقطت عنه الجنسية العراقية؛ لأسباب سياسية.
8. فُصل من الوظيفة لأسباب عرقية أو مذهبية، أو كان منتمياً أو مرتبطاً بحركات وأحزاب سياسية، أو لوجود صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأشخاص لهم علاقة بتلك الحركات، أو حكم عليهم لتلك الأسباب.

تميز هذا القانون بـ:

1. المرونة والمطاطية في تنفيذه، باعتماد شهادة الشهود مثلاً على واقعة الضرر.
2. إلغاء شرط القسر في ترك الوظيفة.
3. إلغاء شرط صدور الأحكام بعد مباشرة الموظف بالوظيفة وشموله بها، حتى وإن لم يكن مولود ساعة إصدار الحكم على القريب حتى الدرجة الرابعة.
4. اعتماد تأييد السفر (في متن الجواز) كحالة هجرة من وزارة الهجرة والمهجرين، والتي كانت متساهلة في منحها لمن يريد، في بداية تنفيذ القانون والذي ترك العراق لغرض العمل في دولة أخرى، واستفاد مادياً بالقياس إلى الموظفين في الداخل، الذين كانوا يتقاضون رواتب ضئيلة وعُدَّ بذلك من المهجرين، واحتسبت له فترة الترك خدمة، وتبعها مبالغ مالية تعويض عن فترة الترك.

5. إلغاء شرط صدور الأحكام على الأقارب، وترك الوظيفة للموظف (بفترة قصيرة)، وجعلها محصورة بين 17 تموز1978 إلى 8 نيسان 2003.

إن نسبه الضرر السياسي، لمن احتسبت لهم الخدمة بسبب الفصل لأسباب عرقية وصلة القرابة، كان نسبة (57 %)، والأسباب السياسية نسبة (20 %)، ونسبة (10 %) الهجرة والتهجير القسري واللجوء السياسي، إما بقية أنواع الضرر، فتبلغ كل واحدة نسبة (3.33 %)، فضلاً عن أن هناك بحدود (15) طلباً، قد أعيدوا إلى الخدمة، واحتسبت لهم فترة الترك؛ لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد مباشرة من قبل الوزارة.

الفساد وهشاشة الدولة في العراق

الدول الهشة أو الفاشلة، هي مؤسسة سياسية واقتصادية واجتماعية مفككة يسودها الفساد، تمتاز بانعدام الخدمات وهجرة كفاءاتها، وتدخل الدول الأُخَرْ في شؤونها، وهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد عانت وما زالت تعاني لمدد طويلة من الاضطرابات السياسية، والمشاكل الاجتماعية، وتمتاز بضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية، وعدم القدرة على توفير احتياجات الخدمات العامة، وضعف المصداقية، وضعف القدرة على ضبط أوضاعها.

وتكون الدول الهشة غير قادرة على مواكبة تطلعات مواطنيها، أو التعامل مع التغيرات التي تطرأ على توقعات المواطنين واستيعابها في العملية السياسية، وهكذا فإن الهشاشة تنجم عن اختلال كبير في التوازن في علاقات الدولة مع المجتمع، ولها أسباب كامنة متعددة (مزمنة وخطيرة)، ويمكن أن تخلف عواقب وخيمة، ولعل أبرزها مدعاة للقلق، هو قابلية التأثر بالنزاعات الداخلية، والعجز عن التغلب على الكوارث الإنسانية وازدياد فرص انهيارها، ويُعد مؤشر الدولة الهشة من المؤشرات المهمة، والذي يوضح الأوضاع العامة في البلد، ويعتمد في بنيته على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة في مؤشر عام واحد، ويُبنى على 12 مؤشرٍ قطاعي مستخلص من أكثر من 100 مؤشر فرعي، معتمدة على وثائق وتقارير ودراسات، بالاستناد إلى مجموعة من المعايير، تقيس هذه المؤشرات درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس في أداء وظائفها الأساسية، وتتراوح درجة المؤشر بين (0) وهي الأكثر استقراراً، و(120) الأكثر هشاشة، وتُصنف هذه المؤشرات في 5 مجموعات، وأغلب مؤشرات الهشاشة يكون للفساد تأثير مباشر، أو غير مباشر فيها.

مؤشرات الدولة الهشة (الفاشلة)

1-مؤشرات التماسك:

أ-قوة الدولة.

ب-تماسك المجتمع.

ج-درجة ثقة المواطن.

2-مؤشرات الاقتصاد:

أ- الانحدار الاقتصادي في ضوء مؤشراته.

ب- انعدام العدالة.

ج- هجرة الكفاءات.

3. مؤشرات اجتماعية:

أ-النمو السكاني.

ب- وجود لاجئين.

3-مؤشرات تتعلق بالتدخل الخارجي:

أ- التدخل في الشؤون الخارجية.

ب-القروض الأجنبية.

ج- الاعتماد على الخارج.

وتتراوح درجة المؤشر بين (0) وهي الأكثر استقراراً، و(120) الأكثر هشاشة، وتُصنف هذه المؤشرات في 5 مجموعات.

وتُصنّف الدول إلى دول أكثر استقراراً ومستقرة، ولديها إنذار مرتفع ولديها إنذار، وقد احتل العراق المرتبتين الأخيرتين في هذا المؤشر، فالعراق على الرغم من مرور(18) سنة على تحوله من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، ما يزال يعاني من حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويواجه تحديات مواجهة الإرهاب والتطرف والنزاعات وغيرها، وقد أسفرت هذه الأوضاع عن تكاليف اقتصادية ضخمة وفادحة، وتراجع

حاد في المؤشرات الاقتصادية جميعها، من: (بطالة وفقر، وتفاقم أوضاع المالية العامة، وتراجع حاد في مؤشرات التنمية، وتخريب المؤسسات الاقتصادية).

وتمتاز الدولة في العراق بالضعف والهشاشة؛ لأسباب متعددة، أبرزها الفساد المالي والإداري، وما يترتب عليه من نتائج، فلا يمكن لدولة يداهمها الفساد بأن تكون قوية؛ لأن القوة سمة النظام السياسي والاجتماعي في مجتمع تتمكن فيه الدولة من الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك في قيم جوهرية، تكون سائدة بين الأفراد وعليه فإن استشراء الفساد الإداري.

الجدول (23): ترتيب العراق من ضمن الدول الهشة (الفاشلة)

السنة	الترتيب	نتيجة مؤشر الدولة الفاشلة	وضع الدولة
2005	4	163	إنذار مرتفع
2011	9	104	إنذار
2012	9	104	إنذار
2013	11	104	إنذار
2014	13	103	إنذار
2015	11	104	إنذار مرتفع
2016	11	104	إنذار مرتفع
2017	10	105	إنذار مرتفع
2018	11	102	إنذار مرتفع
2019	13	99	إنذار

THE FUND FOR PEACE FPP, FRAGILE STATES INDEX, Washington, D.C.,

الشكل (7): ترتيب العراق من ضمن الدول الهشة (الفاشلة)

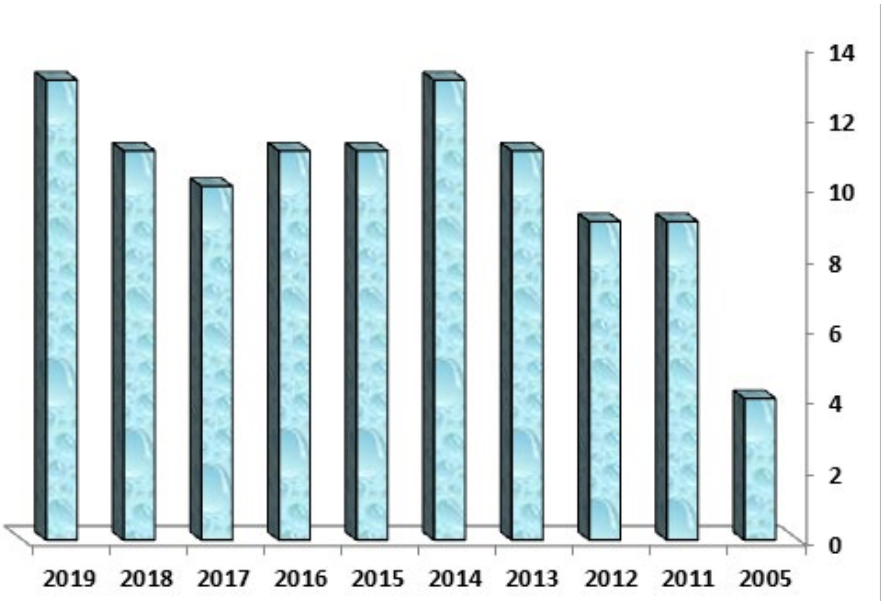

المصدر: بالاعتماد على الجدول (22)

الفصل الخامس

آثار الفساد، ونتائجه

أولاً: آثار الفساد (المالي والإداري) ونتائجه

لا يمكن أن يكون المجتمع الفاسد قوياً؛ لأن الدولة التي يداهمها الفساد تفتقر للقوة، فالقوة هي سمة النظام السياسي والاجتماعي في مجتمع تتمكن فيه الدولة من الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك، وعليه فإن استشراء الفساد الإداري يتمثل في عدم النزاهة، لاسيما عندما تبدأ وتيرة هذا المنحى في التصاعد السريع، ومن ثم يصبح الفساد ظاهرة اجتماعية رئيسة تمس المجتمع والدولة.

ومن الجدير بالذكر فأن ظاهرة الفساد وخاصة الإداري، لا تقتصر فيما تفرزه من سلبيات على قطاع معين في المجتمع، وعندما تمتد آثارها لتطال أفراد المجتمع وقطاعاته كافة، ولها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة؛ كونها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، كذلك فإنها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وتعمل على اعتياد الأفراد لممارسات يرفضها كل مجتمع يرمي المحافظة علي ما بُني عليه من قيم ومبادئ، فضلاً عن تأثيرها علي الحياة السياسية، إذ تختل قواعد اللعبة السياسية، وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رؤوس المال والرشوة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية

أثَّر الفساد على القطاعات المختلفة في البلد، وأدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتقليص المجالات التي توفر فرص العمل، فقد أشارت موازنة العام 2014 إلى أنه تم إنفاق (190) مليار دولار على ستة آلاف مشروع سابق غير مكتمل، أو متوقف، أو وهمي، وفي هذا المجال كان حجم الهدر منذ العام 2003، يقدر بنحو (300) مليار دولار، في القطاع الصناعي. وهناك

خمسون ألف مشروع صناعي في القطاع الخاص، (85%) منها كان متوقفاً، فضلاً عن وجود (250) مصنعاً تابعاً لوزارة الصناعة كان متوقفاً أيضاً، أو ذا إنتاج ضئيل جداً، وقد بلغت نسبة إسهام الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي 2%، على الرغم من أن نسبة إسهامها وصلت إلى 13.9% في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة التدهور الكبير في هذا القطاع[1]، وتتمثل أسباب تلكؤ النمو الاقتصادي، وإعاقة عجلة التنمية بما يأتي:

1 ـ الفشل في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة وآمنة، تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرة البطالة والفقر، لذا فمناخ الاستثمار في العراق سالبٌ، وتصنيفه تحت مستوى الاستثمار؛ بسبب اعتماده شبه الكلي على النفط والديون السيادية، والنظام المصرفي الضعيف والفساد[2].

2 ـ هدر الموارد؛ بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة؛ كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

3 ـ الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية؛ كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

4 ـ هجرة الكفاءات الاقتصادية؛ لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

5 ـ انهيار بعض مؤسسات الدولة، كالمصانع وتفاقم الأزمات الاقتصادية.

6 ـ الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة، أو على الأقل التوزيع غير العادل لها، أو تردي نوعيتها، أو صعوبة الحصول عليها من دون رشوة أو توسط.

7 ـ زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فإن انتشار الفساد في القطاع الخاص، يؤدي إلى زيادة كلفة العمل، أو المنتج التجاري بزيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص27.

(2) جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت لبنان، 2013، ص155-156.

8 ـ ضعف إمكانيات رؤوس الأموال وكفاءتها، إذ يمكن لأيٍ كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشاوى من دون أن يكون لدية الملاءة المالية، أو القدرة الاستثمارية المناسبة.

9 ـ الحد من المنافسة المشروعة بين أشخاص القطاع الخاص، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين (كالشركات)؛ لتفضيل من يتعامل مع المفسدين من دون منافسة حقيقية أو في ظل منافسة صورية.

10 ـعدم تحقيق النزاهة أدى إلى زعزعة الاستقرار الأمني في العراق، كما ولد بيئة سياسية غير مستقرة، لا تشجع المستثمر على المجازفة للاستثمار في البلاد، وهي واحدة من أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتزيد أهميتها عن العوامل الاقتصادية الأخر، فعوامل الاستقرار السياسي تبقى العنصر الأساس لعوامل جذب التمويل الخارجي.

ومن النتائج الاقتصادية لتفشي الفساد انتشار الفقر بأنواعه المختلفة، فضلاً عن ارتفاع مستويات الحرمان[1] التي طالت بشكل أشد المحافظات الجنوبية من العراق.

لقد أشارت الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء العراقي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بأن حوالي ثلاثة أشخاص من أصل عشرة عراقيين، يعيشون في حالة من الحرمان، أي أن إجمالي عدد المحرومين في العراق، يبلغ ما يقارب (9) ملايين شخص، يعيشون في(1.23) مليون أسرة، كما كشف التقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي WFP عن الأمن الغذائي، وظروف المعيشة في العراق، إلى أن حوالي (1.9) مليون إنسان عراقي يعاني من الحرمان الغذائي، أي ما يشكل نسبة (5.7 %) من السكان.

إن التباين الواضح في درجة الحرمان يقودنا إلى تقسيم المحافظات العراقية على ثلاثة مستويات نسبية، كما يظهر في الجدول (24)، والخريطة (5)، وهي كالآتي:

(1) يعد الحرمان من المفاهيم المعقدة لأنه يتضمن أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، تندرج جميعها تحت بعدين أساسين هما حرمان الدخل وعدم كفاية الموارد لتامين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعياً، والبعد الآخر هو حرمان القدرة وتدني مستوى فعالية الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية، الأمر الذي ينعكس على الفرد أو الأسرة في استهلاك أقل للمواد الغذائية وحالة صحية وتعليمية متدنية وظروف سكن سيئة وقلة في الدخل.

- المستوى الأول: (أكثر من 40%)، ويشمل المحافظات الأكثر حرماناً، وهي: ميسان والقادسية والمثنى وذي قار.
- المستوى الثاني: (40- 30%)، ويضم المحافظات متوسطة الحرمان، وهي: واسط وبابل ودهوك ونينوى وصلاح الدين وديالى وكربلاء.
- المستوى الثالث: (أقل من 30%)، ويشمل المحافظات الأقل حرماناً، وهي: النجف والبصرة وأربيل والسليمانية وكركوك وبغداد والأنبار.

الجدول (24): مستويات الحرمان في المحافظات (% للأسر)

التسلسل	المحافظة	الدليل
المستوى الأول المحافظات الأشد حرماناً		
1	ميسان	55.8
2	القادسية	44.3
3	المثنى	44.1
4	ذي قار	42.1
المستوى الثاني المحافظات متوسطة الحرمان		
1	واسط	35.5
2	بابل	34.5
3	دهوك	33.7
4	نينوى	33.5
5	صلاح الدين	33.1
6	ديالى	32.9
7	كربلاء	32.7
المستوى الثالث المحافظات الأقل حرماناً		
1	النجف	29.6
2	البصرة	27.9
3	أربيل	25.9
4	سليمانية	24.6
5	كركوك	20.6
6	بغداد	17.6

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ص122.

الخريطة (6): مستويات الحرمان في المحافظات العراقية

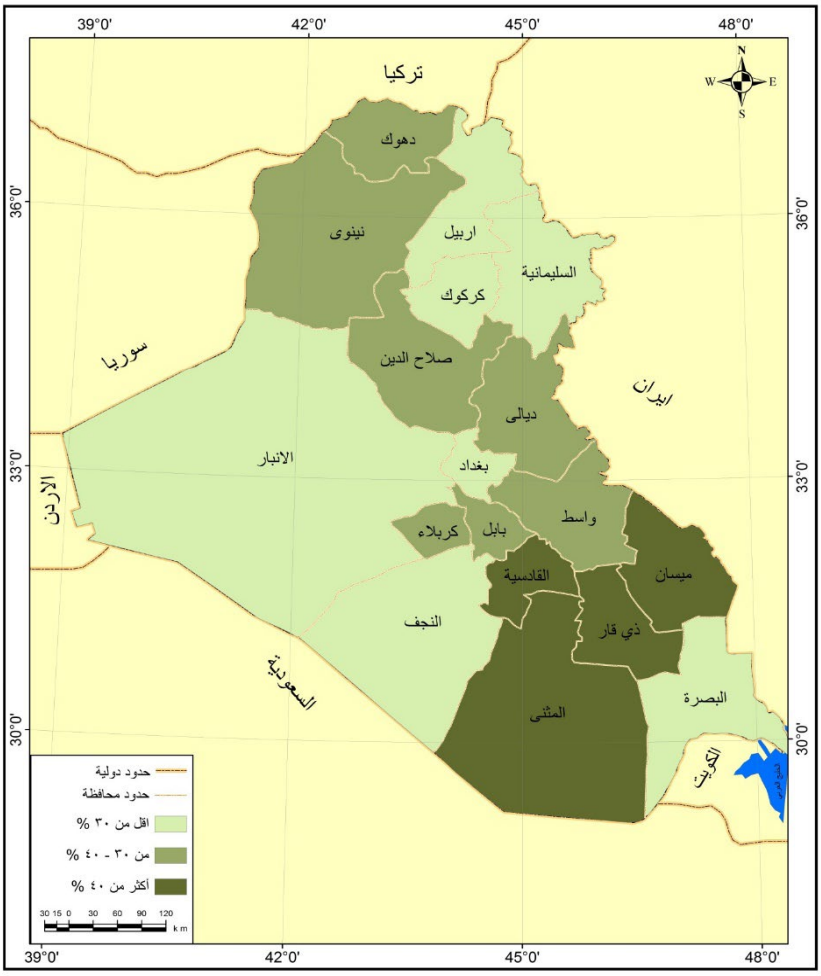

المصدر: بالاعتماد على Arc GIS وبيانات الجدول (24)

ثالثاً: الآثار الاجتماعية

يؤدي الفساد إلى ضرب المنظومة القيمية الأخلاقية في المجتمع والى الإحباط، وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، ما يؤدي إلى:

1 ـ بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة والإرهاب، كرد فعل لانهيار القيم

وعدم تكافؤ الفرص، وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، وفي التعيينات وغيرها من الحقوق.

2 ـ يؤدي الفساد إلى عدم المهنية، وفقدان قيمة العمل، والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالغبن لدى الغالبية، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمَّشة والمتضرِّرة، من ثم انتكاسة واضحة في الشعور بالمواطنة.

3 ـ زيادة نسبة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني؛ بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد.

4 ـ هجرة العقول والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد؛ نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين، بل تمتد الحالة إلى محاربة المبدعين والعلماء والمثقفين؛ لأن العناصر الفاسدة تشعر بالخطر مع وجودهم، وربما يتضح الأمر في بعض المؤسسات، فالمدير الفاسد يحاول أن يجعل له بطانة من نوع خاص تمتاز بالضعف والركاكة والتبعية.

5 ـ الحد من نشاط الفرد وجهده، حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف، في ظل وجود طرائق ملتوية سهلة وقصيرة.

6 ـ وجود طبقة من الأغنياء وتكريس الطبقية؛ لأن الحكومات تشرع قوانين تسهم في هذا الاتجاه، فضلاً عن الأعمال الفاسدة التي تؤدي إلى زيادة مدخلاتهم وثرواتهم غير المشروعة.

7 ـ ترسيخ المفاهيم السلبية ومنها الأنانية والمصلحة الذاتية.

رابعاً- الآثار السياسية

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها؛ لأن انتشاره يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة من دون تحقيق أهدافه الرسمية ما يؤدي إلى:

1 ـ الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية، وضعف الثقة بها من جمهور المتعاملين، كما أن

اتساع دائرة الفساد، يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية، الأمر الذي يُسهم في الشعور باليأس من المواطن، وربما أدى ذلك إلى إحجامه عن ممارسة حقه الانتخابي.

2 ـ فشل النظام الإداري، فضلاً عن إضعاف الاستقرار السياسي؛ لأن انتشاره يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة، وفساد الإدارة وتسلطها، وتردي الأوضاع على كل الأوجه[1].

3 ـ تقويض الديمقراطية ونسف تجاربها من الصميم؛ لأن الديمقراطية لا تنجح ولا تحقق غرضها في ظل النظام الفاسد.

4 ـ زعزعة الثقة بمصداقية السلطة الحاكمة، لاسيما مع الدعوات المتكررة لمحاربة الفساد من دون أن تكون هناك جدية في العمل.

5 ـ التلاعب في الوثائق والمستندات، وتخطي الأصول القانونية في إنجاز المعاملات.

6 ـ عزوف الدول عن تقديم المعونات والمساعدات المالية والمعنوية والمنح التنموية، لأنها تعرف أن تلك المساعدات تذهب إلى جيوب الفاسدين.

7 ـ يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الشخصية عوضاً عن المصالح العامة، وزيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة؛ في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

8 ـ وكذلك تأثير الفساد على وسائل الأعلام المختلفة وتكيفها، وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين، وجعل أجهزة الأعلام بعيداً عن دوره في التوعية ومحاربة الفساد.

خامساً: الآثار الديموغرافية

يؤدي الفساد إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد، فضلاً عن هجرة أصحاب الأموال، بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، وضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء للبلد، كما أنه يسهم في اختلال النشاطات الاقتصادية والتركيب المهني للسكان.

(1) سمر عادل حسين، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للدراسات والبحوث، العدد السابع، 2014.

سادساً: الآثار التنموية

يعد الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة، لاسيما الفساد السياسي التحدي الأكبر للعجلة التنموية في أي بلد، لاسيما البلدان النامية التي تعد المرتع الأكثر خصوبة للفساد، والعراق إحدى البلدان التي انفردت بأنواع من الفساد وأشكاله، أملتها عليها الظروف التي استجدت بعد عام 2003، فضلاً عن اتساع الواردات المالية وضخامة الميزانيات وقلة الرقابة، وهذا لا يعني أن الفساد لم يكن موجوداً قبل هذا التاريخ، لكن ضخامة الفساد وأضراره، لا يمكن أن تقارن بالمراحل الزمنية السابقة.

تسعى كل بلدان العالم إلى تحريك العجلة التنموية، بالشكل الذي يحقق الرفاه والسعادة لشعوبها، وتبقى العملية التنموية بين شد وجذب تبعاً للنمو الاقتصادي ومستوى التخطيط المتبع، ولهذا فإن التنمية تأخذ مسارها الطبيعي، وإن تلكأت في بعض مراحلها، ويأتي الفساد ليضرب العملية التنموية من جذورها، فلا وجود لتنمية في بلدٍ تتقاذفه تيارات الفساد، لأسباب وعوامل ومتغيرات سنأتي على ذكرها تباعاً. وقبل الخوض في الموضوع لابد من إعطاء تعريف شامل ومتكامل للتنمية.

الفساد التحدي الأكبر للتنمية

1 ـ مفهوم التنمية

إن لفظة تنمية تعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو، والنمو هو رديف الزيادة والكثرة والتطور، ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانكليزية. إذ يشتق لفظ التنمية من «نما» بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ النمو Growth، فيعني الزيادة أو (النقص)، فالنمو قد يكون سالباً أو موجباً ومنه ينمو نمواً، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوربي يشوه اللفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من تلقاء نفسه لا بالإضافة إليه. وفي ضوء هذه الدلالات لمفهوم التنمية، فإنه لا يعد مطابقا للمفهوم الإنكليزي[1] Development،

(1) في التراجم الخاصة بالسكان والتنمية فان (Developmentتعني - تنمية - تطور - إنماء - تحسين - تنشيط - تظهير. المصدر (مختار جمال ومحاسن مصطفى، قاموس السكان والتنمية، الهيأة المصرية التنمية بفرع دون آخر ففي ضوء مفهوم الجغرافية (بوصفها علم التباين المكاني)، فإن فهم التباين الحقيقي للمؤشرات التنموية وتوزيعها الجغرافي وتطورها الزمني ونوع العلاقات التي تحكمها تدخل في صميم عمل للكتاب، القاهرة، 2006، ص63.

والذي يعني التغير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وقد كانت كلمة التنمية تستعمل كمرادف لكلمة التطور، كما هو الحال في ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات.

والتنمية في وقتنا الحاضر تعني: عملية تغيير لمرفق عام، أو نشاط خدمي يتم التخطيط له؛ بهدف زيادته ورفعه إلى مستوى أعلى من مستواه السابق؛ من أجل خدمة الإنسان وتحقيق آماله وغاياته[1].

وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف إلى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل، وإشباع رغباته المادية والمعنوية في ضوء خطط معدة سلفاً، وهذا ما يميزها عن مفهوم التغير Change، الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو، الذي غالباً ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً بعيدة في المجال التنموي.

2 ـ التطور التاريخي لمفهوم التنمية

إن ثراء اللغة العربية بمفرداتها واشتقاقاتها، جعل البحث في معنى مصطلح التنمية أمراً عقيماً، لذا فإن الاتفاق في هذا المفهوم لا يكون إلا بالفهم التاريخي له، ومتابعة أبعاده التاريخية وتطوراته الزمنية.

ابتدأت المرحلة الأولى في بداية الخمسينيات من القرن الفائت، إذ كان مفهوم التنمية ينصب على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فيتسنى الحصول على أكبر إنتاج بأقل كلفة[2]، وعرفت التنمية آنذاك بأنها تنشيط الاقتصاد القومي والتحول إلى اقتصاد الصناعة، لهذا عدت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج القومي، ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية[3]. وهناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو التلقائيSpontaneous Growth، والذي يحدث بسبب البعد الزمني، والنمو العابر(Transient Growth)، والذي يحدث من دون تخطيط مسبق، والنمو المخطط (Planned Growth)،وهو نمو يقوم به

(1) عباس فاضل السعدي، «خصائص المؤشرات الديموغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (241)، 1999، ص69.

(2) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص247.

(3) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (57)، الكويت، 1982، ص13.

ويخطط له الإنسان في ضوء آليات معينة[1]، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يُشير إلى معنى أوسع وأكثر شمولاً من النمو، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية وليس العكس[2].

أما المرحلة الثانية فهي تبدأ في نهاية الستينيات إلى نهاية السبعينيات، وهي تمثل مفهوماً جديداً، يؤكد على كون التنمية ليست حالة صماء، يتم التعامل معها بمؤشرات كمية اقتصادية أو حتى مجتمعية. فالمؤشرات جميعها لا تُشير إلى التنمية، بل تُشير إلى مظاهر تنموية، والتنمية عملية (Process)، وليست مؤشرات قد تكون نتيجة نمو بلا تنمية، فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته، وإطلاق لقدراته للعمل البناء، واكتشاف موارد المجتمع[3].

ومن هنا انبثقت النظرية الشاملة المتكاملة للتنمية، والتي انعكست منذ نهاية الستينيات في نظرية توزيع ثمار النمو، فتشمل مفهوم التكامل، الذي يشمل تداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ومنذ أواسط الستينيات طرح شعار (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان)[4].

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، اتضح للقائمين على التنمية، فإن التنمية تتم بالبشر وللبشر، ولا يمكن حدوث التنمية إلا بتنمية العنصر البشري من النواحي كافة، الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وما سواها من الجوانب، وقد أوضحت تجارب التنمية في النصف قرن الأخير بأن العنصر البشري قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة، أو قلة الموارد المادية في المجتمع، بتحسين نوعية حياة البشر، وتطوير قدراتهم الفنية والصحية، وإكسابهم المعارف والمهارات وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم[5].

(1) حسن عبد القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، 2002، ص26.

(2) سالم النجيفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987، ص26.

(3) محمد قنبر وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، 1996، ص137 - 138.

(4) ناهدة عبد الكريم حافظ، «التنمية البشرية المستدامة - المفهوم - الأدلة - موقف العراق عرض تعريفي»، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (79)، 2007، ص191.

(5) سعد طه علام، مصدر سابق، ص147.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن التنمية هي الأسلوب العلمي؛ لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة، وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة؛ بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحياناً على ندرة الموارد الطبيعية، وإن وجدت الأخيرة، فالتنمية تهدف إلى تعظيم وتنظيم فائدتها ومثالية استغلالها، ضامنة بذلك حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة والعدالة في توزيع العائدات، فضلاً عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية، ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية بمعزل عن الجوانب الأخَرْ، فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة لكل نواحي الحياة، وهي تستدعي إنشاء منظومة متكاملة تكون النزاهة إحدى الأركان المهمة لها؛ لأنها تأخذ على عاتقها التوزيع المتكافئ لنتاج التنمية ومخرجاتها.

3 ـ الأبعاد الأُخَرْ لمفهوم التنمية

انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، إذ ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير عملية تغيير متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية من المشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ القيم الوطنية والسيادة، والسياسة مهمة للتنمية؛ لرغبة الناس في كل مكان أن يكونوا أحراراً Free في تقرير مصيرهم، وأن يعبروا عن آرائهم Views، ويشاركوا في القرارات Decisions، وهذه القدرات لا تقل أهمية عن التعليم أو التمتع بصحة جيدة. أما التنمية الثقافية فهي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، وترقية الإنسان، وتعزيز قدراته الثقافية، بالشكل الذي يؤهله لمجابهة الغزو الثقافي والفكري.

أما التنمية البشرية فقد عُرفت بأنها: توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة. والتعليم والتمتع بمستوى لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان[1]، وهناك من يرى أفضلية استخدام مصطلح التنمية الإنسانية، كبديل لمصطلح التنمية البشرية(Human Development)؛ لأن الأول يشير إلى حالة راقية من الوجود البشري.

وفيما يتعلق بقياس التنمية فهناك مؤشرات عديدة لقياسها، كالمؤشرات الاقتصادية

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منظمة الاسـكوا، بيـروت، 2003، ص14.

والاجتماعية والسياسية ومؤشرات الحاجات الأساسية ونوعية الحياة، ولا يمكن الاعتماد على جانب واحد وإهمال بقية الجوانب؛ لأن التنمية عملية شاملة متكاملة لكل نواحي الحياة

وقد اتضح للقائمين بأن استخدام متوسط الدخل في الثمانينيات غير كافٍ، لمعرفة وفهم الظروف التي تحدث في معدلاته التنمية وبين الدول المختلفة، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990 بتقديم دليل التنمية البشرية (HDI)، كمؤشر يمكن أن يعكس بصورة أكثر شمولاً الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع، واعتمد هذا المؤشر على ثلاثة أدلة فرعية، هي: دليل توقع الحياة، ودليل التعليم، ودليل الناتج القومي[1]، ويظهر أن هذا الدليل قد اعتمد على ثلاثة اتجاهات مهمة في حياة الفرد، هي الاتجاه الصحي، ويمثله العمر المتوقع عند الولادة، ولاشك أن هذا الاتجاه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الصحي، في حين ارتبط الناتج القومي بالجانب الاقتصادي، أما المؤشر الثالث فقد ارتبط بعملية اكتساب المعارف والقضاء على الأمية، ويمثله الجانب التعليمي.

4 ـ النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لمدة طويلة من الزمن، في حين يشير مفهوم التنمية الاقتصادية، فضلاً عن نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية واسعة ومهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، لهذا فالتنمية الاقتصادية أعم وأشمل من النمو الاقتصادي[2]، ومن هنا فالدراسة الشاملة للتنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نمو الدخل القومي الإجمالي، ونصيب الفرد منه ومتابعة تطوراته الزمنية، ومقارنة ذلك مع معدلات النمو السكاني، فضلاً عن معرفة درجة رضا السكان عما يتوفر لهم من خدمات وإمكانيات متاحة، ولا ريب أن الفساد بأشكاله المتنوعة، يعد الأخطبوط الكبير الذي يسرق النتاجات الإيجابية للنمو الاقتصادي، الذي يعد أحد المرتكزات الرئيسة للتنمية.

5 ـ الفساد والتنمية

يحدث الفساد بمعناه البسيط عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز، أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات، أو أعمال

(1) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، ص14.

(2) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، 2007، ص121 - 132.

خاصة تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة؛ للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن أن يحصل الفساد باستغلال أو سرقة أموال الدولة مباشرة».ويمكن تبيان آليتين رئيسيين من آليات الفساد بهذا التعريف، أولها آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص مباشرة؛ لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، أما الثانية فهي الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشاراً في البلاد العربية، ويرى المؤلف بأن عمليات الخصخصة، التي جرت في كثير من بلدان العالم، أدت إلى ظهور نوع جديد من الفساد، هو التوجه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين؛ لتحقيق المصالح الشخصية، ويقع هذا النوع من الفساد في فئة الفساد «الكبير» الذي يخالف القانون، والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها، ويؤدي ذلك إلى تسرب الفساد إلى الجسم القضائي المؤتمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان العدالة.

الفساد نقيض التنمية، وهو مرض يشكل تحدياً للدولة ويبدد مواردها، والفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وضعف الرقابة والواعز الديني أو الأخلاقي، فضلاً عن عوامل ومسببات مساعدة تختلف من مجتمع إلى آخر، وللفساد آثار سلبية متعددة أهمها التأثير السلبي على عملية التنمية، فينحرف بأهدافها ويبدد الموارد والإمكانات، ويُسيء توجيهها، ويعوق مسيرتها، كما يضعف فاعلية وكفاية الأجهزة المؤسساتية، ويتسبب في خلق حالة من عم الاطمئنان والقلق، وتُشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي، إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين، بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره، ويوجد بصور مختلفة ومتباينة في النظم السياسية جميعها، فالفساد يعد ظاهرة دولية لا ترتبط بدولة من دون أخرى، لذا تعددت القوانين والإجراءات التي تحد من ظهوره.

ويؤدي الفساد فضلاً عن هجرة أصحاب الأموال، إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد؛ بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

إن الفساد هو أهم عائق في وجه التنمية البشرية، وليس شح الموارد وقلتها، والدليل

على ذلك أن هناك كثيراً من الدول، حققت قفزات واسعة في مجال التنمية على الرغم من قلة مواردها الطبيعية، ودول جنوب شرق آسيا مثالٌ لما تقدم، فإن الغاية النهائية للنشاط الإنمائي والاقتصادي التنموي، هي خلق مجتمع متكامل، لمواطنيه حقوق في العمل وفرص متكافئة للإبداع في مناخ ديموقراطي وحر ونزيه، وعليهم واجبات يمليها عليهم شرف الانتماء والمواطنة، ولهم حقوق معترف بها.

والفساد كمعوق أساسي للتنمية لا يكتفي يهدر الموارد، أو ارتفاع تكلفة المشروعات ورداءة نوعيتها وتحولها إلى عبء، بما يفقد الاقتصاد المحلي فعاليته، ولكنه حكم بالموت على كل قيم المجتمع الإيجابية، ووضع عبء إضافي، وتركة ثقيلة أمام الأجيال القادمة، فهو يعمل على النقيض من التنمية المستدامة.

الجدول (25): النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة لمقدار تأثر التنمية بحالات الفساد

الاختيار	اقل من 25 %	25-50 %	51-75 %	أكثر من 75 %	الإجمالي
العدد	10	40	50	400	500
النسبة	2 %	8 %	10 %	80 %	100 %

المصدر: بالاعتماد استمارة الاستبيان، نيسان 2019

الشكل (8): النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة بتأثر التنمية بالفساد

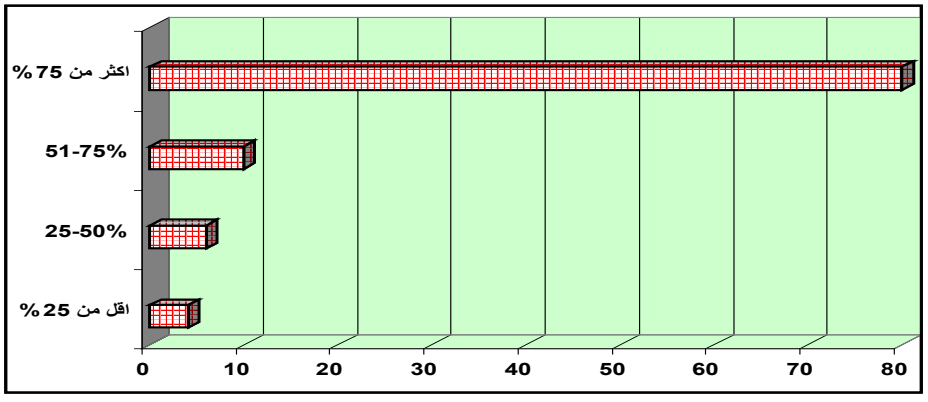

المصدر: بالاعتماد على جدول (25)

6 ـ تنمية الفساد

إن تنمية الفساد فهو اصطلاح سلبي في ضوء المفاهيم الإنسانية كلها، فهو يعني تعميق التقوقع والانحسار ونشر الخراب، عوضاً عن البناء وهدر ثروات وكرامة البشر، وما حصل في أغلب الدول النامية ومنذ تبنيها عملية التنمية الاقتصادية منذ منصف القرن العشرين ولحد الآن، ما هي إلا تنمية الفساد.

يُعد الفساد أخطر العوامل التي تُسهم في تقويض الجهود التنموية، فهو يؤدي إلى إحداث هدر شامل في الموارد بمعارضته لعامل الإبداع والابتكار الوطني، الذي يُسهم في إنتاج السلع والخدمات المعرفية، والتي تتلاءم متطلبات القرن الحادي والعشرون، تلك المنتجات التي تحتاج إلى خبرات ومهارات بشرية عالية، وأن الفساد يُسهم في استنزاف للكفاءات العلمية عبر هجرتها، عوضاً عن بقائها في الداخل، لذا يعد الفساد طارداً للخبرات والمهارات البشرية، تلك الخبرات التي ترى في بقائها في الداخل وبلا عمل أو تهميشها هدر لتلك الطاقة، التي أنفق عليها المجتمع مبالغ كبيرة استمرت لعقود عديدة من الزمن، لذا فهي تهاجر ليس طلباً للمال وحده، وإنما لتحقيق ذاتها في العمل المناسب.

7 ـ العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية

يُشير مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development) إلى العملية المنظمة، التي يتم بها الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني على المستويات كافة، وتُعرّف أيضاً بأنّها: سعيٌ المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثّروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامةً.

وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها: العمليّة الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق خطط تطويرية عديدة، تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، بتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، لذلك تعد من الوسائل المُعززة للنموّ الاقتصادي في كثير من القطاعات العامّة، مثل: التعليم، والصحة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات، التي تسعى إلى زيادة كفاءتها، وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد سواءً الكليّ أو الجزئي.

لذا يمكن القول: إن الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية، تتمثل بزيادة دخل الأفراد بزيادة

الدخل القومي، وتحقيق الرفاهية للمواطنين وإشباع احتياجاتهم، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الطبقي.

8 ـ الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية

ولتوضيح العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية، لابد من عرض مسألتين هما: النظر إلى الفساد، حينما يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية، والنظر إلى الفساد حينما يكون معرقلاً لعملية التنمية الاقتصادية.

ومن الأمور التي تثير انتباه المتلقي أن العلاقة ربما تكون طرية بين الفساد والتنمية الاقتصادية؛ لأن الأخيرة يصاحبها زيادة في الأموال والدخل الحكومي، والإنفاقات، والتخصيصات، والاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذه كلها تمهّد الأرضية لوجود الفساد بأنواعه وأشكاله المتعددة، وهذا يتمثل بدول جنوب شرق آسيا، ومثالها سنغافورة وتايلند وكوريا الجنوبية، كذلك الدول التي تتغير اقتصادياتها من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

ومما لا شك فيه أن كل ما تقدم قد وقع في العراق، إذ ازدادت نسب الفساد ومعدلاته مع زيادة الإنفاق والتخصيصات المالية، وفتح الأسواق أمام البضاعة الأجنبية، والتحول عن سياسة الاقتصاد الموجه، لذلك ارتفعت معدلات الجرائم المتعلقة بالفساد، ومنها الرشوة وغسيل الأموال والاختلاس، وهذا يفسره انخفاض الدخل والإنفاق في ذلك الزمن.

9 ـ الفساد المعرقل للتنمية الاقتصادية

يعد الفساد من أبرز معوقات التنمية الاقتصادية، لأن أغلب الأموال المخصصة للتنمية الاقتصادية، تذهب لجيوب الفاسدين، وبذلك يؤدي الفساد إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وتعزيز الطبقية، واستنزاف الموارد المالية، وإهدار كبير في المال العام، وتلكؤ المشاريع، فضلاً عن التهرب الضريبي والتحايل على القوانين وتفشي الرشوة والمحسوبية والمحاصصة.

ومن أهم نتائج الفساد هو انعدام الثقة بالنظام السياسي، لذلك ينعكس ذلك على سلوك المواطن الانتخابي، وربما يفسر هذا الشيء المشاركة القليلة للانتخابات البرلمانية في العراق عام 2018، ومن جانب آخر يضعف انتماء المواطن وشعوره بالمواطنة؛ كونه يعيش في دوامة من الفساد، وهذا ينعكس على إنتاجيته وحرصه على المال العام.

أما فيما يتعلق بدور النزاهة ومكافحة الفساد في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أيدت عينة الدراسة وبنسبة 86.4 % السؤال، وأجابت بالتأييد، كما يتضح من الجدول (26)، بينما بلغت نسبة إجابات الرفض 2.6 %.

الجدول (26): إجابات عينة الدراسة بخصوص إسهام النزاهة والعدالة في تحقيق النمو الاقتصادي

الإجابة	نعم	كلا	نوعاً ما	الإجمالي
العدد	400	14	86	500
النسبة	86.4	% 2.6	% 11	% 100

المصدر: بالاعتماد على استمارة الاستبيان نيسان 2019

الشكل (9): إجابات عينة الدراسة بإسهام النزاهة والعدالة في تحقيق النمو الاقتصادي

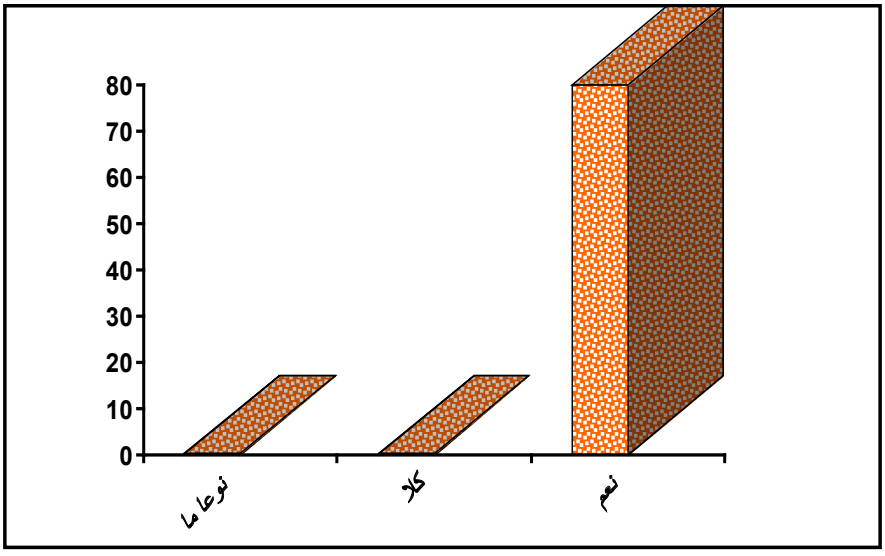

المصدر: بالاعتماد على جدول (26)

10 ـ التنمية الاقتصادية والفساد

إن زيادة الدخول والإنفاق الحكومي، وزيادة المشاريع والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، سيؤدي حتماً إلى زيادة نسب الفساد، لذلك نرى بأن الدول الفقيرة هي الأبعد عن الفساد؛ لأنه لا توجد أموال يسيل لها لعاب الفاسدين، وعليه يجب على الدول التي ترمي إلى إحداث تنمية اقتصادية، أن تكون هناك حركة في اتجاه مكافحة الفساد والوقاية منه، لأنه لا فائدة من التنمية الاقتصادية من دون أن يكون هناك تأمين على الأموال والممتلكات، وإلا تحولت التنمية الاقتصادية إلى جهد عبثي لا يحقق أهدافه.

كما أن حركة التنمية الاقتصادية ستؤدي حتماً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن معدلات الفساد في العراق بعد عام 2003، ازدادت بشكل غير مسبوق، وتعددت أنماطها، واتخذت أشكالاً يصعب ملاحقتها؛ بسبب ازدياد الدخل والإنفاق والانفتاح على السوق في ظل ضعف الرقابة الحكومية، وعدم تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بملاحقة الفاسدين، فضلاً عن النظرة القاصرة لمفهوم النزاهة، والخلط بين السمات الشخصية والعبادات والأمور الخاصة بالفساد والهدر المالي.

أما الفساد الذي يرافق التنمية الاقتصادية، فيعد من أكبر معوقاتها، لأنه يستنزف الأموال التي ترصد للخدمات والبنى التحتية، وفي أحيان معينة تعرض المرافق والمؤسسات إلى الحرق والإتلاف المتعمد؛ لطمس الحقائق والتغطية على جرائم الفساد، والأمثلة في الساحة العراقية عديدة.

الفصل السادس

أجهزة مكافحة الفساد، وآليات المعالجة

مؤسسات مكافحة الفساد

لقد أشارت كثير من الإحصائيات الصادرة عن المنظمات العالمية المعنية بشؤون النزاهة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، إلى أن العراق يمثل الصدارة بنسبة الفساد بين دول العالم، ولسنوات متتالية، على الرغم من وجود الدوائر الرقابية، كهيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية، والتي يفترض أن تعمل جميعها على مراقبة الأداء الحكومي في المجالات المالية والإدارية[1]. وهناك نوعان من الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الإداري والمالي هي: الجهات المحلية والجهات العالمية، وتتمثل الجهات المحلية بما يأتي:

1-ديوان الرقابة المالية

وهو الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي، ومهمته تزويد الحكومة والمواطن على حد سواء بالأوضاع المالية، ومجالات صرفها، بهدف مكافحة الفساد، ويعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي هيأة مستقلة مالياً وإدارياً له شخصية معنوية، وهو أعلى هيأة رقابة مالية يرتبط بمجلس النواب العراقي، يمثله رئيس الديوان أو من يخوله، ويتولى الرقابة على المال العام أينما وُجد، بالرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لنطاق رقابته في أرجاء العراق جميعها، بموجب قانونه والقوانين النافذة الأخر، ويقدم المجلس تقريراً سنوياً إلى مجلس النواب في (120) يوماً من نهاية كل سنة، يتضمن الجوانب الأساسية التي أفرزتها نتائج تنفيذ الخطة

(1) عبد الستار الكعبي، نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق، مجلة القلعة، العدد371، العراق، 2006، ص3.

السنوية للديوان، بما في ذلك الآراء والملاحظات والمقترحات المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية والاقتصادية، وتقويم فاعلية إجراءات الحكومة اللازمة وكفايتها؛ لضمان الفعالية والشفافية.

وللمجلس أن يقدم تقريراً إلى مجلس النواب بكل أمر هام في مجال الرقابة، وتقويم الأداء المالي والإداري والاقتصادي وله نشر ما يراه ضرورياً بموافقة مجلس النواب. كما ينشر قائمة بالتقارير الرقابية والتدقيقية المنجزة، ويوفر لوسائل الأعلام ولاية جهة متخصصة نسخاً منها، بناءً على طلبها باستثناء التقارير الخاصة بالأمن الوطني، فلا يجوز نشرها إلا بموافقة مجلس النواب.

ويقوم الديوان بالمهام الآتية:

أولاً- رقابة حسابات الجهات الخاضعة للرقابة ونشاطاتها وتدقيقها، والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة، وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات على أن يشمل ذلك:

أ- فحص معاملات الإنفاق العام وتدقيقها؛ للتأكد من سلامتها وعدم تجاوزها الاعتمادات المقررة لها في الموازنة، واستخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها وعدم حصول هدر، أو تبذير، أو سوء تصرف فيها وتقويم مردوداتها.

ب- فحص معاملات تخمين جباية الموارد العامة وتحققها وتدقيقها؛ للتأكد من ملائمة الإجراءات المعتمدة وسلامة تطبيقها.

ج- إبداء الرأي في القوائم والبيانات المالية والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال، والأوضاع المالية للجهات الخاضعة للرقابة، وبيان ما إذا كانت منظمة في ضوء المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية المعتمدة، وتعكس حقيقة المركز المالي، ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية.

ثانياً- رقابة تقويم الأداء للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

ثالثاً- تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية، وما يتعلق بها من أمور تنظيمية وفنية.

رابعاً- تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة؛ لتحقيق الأهداف المرسومة للدولة والالتزام بها.

خامساً- إجراء التدقيق في الأمور التي يطلب مجلس النواب إجراء التدقيق بها.

2- هيأة النزاهة

استحدثت من ضمن النظام القانوني، بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم55 لسنة 2004، والقانون النظامي الملحق به الذي عدها جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها، ومعايير الخدمة العامة، واستناداً لأحكام نص المادة (3) من قانون هيأة النزاهة النافذ، تعمل الهيأة على الإسهام في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على المستويات كافة بـ:

1 ـ التحقيق في مختلف حالات الفساد واستغلال السلطة، بإشراف قاضي التحقيق المختص، في ضوء أصول المحاكمات الجزائية.

2 ـ متابعة قضايا الفساد، والتي لا يقوم محققو الهيأة بالتحقيق فيها، بممثل قانوني عن الهيأة بوكالة رسمية تصدر عن رئيس الهيأة.

3 ـ تنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات المهنة.

4 ـ إعداد مشروعات قوانين بمنع الفساد ومكافحته، وترفع إلى السلطة التشريعية. المتخصصة برئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو اللجنة البرلمانية.

5 ـ الكشف عن الذمم المالية وما للمسؤولين من أنشطة خارجية، واستثمارات وموجودات وهبات ومنافع.

6 ـ إصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي.

7 ـ اعتماد السياسة العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها.

وهيأة النزاهة جهاز رقابي يتمتع بصلاحيات قانونية، تمكنه من رسم استراتيجيات مكافحة الفساد، واستئصال آفة الفساد وردع المفسدين، وقد بلغ عدد موظفي الهيأة (2257) موظفاً على الملاك الدائم لعام 2020[1]، وتعد الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد بما جاء بقانون الهيأة رقم 30 لسنة 2011، إحدى تشكيلات هيأة النزاهة بمستوى مديرية عامة، تشكلت بموجب أحكام المادة (10 تاسعاً)، من قانون هيأة النزاهة رقم (30) لسنة 2011.

وتتمثل طبيعة عمل الدائرة، بإيجاد نظام تدريبي وتعليم إبداعي شامل، يبنى على

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص9-10.

احتياجات الجهات الرقابية، ويُسهم في الحد من ظاهرة الفساد بتطوير القدرات والمهارات الرقابية، التي تنهض بواقع المؤسسات، وتخدم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهي: التدريب وضمان توفير تعليم مستمر؛ لتأهيل كوادر الجهات الرقابية، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة والخضوع للمحاسبة، فضلاً عن إعداد البحوث والدراسات.

وتصدر الهيأة سنوياً آلاف الأوامر القضائية المتعلقة بإلقاء القبض، فضلاً عن دورها في استرجاع الأموال المنهوبة داخل العراق وخارجه، ويتبين من الجدول (27) بأن عدد أوامر إلقاء القبض القضائية التي أصدرتها الهيأة في عام 2020 بلغ (2402) أمراً، نُفّذ منها (811) أمراً، فضلاً عن أوامر القبض المدورة من عام 2019، فإن الهيأة عملت على (3111) أمراً قضائياً، منها (8) أمر إلقاء قبض قضائي بحق وزراء أو من هم بدرجتهم، و(74) بحق مدراء عامين وأصحاب الدرجات الخاصة، وتصنف أوامر إلقاء القبض في ضوء جرائم متعددة، كما يتضح من الجدول أدناه:

الجدول (27): تصنيف أوامر إلقاء القبض لهيأة النزاهة لعام 2020 في ضوء جريمة الفساد

نوع الجريمة	العدد	النسبة %
إضرار بالمال العام	809	26
اختلاس	279	9
تجاوز حدود الوظيفة	211	6.8
الرشوة	124	4
الإهمال	78	2.5
التزوير	13	0.4
أخرى	1597	51
الإجمالي	3111	100

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص26.

الشكل (10) تصنيف أوامر إلقاء القبض لهيأة النزاهة لعام 2020 في ضوء جريمة الفساد

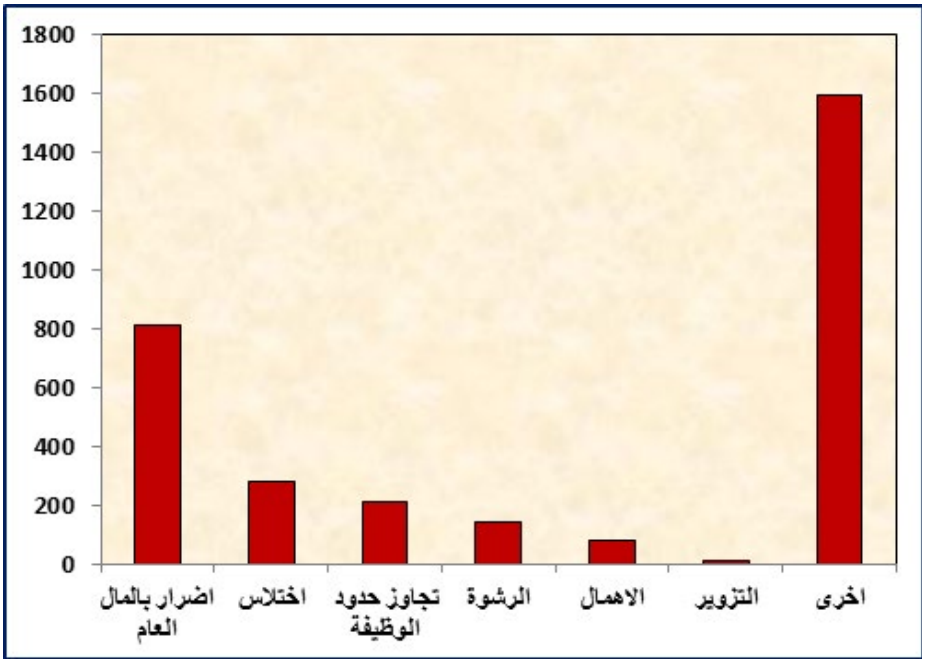

المصدر: بالاعتماد على الجدول (27)

3- المفتشون العامون

أُنشئ بموجب الأمر (57) لسنة 2004، ومهمته المراجعة والتدقيق؛ لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على أداء الوزارات، ومنع التلاعب والتبذير، وإساءة استخدام السلطة، وتقدم تقاريرها إلى الوزير مباشرة.

يوجد في كل وزارة مكتب للمفتش العام، يتولى مهمة مراقبة عمل الوزارة، من الوزير حتى أصغر موظف فيها، إلا أن هذه المكاتب تعرضت لانتقادات كثر، أبرزها التغطية على ملفات فساد، والدخول في صفقات ابتزاز، فضلاً عن ارتباطها بالسلطة التنفيذية، وقد تم إلغاء هذه الهيأة بقرار مجلس النواب.

دور المنظمات العالمية في مكافحة الفساد[1]

يمكن أن تتكامل جهود المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الدولية؛ لمكافحة حالات الفساد الإداري، ولاسيما بعد أن أصبح الفساد بأنواعه ظاهرة دولية متعددة الأبعاد، لذا يجب أن تكون الجهود الوطنية لمكافحته جهود فعالة، تتم بأساليب وآليات متعددة، وتشمل أبعاداً كثر، كالجانب الاقتصادي، متمثلاً في مستويات الأجور الجيدة، والقضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشة، والجانبين: الاجتماعي والثقافي بالبناء السليم للنظام القيمي ومحاربة الأعراف والتقاليد الفاسدة، أو التي يمكن أن تمثل مدخلاً لممارسة الفساد. ثم أن هذه الأبعاد، تُستكمل بالبعد المؤسسي المتمثل في تقوية مؤسسة القضاء والمحاكم، وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة، وتعزيز دور الإعلام والرقابة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية، التي يمكن أن تُسهم بجهود في مكافحة الفساد الإداري، تشمل:

1 ـ الجهود المحلية: تتمثل في إنشاء كثير من المنظمات التي تعمل على المستوى المحلي، وتهتم بمكافحة الفساد بكل أشكاله، ويمكن إيجاز أعمال هذه المنظمات في الآتي:

ا- منظمات منبثقة من السلطة المحلية: إذ أنه في إطار هذه المنظمات، يمكن تفعيل دور العاملين في عمليات الرقابة والمواطنين، كذلك لتنمية الشعور بأهمية المحافظة على المال العام، ومراقبة إنفاقه على المشاريع المختلفة، ومطالبة المنظمات المسؤولة بأن تكون أكثر شفافية، فتنشر المعلومات الخاصة بعملها، وميزانياتها ومشاريعها بكل صدق وأمانة، وتقديم الإحصائيات اللازمة لهيئات منظمات المجتمع المدني؛ لغرض بناء ثقة بينها وبين هذه الهيئات المدنية والجمهور.

ب- منظمات المجتمع المدني: لهذه المنظمات دورٌ كبيرٌ في اكتشاف حالات الفساد الإداري ومتابعتها وجمع المعلومات عنها، وعرضها بكل صدق وأمانة؛ لكي يطلع عليها المواطنين والمنظمات المسؤولة ومن ثم معالجتها، ومن أمثلة منظمات المجتمع المدني: (وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، وجمعيات حماية البيئة، وجمعيات محاربة الفساد).

(1) سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014، ص144.

ج- منظمات وأفراد القطاع الخاص: وهذه يجب أن تعطي مثالاً حسناً أيضاً، يمكن أن تجسده بممارستها الأخلاقية، وتبنّيها لدور أكبر في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

2 ـ الجهود العربية: حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود، فيما يتعلق بمكافحة الفساد، وتمثلت تلك الإجراءات بانعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في عام 1999، فانعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة، كان حلقة كاملة من موضوع مكافحة الفساد، ثم تلاه مؤتمر في بيروت عام 2002، فضلاً عن انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية، التي بلورت رؤية عربية أصيلة في قضايا الإصلاح 2004.

3 ـ الجهود الدولية: قطعت الجهود الدولية شوطاً كبيراً في مجال مكافحة الفساد، وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية ومكافحة الفساد بأشكاله كافة، وتطوير الآليات المختلفة ودعمها؛ لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد، ويمكن أن نُشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة، أو تستفيد من خبراتها في مكافحة الفساد الإداري. ومن أهم المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر نذكر:

أ ـ البنك الدولي: يجّسد البنك في إستراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد أربعة أمور أساسية منها: متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي، وتقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء ظروف هذه الدول وبياناتها، ويعد البنك جهود الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة، يقدم البنك عوناً للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

ب ـ صندوق النقد الدولي: تبنَّى صندوق النقد الدولي تشدداً وموضوعية في منح مساعداته وقروضه في ضوء ضوابط مكافحة الفساد، كما أنه يُسهم في مجالين رئيسين في مكافحة الفساد، هما: تدريب الموارد البشرية العامة، والعاملة في مجال الضرائب، وإعداد الموازنات، ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها، ويُسهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية.

ت ـ التعاون الاقتصادي والتنمية: تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في مجالات الرشوة في التبادلات والأعمال الدولية، وكذلك الفساد في المشتريات الممولة بمساعدات دولية.

ث ـ منظمة الشفافية الدولية: تعد من أكثر المنظمات الدولية نشاطاً وفعالية في متابعة حالات الفساد الإداري ومكافحتها، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتطورت هذه المؤشرات باستطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين.

أما الهيئات العالمية المعنية بمكافحة الفساد فهي[1]:

1 ـ منظمة الأمم المتحدة: وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة قرارات عديدة، تبين خطر الفساد؛ لقناعتها بأهمية محاربة الفساد لدوره في تهديد حياة الشعوب والحد من الديمقراطية، وعرقلة معدلات التنمية بشكل عام، وقد أصدرت اتفاقية عام 2004 لمكافحة الفساد انضمت إليها كثير من دول العالم.

2 ـ البنك الدولي: وقد وضع كثير من الآليات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد، ومساعدة الدول في هذا الاتجاه.

3 ـ صندوق النقد الدولي: ويقوم هذا الصندوق بتعليق مساعداته للدول التي يتفشى فيها الفساد، ويُسهم في إعاقة جهود التنمية والنمو الاقتصادي.

4 ـ منظمة الشفافة الدولية: أنشأت عام 1993، وهي منظمة غير حكومية تكرس جهودها لمكافحة الفساد، وهي من أكثر المنظمات الأهلية فعالية ونشاطاً في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز الشفافية.

5 ـ المنظمة العالمية للتجارة: أفرزت المنظمة عام لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها.

مكافحة الفساد

نالت قضية مكافحة الفساد اهتمام الباحثين على اختلاف مشاربهم، واتفقت الآراء على ضرورة وضع إطار عمل مؤسسي وتأسيسه، الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها بخطوات جدية ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره، ولا شك بأن التطور الكبير الحاصل في

(1) تغريد داود سلمان، الفساد المالي والإداري في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشر، العدد (33)، 2015، ص99.

الإجرام أوجب على الجميع تطوير آليات مكافحته، ومن بين هذه الآليات نجد سن القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد والمفسدين، ولما كانت ظاهرة الفساد تمثل خطورة كبيرة، وذات أوجه متعددة بوصفها، لم تعد شأناً محلياً، بل ظاهرة عالمية، فإن مكافحتها تتطلب جهداً مشتركاً.

لا يمكن الجزم بسرعة معالجة حالات الفساد بأنواعه المختلفة بمراحل زمنية قصيرة، لاسيما إذا كانت ثقافة الفساد راسخة، وقد مضى عليها زمن ليس بالقصير، لكن ببعض التدابير يمكن تقليل الظاهرة وتحجيمها، بتحصين المواطن والمسؤول على حد سواء، مع التأكيد على أن مبدأ الديمقراطية يؤسس للنزاهة، في حين يرتبط الفساد مع الديكتاتورية، وكبت الحريات وقمع الشعوب واضطهاد الصحافة.

ويجب التركيز في مكافحة الفساد على مجموعة من النقاط الآتية[1]:

1 ـ التركيز على إشاعة ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع بوسائل الإعلام المختلفة والمناهج الدراسية.

2 ـ الأخذ بآراء المواطنين، وقياس درجة الرضا عن الخدمات المقدمة في أية مؤسسة أو دائرة حكومية، لكي يشعر الجميع بأن هناك رقابة جماهيرية.

3 ـ تفعيل العقوبات الرادعة في مجالات الفساد المختلفة، وإيجاد التشريعات القانونية للحالات التي تتطلب ذلك، لاسيما وأن آليات الفساد قد تطورت مع تطور التكنولوجيا الحديثة واتساع نظام العولمة.

4 ـ التعاون الدولي مع المنظمات الدولية المختصة وشرطة الإنتربول؛ لمحاربة الفساد خارج حدود الدولة، ومنها جرائم التهريب وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في الخارج

5 ـ فتح خطوط ساخنة للإبلاغ عن حالات الفساد الإداري، وتسهيل الإجراءات، والبعد عن التعقيدات الإدارية، التي تمنع المواطنين والوافدين من الإبلاغ عن حالات الفساد الإداري، ووضع حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المبلغين.

(1) عدنان قادر عارف الزنكنة، الفساد الإداري في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد11، المجلد 3، جامعة كركوك، كلية القانون، 2014، ص492، ص493.

6 ـ إعادة النظر في طرائق إثبات بعض أنماط الفساد الإداري وأدلتها، على أن يكون هناك مراجعة دورية لها لتعديلها في ضوء متطلبات الزمان والمكان، وما تقتضيه المصلحة العامة، على ألا يتعارض هذا التغيير مع أحكام الشريعة الإسلامية.

7 ـ إعادة النظر في الأنظمة واللوائح ودراستها؛ لرفع أسقف العقوبات في بعض أنماط الفساد الإداري، وتحديد المسؤولية بشكل دقيق وسد الثغرات والمنافذ التي ينفذ بها الفاسدون والمفسدون مع سرعة إصدار الأحكام القضائية، وتلافي ضعف بعض الأحكام التي تصدر من المحاكم العامة، أو ديوان المظالم، وتلافي تفاوت الأحكام في الوقائع المتشابهة، وعدم الأخذ بالحد الأدنى من العقوبات إلا في أضيق الحدود.

8 ـ إنشاء مجلس أعلى لمكافحة الفساد، يضم في عضويته ممثلين عن السلطات القضائية والتشريعية.

معالجات الفساد

إن الوسيلة الأمثل لمحاربته، هو أن تكون هنالك خطة إستراتيجية شاملة تبدأ من القمة إلى القاعدة، ويُشترط للقضاء على الفساد، أن تكون هناك رغبة صادقة بإنهاء كل مظاهره وأشكاله في ضوء خطوات حقيقية وتطبيقية ملموسة، ولا يمكن أن تقتصر هذه المعالجات على جانب من دون آخر، إذ يجب أن تشمل هذه المعالجات النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن القضاء على الفساد لا يأتي بالشعارات الرنانة، بل يجب التوقف كثيراً عند مطلقي هذه الشعارات والمنادين بالقضاء على الفساد، فللأسف الشديد ارتدى كثير من الفاسدين لباس الزهد والتقوى والوطنية.

إن مكافحة الفساد لا تتم إلا بمنظومة متكاملة وشاملة، تضم جملة من الآليات والإجراءات المتكاملة في مقوماتها والمتوازية في انطلاقاتها، وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة بأن إتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب، أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة، ويتفشى الفساد كثيراً في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، وتشهد تغيرات سياسية متمثلة بالانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي، والعراق واحدٌ من البلدان التي شهدت هذا الانتقال، وإذا كانت الإدارة السياسية قوية وفعالة، فإنها تسعى إلى تحجيم هذه الظاهرة، وتتعالى الأصوات والمطالبات من الشعب بالمساءلة والمحاسبية وتحقيق العدالة، والعراق

أحد البلدان التي أُبتليت بهذه الآفة، وعلى أثرها سُرقت وتبددت ثروات البلاد، وسادت مظاهر عدم احترام هيبة القانون[1].

وتتمثل معالجات الفساد بما يأتي:

المعالجات السياسية

يعد الفساد السياسي أخطر أنواع الفساد؛ لأنه يرتبط بتشريع القوانين ومحاسبة الفاسدين، فضلاً عن قدرة هذا النوع من الفساد على استيعاب الأنواع الأخر، وتتضح معالجات الفساد من الناحية السياسية بما يأتي:

1- إلغاء المحاصصة بأنواعها كافة، والعمل على استبدال العناصر التي أنتجتها المحاصصة والمحسوبية بعناصر كفوءة.

2- تشخيص مشكلة الفساد في العراق، بتنظيم قواعد معلوماتية واسعة بحالات الفساد، وتشخيص أسبابها، وقيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها، بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن المشكلة.

3- إن مواجهة الفساد تتطلب الحرص على أن تكون السلطات العليا مثالاً وقدوةً في نزاهتها، فيجب أن يُطبق القانون بالدرجة الأولى على كبار المسؤولين، وأن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاحية شاملة مدعومة بقوة من السلطات الحاكمة، وأن أمانة القيادات الوظيفية العليا ونزاهتها وشفافيتها، تعد شرطاً رئيساً وأساسياً لنزاهة الطبقات الأخر من الموظفين، وهنا لابد من إحكام الرقابة على تصرفات كبار الموظفين، ومطالبتهم بتقديم تقارير دورية عن ممتلكاتهم بأنواعها كافة.

4- دعم أجهزة الرقابة والنزاهة، وإعطائها صلاحيات واسعة، وتزويد الأجهزة الرقابية والتحقيقية والقضائية بالمستلزمات المادية والبشرية، والخبرات والتقنيات الحديثة والوسائل العلمية الكافية؛ لتمكينها من أداء مهماتها، فضلاً عن تطوير الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية؛ لضمان شفافيتها وقيام المسؤولين بالمراقبة الميدانية المباشرة، والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول بغض النظر عن موقعه الوظيفي.

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة والشفافية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيأة النزاهة، السنة الثالثة، 2012.

5- التأكيد على مبدأ (الشفافية) والوضوح (openness) داخل مؤسسات الدولة، والابتعاد عن السرية، لاسيما فيما يتعلق بالمزايدات والمناقصات والعروض والعقود، لأنها أداة فاعلة للوقاية من الفساد، وتسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها.

المعالجات الاقتصادية

1-التوزيع العادل للثروات، بتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين، والقضاء على الفجوات الاقتصادية الواسعة في الرواتب والمنح؛ لأن ذلك يُبرز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة، فضلاً عن قلة الولاء وانخفاض مستوى الوطنية، مما يتطلب إعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور بين مدة وأخرى، وإلغاء تعدد الرواتب، ووضع سقف أعلى، لما يتقاضاه الفرد من رواتب وأجور.

2- تحسين الواقع المعيشي للمواطن؛ لأن الأسباب الاقتصادية والأوضاع المتردية، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة عوامل محفزة لسلوك الفساد.

3-يجب أن تكون موازنات الوزارات بحسب حاجتها الحقيقية؛ لأن الإسراف فيها يشجع على الفساد وهدر المال العام.

المعالجات الإدارية

1- لابد أن تتصف البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي والشفافية، وهو أمر من شأنه أن يمنع مظاهر الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن الاختيار الأمثل للقيادات، والتوزيع العادل للسلطات والمسؤوليات.

2- وضوح التشريعات والابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة؛ لأن الأسباب الإدارية والتنظيمية المعقدة من العوامل المشجعة للفساد، إذ أن وجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لا تتناسب مع مستجدات العصر، ولا تستجيب لمطالب المواطنين واحتياجاتهم، من شأنه أن يخلق حاله من عدم التوافق بين الجهاز الإداري القائم والأفراد، مما يجعلهم يلجأون إلى اعتماد وسائل أسرع لتجاوز الهياكل القديمة، وهذه تنطوي تحت مفهوم الفساد حتماً.

3- التأكيد على الرقابة والمحاسبة (accountability) المستمرة على موظفي الدولة، وهنا لابد من تشخيص الأشخاص المنحرفين وتحديدهم، وكشف المنظومات الفاسدة داخل الجهاز

الإداري، بإنشاء الأجهزة الرقابية الصارمة والقادرة على كشف والممارسات اللاأخلاقية داخل الجهاز الإداري المعني، والتحقيق مع الموظفين المنحرفين، وفرض العقوبات التي يستحقونها عليهم ليكونوا عبرة للآخرين.

4- التأكيد على مسالة إعداد اللجان في مجالات الصرف المالي وتوسيع نطاقها، وعدم حصر مسألة الصرف بجهات فردية.

5- إلغاء المناصب غير الضرورية، لأن في ذلك هدراً ونهباً متعمداً للمال العام، الذي يعد حقاً مشتركاً لأبناء العراق جميعهم، وهذا بحد ذاته يعد فساداً مالياً وإدارياً، يؤسس لاتساع دائرة الفساد، ناهيك عما يخلفه ذلك من صرف لملايين الأموال على شركات الحماية الخاصة، فضلاً عن تقليل أعداد الحمايات الشخصية للشخصيات والمسؤولين من دون استثناء.

6- اجراء تنقلات دورية للموظفين المكلفين بتقديم الخدمات مباشرة للمواطنين.

7- إنشاء نظام رقابي فعال والتفتيش الدوري، الذي يخلو من المجاملات لدوائر الدولة ووزاراتها؛ بهدف الإشراف والمتابعة واجتثاث الفساد الإداري والمالي، ويتم بمنظومة متكاملة وإستراتيجية شاملة من الآليات والإجراءات المتكاملة في مقوماتها، وردت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

8- عدم اللجوء إلى السرية في التعاملات والقروض والمزايدات، إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي من شأنها أن تؤثر على الأمن والسيادة.

المعالجات العلمية والإعلامية

تنطلق فرضية السياسة الإعلامية العراقية في مكافحة الإرهاب، من أن الفساد هو صنو الإرهاب، ومن ثم فإن محاربة الفساد يعني محاربة الإرهاب، وفي هذا المجال مازال الإعلام المحلي في الغالب، عبارة عن أدوات مفسرة وناقلة للخبر والظواهر والحوادث التي تثير الرأي العام، وهو إلى حد ما أشبه بالموظف الحكومي الذي يسعى للتميز والبقاء، وجُلّ ما يقدمه بهذا الصدد هو التعريف برؤوس الفساد والمفسدين وللرأي العام العراقي، ويضع أصحابها أمام مرأى الرأي العام والقضاء العراقي ومسمعهما، ولا يخفى على الجميع العشوائية في الطرح في مثل هكذا ملفات المتأثرة بشرنقة الممول[1].

(1) جمهورية العراق، التقرير الاستراتيجي العراقي لسنة 2008، مصدر سبق ذكره، ص360.

لذا فمن الضروري اتباع الخطوات الآتية:

1-التوسّع في الدراسات والبحوث التي تشخّص مشكلة الفساد، وتحديد أسبابه وطرائق معالجته، فضلاً عن عقد المؤتمرات والندوات، والأخذ بالتوصيات الناجمة عنها.

2- حثّ المؤسسات التعليمية على وضع مفردات للنزاهة ومكافحة الفساد، في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة.

3- الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة المستجدات الدولية الحاصلة، فيما يتعلق بجرائم الفساد والرشوة وأساليب معرفتها وسبل محاصرتها.

4- إعداد مناهج تربوية للتدريس في المدارس والجامعات بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي، تختص بنشر ثقافة النزاهة.

5- تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة، والتعامل المنصف مع القطاع العام؛ بتعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي في القطاعين العام والخاص، بالتدريب والاتصال الإعلامي بالمواطنين، وما سواها من وسائل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. ويجب أن تأخذ وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية دورها، في توعية المواطنين وتعزيز السلوك الأخلاقي؛ للحث على النزاهة ومحاربة الفساد[1].

المعالجات القضائية

1- سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من الفساد، بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي من الجهة المختصة، فضلاً عن تشجيع المواطن وحثه على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

2- إعطاء الاستقلالية التامة لأجهزة مكافحة الفساد والعمل على توحيد أعمالها، بتبادل

(1) ينظر: ساهر عبد الكاظم مهدي، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة/www.nazaha.iq search

المعلومات والخبرات، والعمل على كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين الجماهير ووسائل الإعلام المختلفة

3- المتابعة الدورية لأعمال اللجان الخاصة بمكافحة الفساد، وتقويم عملها، وما حصلت عليه من نتائج وتنفيذ الإستراتيجية، ورصد الايجابيات والسلبيات، التي رافقت عملها وتقويمها مراجعتها ووضع الآليات المناسبة لنجاح عملها.

4- يجب اتخاذ إجراءات سريعة وقضائية لمراجعة العقود والنفقات السابقة جميعها، والإصرار على استرجاع التجاوزات والرشاوى والعمولات، ومنها عقود جولات التراخيص النفطية والغازية.

7- وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة؛ كي يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين.

8- تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في الوحدات الإدارية كافة.

بالاعتماد على استمارة الاستبيان الموزعة من الباحث عن أنجح السبل لمعالجة الفساد، يلحظ بأن 37.3 % من عينة الدراسة، قد اختاروا القيام بإجراءات انضباطية حازمة، كوسيلة ناجحة لمعالجة حالات الفساد، في حين ذهب 32.7 % من عينة الدراسة إلى إقرار مبدأ الشفافية وتعزيزه، بينما توزعت الأصوات الباقية بين توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي، وتحسين المستوى المعاشي، وبنسب بلغت 15.4 % و14.6 % على التوالي، وكما يتضح من الجدول (28) والشكل (11).

الجدول (28): النسب المئوية لإجابات عينة الدراسة بأنجح الوسائل لمكافحة الفساد

الاختيار	عدد الإجابات	النسبة
توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي	75	%15.4
القيام بإجراءات انضباطية صارمة	182	%37.3
إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه	169	%32.7
تحسين المستوى المعاشي للموظفين	74	%14.6
الإجمالي	500	%100

المصدر: بالاعتماد على استمارة الاستبيان نيسان 2019

الشكل (11): إجابات عينة الدراسة بالوسائل الناجعة لمكافحة الفساد

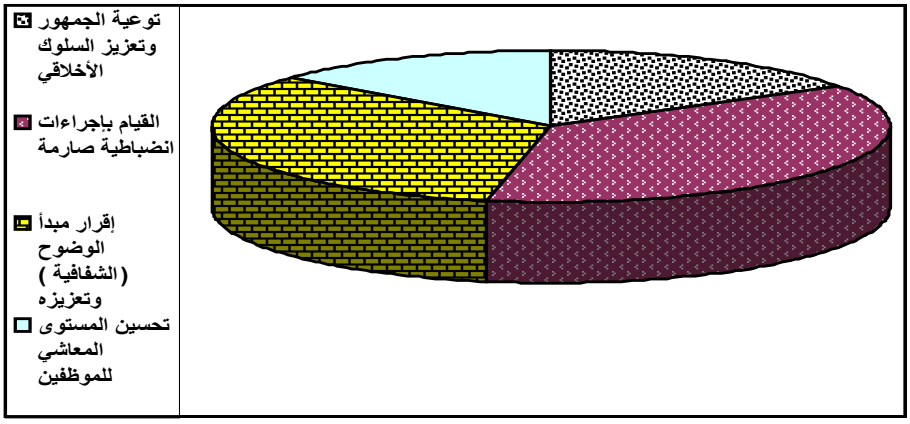

المصدر: بالاعتماد على جدول (28)

دور البحث العلمي في مكافحة الفساد

تتجلى قيمة البحث العلمي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بما يأتي:

1 ـ يعمل الباحث العلمي عمل الرقيب على مؤسسات الدولة وحالات الفساد.

2 ـ يزود البحث العلمي الأجهزة المختصة بالآليات والتقنيات اللازمة.

3 ـ يعمل البحث العلمي على دراسة، وتحليل حالات الفساد وإرجاعها إلى متغيراتها الطبيعية والبشرية.

4 ـ تحصين المواطن من خطر الفساد وآلية انتقاله.

5 ـ تسخير التقنيات والآليات الخاصة بالباحثين؛ لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

6 ـ تعزيز دور الرقابة والمساءلة للسلطات التشريعية بالأدوات البرلمانية المختلفة.

7 ـ دعم دور هيئات الرقابة العامة وتفعيلها، كمراقب الدولة والمفتش العام وديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة النزاهة وتمكينها من متابعة حالات سوء الإدارة من ضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتشخيص التعسّف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

8 ـ التركيز على البعد الأخلاقي، وبناء الإنسان وتوعيته لمحاربة الفساد.

9 ـ الإسهام في تأسيس أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة، ويرتبط بأعلى المستويات.

10 ـ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

11 ـ توضيح إجراءات عقود المقاولات والاستثمارات والمشتريات الحكومية، وفسح المجال أمام الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني للاطلاع عليها.

دور نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الفساد

تبرز قيمة نظم المعلومات الجغرافية، ليس كأداة لرسم الخرائط فحسب، بل هي تقنية عالية الأداء لتخزين البيانات الجغرافية، إذ تعمل على تجميع البيانات مع إمكانية استرجاعها وتحديثها، وإنشاء تمثيلات جديدة للمساحة الجغرافية، كما أنها توفر أدوات التحليل المكاني الخاصة بإجراءات التحليل (الكمي والنوعي)[1]، والنظام يسمح بإخراج خرائط بيانية وأشكال، ترتبط معلوماتها بالمكان. إذ تقسم المعلومات عن منطقة معينة على طبقات أو لاينات (Line). كل طبقة تمثل مظهراً معيناً من مظاهر سطح الأرض (المخطط 2)، وبذلك أمكن استخراج العلاقات المكانية (Spatial Analysis)، التي تربط الظواهر بسهوله فائقة وبأقصر وقت.

(1) Philippe Rigaux and other, (2002),Spatial Databases With Application to GIS, Morgan Kaufmann Publishers,USA, P24.

يمكن القول بأن إمكانية الاستفادة من قواعد المعلومات المكانية ونظم المعلومات الجغرافية غير محدودة، فهي لا تنحصر في جانب دون الآخر، فقواعد المعلومات المكانية تشكل غرفة عمليات ديناميكية، متباينة المستويات والأغراض، إذ يمكن أن تستخدم من المستويات القيادية جميعها، وعلى الأصعدة جميعها أيضاً.

المخطط (2): آلية عمل نظم المعلومات الجغرافية

المصدر: من عمل المؤلف

تعد قاعدة المعلومات المكانية ضرورة لابد منها؛ لغرض تحليل الأبعاد المكانية للنزاهة، وربطها بعواملها البيئية، ويتم تسخير نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الفساد بالأبعاد المهمة لتحقيق النزاهة، وهي البعد القانوني والاجتماعي والإجرائي، ويمكن إجمال أهمية نظم المعلومات الجغرافية في مجال مكافحة الفساد بالآتي[1]:

(1) تحديد المواقع المُثلى لوجود كوادر النزاهة وتحديد مناطق الخلل، وتوضيح الخصائص الطبيعية والبشرية لمؤسسات الدولة المختلفة.

(2) متابعة النزاهة كفريق عمل ديناميكي مستمر بوتيرة ثابتة.

(3) تحديد المواقع المطلوب حمايتها بشكل مكثف، ومعرفة ما يحيط بها من شبهات.

(4) تحديد المسارات التي تسلك للوصول إلى الهدف بأقصر مسافة، من دون أن تكتشف من عصابات الفساد.

(5) بيان العلاقات المكانية للفساد المالي والإداري وارتباطاتها الجغرافية.

(6) المقارنة الزمنية لحالات الفساد في كل مؤسسة وتحديد كفاءة المؤسسات.

(7) تأشير مسار ظاهرة الفساد زمنياً وحركتها المكانية.

(8) رسم خريطة الإقليم الوظيفي في ضوء لخصائص الاجتماعية – الاقتصادية.

(9) تحديد مناطق المشاكل المصدرة للفساد بأنواعه، والمؤسسات المستقطبة لها. وتفسير أسباب الاستقطاب والتصدير.

(10) بيان الخصائص السكانية والاجتماعية لشخوص الفساد.

كما يمكن بنظم المعلومات الجغرافية اختيار أيسر الطرائق إلى مكان الخلل، أو حالات الفساد، ويمكن اختيار المواقع المناسبة، التي يجب أن توجد فيها المراقبة.

تجارب الدول في مكافحة الفساد

خاضت بعض الدول التي تجارب مهمة في مكافحة الفساد، واستطاعت بجهودها أن تقضي عليه، أو تخفض معدلاته[2] منها:

(1) مضر خليل العمر https//sites.google.com/sit/mutharalomer/hom

(2) سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته (مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014، ص144.

الصين: تعد الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها (3,4) لعام 2003، و(3.2) لعام 2005، و(3,6) لعام 2008 م، فأعلى قيمة لهذا المؤشر (10) يكون نظيفاً جداً، وأقل قيمة له هي (صفر) يكون فاسداً، ولذلك فهي من الدول التي ترتفع فيها معدلات الفساد، وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات، التي تهدف إلى مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في:

ا- وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد، لدرجة أنه تمّ الحكم بالإعدام على بعض المرتشين.

ب - قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد؛ للابتعاد عن الرشوة والفساد إلى جانب العقوبة، برفع دخل المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

هونغ كونغ: تأتي هونغ كونغ في المرتبة 13-14 في مؤشر مدركات الفساد لعامي 2003 و2005، وقد ارتفع المؤشر لديها من (8,1) و2003 إلى (9,3) عام 2005، التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد وأهمها أن الدولة شكلت لجنة لمحاربة الفساد، وفّرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات، ويعمل فيها نحو 1000 موظف، يتقاضون رواتب مرتفعة، مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بأشكاله كافة.

سنغافورة: تعد تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في إزالته، فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا وأيسلندا والدنمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد بها (9,4) لعامي 2003 و2005، وتراجع إلى (9.2) عام 2008، و(8.6) عام 2013، والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد، بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاماً من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد، فقامت الدولة بـ:

ا- تخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات، وقامت بتبسيط وتوضيح الإجراءات كافة، وعدم الخروج عن القوانين.

ب - رفعت الدولة رواتب الموظفين العموميين وأجورهم؛ كي لا يلجأوا للفساد، ويعد راتب الوزير السنغافوري أعلى راتب وزير في العالم، وأية محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلاً عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.

وتعدُّ التجربة السنغافورية من التجارب الجديرة بالمتابعة في مكافحة الفساد؛ لأن سنغافورة تحوّلت بعد تطبيق إستراتيجية مكافحة الفساد إلى دولة من أفضل عشر دول في مجال مكافحة الفساد، بعد أن كانت تعد واحدة من الدول الأكثر فساداً في ستينيات القرن الماضي.

ويمكن الاستفادة من التجربة السنغافورية في معالجة أسباب تعثّر سياسات مكافحة الفساد في العراق، التي لم تنتج ثمارها حتى الآن في كثير من القطاعات. وربما يذهب بعضهم إلى عدم إمكانية تطبيق الأنموذج السنغافوري في العراق؛ بسبب البيئة المختلفة.

وتتمثل الطريقة السنغافورية بعامل التحقيق على مستوى معيشة الموظف المسؤول، لمطابقة إمكانياته المالية الحقيقية، مع ما يحصل عليه من مرتبات، وكانت التحقيقات تدار من دون أية أوامر مسبقة من الجهات العليا في المؤسسات، ويُصادر أي دخل ناتج عن أفعال فاسدة بعد استصدار أمرٍ قضائي، وحتى تحصل هيأة مكافحة الفساد على مصداقية حقيقية، حققت مع الرئيس نفسه ومع أفراد أسرته، ثم نشطت في التحقيق مع الوزراء ومسؤولي الدولة جميعهم، واعتقلت بعضهم. فعلى سبيل المثال: قام وزير البيئة برحلة إلى إندونيسيا مع عائلته بعد أن حصل على تكاليف الرحلة من المقاول، الذي كان يبني منازل موظفي الوزارة، وأن الوزير نفسه حصل على منزل كبير وقروض باسم والده، والتي صدرت تحت ضمان هذا المقاول، وعلى أثر هذا، وجّهت هيأة مكافحة الفساد اتهامات إلى الوزير، وأدين وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر[1].

والعنصر الثاني في مكافحة الفساد كان في تفعيل قانون «من أين لك هذا»، الذي يسمح بمراجعة مستويات معيشة الموظفين، ممن يعيشون خارج حدود إمكانياتهم، أو لديهم ممتلكات وأموال تحت تصرفهم، لم يكن في مقدورهم الحصول عليها من مرتباتهم، كدليل على الرشوة، ومن ثم تُعدُّ أية مكافأة يتلقاها المسؤول من أي شخص يسعى إلى الاتصال بمؤسسات الحكومة رشوة، حتى يثبت العكس؛ وهذا يعني أنّ على المسؤول الحكومي إثبات براءته، واقتنعت المحكمة بعدم تلقي الرشوة، أو الدخول في أي شبهة فساد. وفي حالة فشل في إثبات نزاهته، واقتناع المحكمة بفساده، تتعرض ممتلكاته للمصادرة مع غرامة كبيرة، وربما يُلقى في السجن في وقتٍ لاحق.

(1) المصدر السابق.

وفي خط متوازٍ حسّنت الحكومة رواتب الموظفين، ولاسيما رواتب المسؤولين، واتبعت سياسة تقوم على جعل رواتب الموظفين الحكوميين هي الأعلى في المجتمع، وقد أدّى ارتفاع الرواتب إلى جذب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيداً عن المحاباة والمحسوبية. وحينما بدأت البلاد في الانتعاش الاقتصادي السريع، بدأت أجور القطاع الخاص بالارتفاع، وما كان من الحكومة إلا زيادة مرتبات موظفيها، وتلقّى الموظفون المدنيون والقضاة رواتب، تعادل مرتبات كبار المديرين في الشركات الرائدة.

وحتى لا تغفل أجهزة الدولة عن شبهات الفساد، استعانت بالإعلام في كشف الحالات المشبوهة، بتشكيل وسائل إعلام مستقلة وموضوعية، تغطي حالات الفساد جميعها، التي عُثِرَ عليها أو التي غفلت عنها. وصارت الصحف ووسائل الإعلام الأُخَرْ، تبحث عن ضابط شرطة يحصل على الرشوة، أو موظف مدني يعرقل شؤون المواطنين من أجل الرشوة، ليكونا في الصفحة الأولى.

والسؤال هنا: هل يمكن الاستفادة من التجربة السنغافورية؟

نعم، يمكن الاستفادة منها في ذلك، حينما توجد إرادة سياسية تؤمن بمواجهة الفساد، وتتحول إلى أسوة عليا في السلوك النزيه، وذلك بتطبيق سياسات مكافحة الفساد على كل من يثبت تورطه في الفساد من دون مراعاة لموقعه، وإلا فإن سياسة مكافحة الفساد تفقد مصداقيتها؛ ويجب أن تكون سياسات مكافحة الفساد جذرية؛ لأن الفساد لا ينفع معه سياسات ترقيعية، ولعلّ الأهم أن تكون السلطات المعنية بمكافحة الفساد ذات نزاهة عليا مرتبطة بإرادة سياسية نزيهة[1].

تشيلي: تعد الدولة رقم (22) من ضمن (175) دولة، إذ أن مستوى الفساد فيها، ومؤشر مدركاته بلغ (7.3)، و(7.4) لعامي 2003 و2005، ليتراجع إلى (6.9) في عام 2008 و(7.1) في عام 2013، وقد خطّت الدولة خطوات مهمة في محاربة الفساد، وتُعد من أنظف دول أمريكا اللاتينية، وذلك لأنها:

ا- قامت بتبسيط الإجراءات واللوائح والقوانين.

ب- أعلنت مبدأ الشفافية بالنسبة للهيئات الحكومية كافة.

(1) أحمد حسن علي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020https://www.bayancenter./7/30 /5518/10/org/2019

التجربة النيجيرية: نيجيريا تشابه العراق من ناحيتين: الأولى الاعتماد على الاقتصاد الريعي وهو البترول، وثانيهما خروجهما من نظام استبدادي إلى نظام برلماني ديمقراطي، ومن الناحية الاقتصادية استطاعت نيجيريا أن تحقق إنجازات اقتصادية مهمة، وأركان حملة الحكومة النيجيرية في مجال مكافحة الفساد كانت ترتكز على الأسس الآتية:

أ-سلطة القانون إذ شهدت السنة الأولى لانتخاب بخاري حملات اعتقال واسعة وغير مسبوقة، شملت مستشار الأمن القومي في نيجيريا ووزير الدفاع وعدد من قادة العسكريين، فضلاً عن حملة اعتقالات واسعة في صفوف حزب الشعب الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم السابق في نيجيريا، الذي يرأسه الرئيس النيجيري السابق.

ب-السياسات المالية الصارمة: قامت الحكومة النيجيرية بالتعاون مع أهم المستشارين والخبراء والاقتصاديين الدوليين؛ لهيكلة نظام رقابة مالية صارم، يهدف إلى توحيد مئات الحسابات المالية الحكومية في حساب واحد، بإشراف البنك المركزي، ثم أطلقت الحكومة (النظام الموحد للمعلومات الشخصية والمالية للموظفين)، لربط الرواتب بالبيانات الشخصية بحساب بنكي واحد للموظف، الأمر الذي كشف عن(24) ألف وظيفة وهمية في عام 2018، كما شكل لجنة من أكاديميين لمراجعة عمل مؤسسات مكافحة الفساد، كان من توصياتها جمع الجهات الرقابية تحت مظلة تنسيقية واحدة، ثم سـنَّ قانون لحماية الشهود والمبلغين عن قضايا الفساد، كما أمر بخاري في فترته الأولى بوضع العائدات والأرصدة الحكومية، التي تمت استعادتها في حملات على الفساد في حساب بالبنك المركزي.

ج- **الموازنة الصفرية** ((Zero-based budgeting استخدمت نيجيريا طريقة، وليس الموازنة التقديرية[1]، وتعد من أهم أساليب مكافحة الفساد والحد من التبذير الحكومي، إذ تقوم الموازنة الصفرية على افتراض أساسي، وهو أنه لا يتم السماح بإعداد موازنة لأي بند تكاليف، أو نشاط إلا في حال تبرير الحاجة للبند أو المشروع، أو النشاط المطلوب في ظل

(1) الموازنة الصفرية تعني أن تحتسب قيمة الموازنة العامة بصورة صفرية، أي من الصفر، وليس بالاعتماد على القيم التقديرية السابقة لموازنات السنوات السابقة، وتقوم كل وزارة أو كل مدير إدارة بتعديل الموازنة الداخلية الخاصة بإداراته في كل دورة من دورات الموازنة (شهرياً – ربع سنوي) وتفترض الموازنة الصفرية أو موازنة التعادل عدم وجود أي مصروفات في بداية السنة المالية مع استخدام الأساليب الناجحة التي تضمن لما تحقيق متطلبات المؤسسة بأقل تكلفة تحتسب قيمة الموازنة العامة بصورة صفرية، أي من الصفر وليس بالاعتماد على القيم التقديرية السابقة لموازنات السنوات السابقة.

أهداف التشغيل، وذلك على خلاف الموازنة التزايدية التقليدية، إذ يتم عدّ الأرقام الفعلية للمدة السابقة مبررة، لمجرد أنها فعلية، ويتم تبرير الزيادة فقط.

د-استخدام الإعلام: سيطرت الحكومة على وسائل الإعلام في نيجيريا، وحرص على أن يجندها في خدمة حملته على الفساد، إذ تم تجنيد الصحافة في نيجيريا لمهاجمة الأحزاب السياسية ذات النفوذ الواسع. وتم الانفتاح على وسائل الإعلام الغربية، وتوجيه أعضاء الحكومة في نيجيريا بأن يقدموا إلى الصحافة الغربية المعلومات والمؤشرات الاقتصادية المطلوبة كلها، التي توضح موقف البلاد الاقتصادي وجهودها في مكافحة الفساد. وأعلنت الحكومة النيجيرية بأن المواطنين جميعهم، يجب أن يشاركوا في حملة القضاء على الفساد، ويمكن للمواطنين استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، كأدوات فعالة لرصد مشاريع البنية التحتية ومراقبة الأداء الحكومي. في عام 2018 شجع بخاري وسائل الإعلام في حملة موسعة، استهدفت فضح مسؤولين حكوميين، ومنهم وزيرة مالية سابقة، كيمي أديوسون، فيما يتعلق بتزوير شهادة ومحاولة التستر على الفساد، مما أدى إلى استقالتها.

لقد أدت الثورة الرقمية واستخدام الصحفيين للأداة الرقمية دوراً هائلاً في مساعدة وسائل الإعلام في نيجيريا، على أداء دورها في مجال الرقابة، وبخاصة بآلية صحافة البيانات والمؤشرات الاقتصادية، التي أوصلت الصحافة النيجيرية إلى تغطية مكثفة، وإيصال مخاطر الفساد، بفضح بؤر الفساد بأرقام ومصادر معلومات رقمية دقيقة.

إن إخراج العراق من أزمة تفشي الفساد وإعادة ثقة المجتمع الدولي بالمؤسسات العراقية، وقدرتها على بناء أنظمة ناجحة لمكافحة الفساد تتطلب من صانع القرار، أن يتبع بعض ملامح التجارب العالمية، لاسيما التجربة النيجيرية باجتثاث الفساد من جذوره، بخاصة جذوره السياسية، وتجربة نيجيريا ملفتة في تجنيد المجتمع، ووسائل التعليم، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط في خدمة الحرب على الفساد، وهو ما ينعكس على صورة جدية النظام السياسي في احتواء أضرار الفساد، وانعدام الشفافية على البيئة الاقتصادية للعراق.

الخاتمة

يُعد الفساد من بين أخطر التحديات التي تواجه العراق، ويوازي خطره خطر الإرهاب، لما له من تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولا شك ان ظهور مفاهيم وصور ووسائل واشكال حديثة للفساد يستلزم تقويماً مستمراً للسياسات والخطط والأنظمة والإجراءات والبرامج الخاصة بمكافحة هذا الوباء الذي بات يُشكّل خطراً محدقاً، ولا يخص الفساد مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها، بل هو ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعاً عالمياً، ويُوصف العراق بأنه من البلدان التي عانت ولاتزال من الفساد المالي والإداري الذي بلغ مديات خطيرة وعشعش في معظم مؤسسات الدولة لا سيما بعد عام 2003، وأصبح يشكل تهديداً خطيراً لبناء الدولة.

وعلى الرغم من وجود مؤسسات كثيرة تعني بمكافحة الفساد، الا ان الفساد في العراق اصبح منظومة صعبة الاختراق، تمتلك اذرع قوية، لأن الفاسدين ماهرين في تغطية وحماية انفسهم ورقياً وقانونياً، وقد عززت المحاصصة من الفساد وجعلته أمراً ممنهجاً في المؤسسات العراقية، اذ يتميز في العراق بسمات وأسس معقدة غير اعتيادية، كونه يرتبط بصورة جدلية بالوضع السياسي القائم، فضلاً عن ترابط منظوماته وتشعّب مستوياته واتجاهاته، ولعل أهم ما يميز الفساد في العراق هو مهاجمة الفاسدين لظاهرة الفساد، وكأنهم يهاجمون شبحاً لاوجود له، لذا نجدهم اكثر قدرة على انتقاد الفساد، وتراهم يتحدثون عن النزاهة والشفافية بمناسبة او بدونها، على الرغم من ان النزاهة هي الحالة الافتراضية.

ومع استفحال الفساد تفشت في المجتمع ظواهر الفقر والبطالة وانعدام العدالة وعمالة الاطفال والتفكك الاسري وسوء التخطيط، فضلاً عن شلل عملية البناء والتنمية الاقتصادية وتدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، ومن ثمّ عجز الدولة عن مواجهة تحديات إعادة الأعمار والبنى التحتية.

وعلى الرغم من الدعوات المتتالية لمواجهة الفساد لا نجد جدية في مكافحة الفساد في

العراق، ومع وجود الكم الهائل من التصريحات الرنانة لكن الاجراءات مازالت هزيلة، وتفتقر إلى الجدية والموضوعية، في وقتٍ تحول فيه الفساد إلى آفة سرطانية تلتهم خيرات البلد وتنتج مخاطر ومظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1 ـ إبراهيم، نوال طارق ووائل عذب حاجم، الفساد المالي والإداري: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 92 المجلد الأول،2016.

2 ـ ابن منظور، لسان العرب.

3 ـ الأعرجي، عاصم، دراسات معاصرة في التطور الإداري، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 1995.

4 ـ الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

5 ـ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منظمة الاســكوا، بيــروت، 2003.

6 ـ أمين، آزاد محمد وتغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية، جامعة البصرة، مطابع دار الحكمة، 1990.

7 ـ بو ذراع، سعاد، مفهوم التنمية المتكاملة، أخبار النفط والصناعة العدد (357)، السنة (31)، 2000.

8 ـ بوبمان، محمد، مداخلات في القانون، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، مراكش، 2000.

9 ـ الركابي، ياسمين مجلي عبود، الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العباسية في العراق(334-656هـ)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب،2019.

10 ـ جبار، جواد كاظم، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت لبنان، 2013.

11 ـ جعفر، زينب عبد الزهرة، أثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد،2005.

12 ـ جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، بيانات غير منشورة، 2019.

13 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019

14 ـ جمهورية العراق، التقرير الاستراتيجي العراقي لسنة 2008.

15 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019.

16 ـ جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي للأعوام 2010- 2020.

17 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات العراقية، بغداد، 2020

18 ـ حافظ، ناهدة عبد الكريم، التنمية البشرية المستدامة - المفهوم - الأدلة - موقف العراق عرض تعريفي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (79)، 2007.

19 ـ الحبيطي، مؤيد عبد القادر، تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، 2005.

20 ـ حسن، حسن عجلان، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهُيمنة الرعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلّة، مجلة كلية المنصور، 2017، ص20.

21 ـ حسين، سمر عادل، الفساد الإداري: أسبابه، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته (مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014.

22 ـ الزيادي، حسين عليوي ناصر، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دار الحصاد، دمشق،2016.

23 ـ السعدي، عباس فاضل، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها

المـكاني في الوطن العربـــي، مجـلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (241)، 1999، ص69.

24 ـ سلمان، احمد هادي ولهيب توما ميخا، الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (67)، 2007.

25 ـ سلمان، تغريد داود، الفساد المالي والإداري في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشر، العدد (33)، 2015.

26 ـ الشماع، همام، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

27 ـ الشكري، عبد العظيم وحسين عباس الشمري، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (2)، 2012

28 ـ صالح، أنور مهدي، العالم الثالث بين التنمية والتخلف، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العـــدد (67)، 2004.

29 ـ صالح، حسن عبد القادر، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية - دراسة تطبيـــقية على الوطـــن العربي، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، 2002، ص26.

30 ـ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى، بلا تاريخ.

31 ـ عبد الحسين، لاهاي، النساء والتنمية - مراجعة نظرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (64)، 2003.

32 ـ عبد الرحمن، احمد مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية، العدد (57)، 2017.

33 ـ عبد الرحمن، أسامة، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المـعرفة، العدد (57)، الكويت، 1982.

34 ـ عبد الفتاح، مطر عصام الفساد الإداري ماهيته، أسبابه، مظاهره، الإسكندرية، دار الجامعية، 2011

35 ـ الزنكنة، عدنان قادر عارف، الفساد الإداري في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (11)، المجلد (3)، جامعة كركوك، كلية القانون، 2014.

36 ـ عبد العظيم، حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الإسكندرية، دار الجامعية، 2008.

37 ـ عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

38 ـ علام، سعد طه التنمية والمجتمع، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

39 ـ فرج، موسى، الفرق بين الفساد السياسي والفساد المالي والإداري، الحوار المتمدن،2011

40 ـ القرطبي، محمد بن احمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، الجزء الأول، 2005.

41 ـ القريشي، مدحت كاظم، الفساد الإداري والمالي في العراق (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته.

42 ـ القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، 2007.

43 ـ قنبر، محمد وآخرون، التنمية وترقية المجتمع، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الدوحة، 1996.

44 ـ الكعبي، عبد الستار نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق، مجلة القلعة، العدد371، العراق، 2006.

45 ـ محمد علي الميرزا، رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، 2005.

46 ـ مرضي، احمد صباح، التنمية البشرية ومستوياتها في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2012.

47 ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة 2015.

48 ـ مشتت، جنان جاسم ومها عصمت بهجت، البرامج التدريبية الحديثة ودورها في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد،2018.

49 ـ المطيري، صقر بن هلال، جريمة غسيل الأموال ــ دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2004.

50 ـ مظلوم، زينب علي، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى،2019.

51 ـ النجيفي، سالم التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.

52 ـ نصيف، نشأت أحمد، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد33 المجلد الأول، 2014.

53 ـ هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق الأسباب والتداعيات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، اسطنبول،2020

54 ـ الهذول، صالح بن علي، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت، 2003.

55 ـ الهنداوي، فوزي هادي منظومة الثقافة والتنمية المستدامة - دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (74)، 2006.

56 ـ وورث، روبرت، الدولة اللصوصية في العراق: نظرة من الداخل، مجلة نيويورك تايمز، ترجمة فسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، 2020.

57 ـ وود، كرستوفر، تخطيط المدن والسيطرة على التلوث، ترجمة: مضر خليل العمر، البصرة، مطبعة الجامعة، 1984.

58 ـ اليوسف، يوسف خليفة، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (30)، العدد (2)، مجلس البحث العلمي، الكويت، 2002.

59 ـ يونس، مفيد دنون، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد (101)، المجلد (32)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

60 ـ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى، بلا تاريخ.

61 ـ كنزة، الوزاني، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيلاني، كلية الحقوق،2015.

62 ـ الناشئ، ثائر غالب مزيد، العلاقات المكانية للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018 وسياسات الحد منها، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2020.

ثانياً: مصادر الانترنت

1 ـ تسريبات، بالأرقام موازنات العراق منذ الحكم الملكي،2018.

https://tasrebat.com/archives/149000

2 ـ مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق، أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2012، 09/iraqieconomists.net/ar/2012.

3 ـ همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي..https://studies.aljazeera.net

4 ـ الموقع الرسمي للبنك الدوليhttp //:.www.word bank.org

5 ـ أحمد حسن علي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 30 تموز 2020

https://www.bayancenter.org/2019/5518/10/

6 ـ شبكة النبأ المعلوماتية، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles4.2020

7 ـ تقارير معهد الاقتصاد والسلام لسنوات مختلفة

8 ـ الفساد الإداري والمالي في العراق مظاهره، أسبابه، ووسائل علاجه، www.nazaha.iq/search

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1 ـ Daniel D Montgomery, Mark S Beasley, Susan L Menelaides, Zoë Vonna Palm rose, (2002), Auditors New Procedures for Detecting Fraud, Journal of Accountancy, New York, May,Vol. 193.

2 ـ (GopAC) Global Organization of Parliamentarians against Corruption, (2005) Controlling Corruption: Parliamentarians Handbook, World Bnk.

3 ـ Joseph T, Wells (2002), Occupational Fraud: The Audit is Deterrent, Journal of Accountancy, Online issues, New York, April.

4 ـ United Nation, (2006) Definitions of Essential Terms and Concepts in Fields of Governance Style and Public Management, Social and Economic Council, No. 5.

5 ـ H. I. Fichtenbown, (1993), The productivity Slowdown and underground Economy publisher.

6 ـ Philippe Rigaux and other, (2002), Spatial Databases with Application to GIS, Morgan Kaufmann Publishers, USA.

ما تزال موضوعة الفساد واحدة من المشكلات التي تؤرق جميع العراقيين، لما تركته من اثار ونتائج سلبية، أدت الى استنزاف الموارد، وإعادة توجيهها نحو جيوب الفاسدين، ولعل ما اصطلح على تسميته "سرقة القرن" تمثل اليوم واحدة من أفدح تجليات ظاهرة الفساد، التي استحالت من حالة شاذة، الى بينة مترسخة في بنية المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة وغير الحكومية، لتعيد انتاج حالات جديدة من الفساد، ونماذج جديدة من الفاسدين "المبدعين" في فسادهم.

ولعل ما يحز في النفس، أنه وعلى الرغم من ان أداء العراق في اغلب مؤشرات التنمية كان متواضعا خلال السنوات الماضية، الا ان اداءه في مؤشر الفساد ما يزال متقدما على كثير من الدول، ليؤشر فرادة الوضع العراقي، وتراجع مؤشرات النزاهة والحكم الرشيد.

يقدم الكتاب الذي نقدمه للقارئ الكريم مساحة واسعة عن اشكال الفساد ومتضمناته المختلفة في العراق، متسلحا بالمؤشرات والبيانات المستقاة من مصادر محلية ودولية، ليستجلي حجمه ونتائجه وتداعياته على المجالات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وحجم الضرر الذي أصبح يسببه في النيل من منظومة القيم والنزاهة وتهديد لرأس المال الاجتماعي.

ISBN 978-1-7747218-3-4
9 781774 721834

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
0096478262222246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية